

CHECKED - 1963

عِلْمُ الْإِنْجَانِ فِيهِ رَأْسُ الْإِنْجَانِ

Checked
1987

في علوم البلاغة وبيان عجايز القرآن

تأليف امام المحققين

الامام فخر الدين

محمد بن عمر الرازي

المتوفى سنة ٦٠٦ هجرة

(طبع بمطبعة الآداب والمؤيد عصر القاهرة سنة ١٣١٧ هجرة)

﴿ فهرست مكتاب نهاية الایجاز . فی درایة الایجاز ﴾

(للامام فخر الدین محمد بن عمر الرازی رحمه الله)

صحیفه

٣ خطبة الكتاب

٤ الفصل الاول فی ان القرآن معجز

٧ الفصل الثانی فی شرف علم الفصاحة

٨ الجملة الاولى فی المفردات وهی مرتبة علی مقدمة الخ

٨ الفصل الاول فی أقسام دلالة اللفظ علی المعنی

٩ الفصل الثانی فی حقيقة البلاغة والفصاحة

٩ تحقیق الکلام فی هذا الباب

١٢ القسم الاول فی الدلالة اللفظية وفيه بابان الباب الاول وفيه خمسة

فصول الفصل الاول فی اقامة الحجة علی أن الفصاحة لا یجوز عودها

الی الدلالات الوضعية للالفاظ

١٤ الفصل الثانی فی الدلالات الالتزامية

١٥ الفصل الثالث فی ذکر شبه الخصوم والجواب عنها

١٧ الفصل الرابع فی حکایة أقوى شبههم والجواب عنها

١٩ الفصل الخامس فی شبهة أخرى لهم والجواب عنها

٢١ الباب الثانی فی المحاسن والمزایا الحاصلة بسبب الالفاظ

٢٢ الركن الاول فیما يكون سبب الكناية

٢٣ الركن الثاني ما يكون سبب أمور عائدة الي اللفظ الخ

- ٢٣ الفصل الاول في مخارج الحروف
- ٢٥ ٧ الفصل الثاني فيما يحصل للكلام من المحاسن بسبب آحاد الحروف
- ٢٦ الطرف الثاني في تركيب الحروف
- ٢٧ الطرف الثالث فيما يتعلق بالكلمة الخ
- ٢٧ الطرف الرابع فيما يتعلق بالكلمات المركبة وهو على قسمين
- ٢٨ القسم الاول يشتمل على أربعة فصول الفصل الاول في التجنيس
- ٢٨ المجانسة التامة
- ٢٨ التجنيس النافص
- ٢٨ التجنيس المذيل
- ٢٩ المضارع والمطرف
- ٢٩ التجنيس اللاحق
- ٢٩ المزدوج
- ٢٩ واعلم ان المتجانس قد يكون صريحاً
- ٢٩ التجنيس المشوش
- ٢٩ تجنيس التصحيف
- ٣٠ الفصل الثاني في الاشتقاق
- ٣٠ رد العجز على الصدر
- ٣١ تقسيم اللفظتين المتشابهتين الي كونها طرفين أو حشوين الخ
- ٣١ ثم ينقسم كل قسم منها الي أربعة أقسام
- ٣١ القسم الاول

- ٣٢ القسم الثاني وهو المتحدان لفظا
- ٣٣ القسم الثالث وهو المختلفان من بعض الوجوه
- ٣٤ القسم الرابع وهما اللذان بينهما شبه الاشتقاق
- ٣٥ الفصل الرابع في القلب وهو اما في الكلمة أو في الكلمات
- ٣٦ القسم الثاني ما يحتاج فيه الى مزيد من كلمتين وفيه ثلاثة فصول
- ٣٧ الفصل الاول في السجع
- ٣٨ الفصل الثاني في تضمين المزدوج
- ٣٩ الفصل الثالث في الترصيع
- ٤٠ القسم الثاني في احكام الدلالة المعنوية وفيه خمس قواعد القاعدة الاولى
- في احكام الخبر وفيها ستة عشر فصلا الفصل الاول في انه ليس النرض
- الاصلي الخ
- ٤١ الفصل الثاني في حد الخبر
- ٤٢ الفصل الثالث في انه لا دلالة للخبر على أعيان الموجودات
- ٤٣ الفصل الرابع في أن الاخبار حكم متقيد بقيد
- ٤٤ الفصل الخامس في معنى اسناد الفعل الى الفاعل
- ٤٥ الفصل السادس في الافعال المتعدية
- ٤٦ الفصل السابع في ان الاثبات انما يتقيد بالمفعول الحقيقي
- ٤٧ الفصل الثامن في أن الفعل المتعدي الى جميع مفعولاته خبر واحد
- ٤٨ الفصل التاسع في ان حكم المبتدأ والخبر في هذا الباب ما ذكرناه
- ٤٩ الفصل العاشر في الفرق بين الجملتين الاسمية والفعلية في المعنى

- ٤١ الفصل الحادي عشر في حقيقة المبتداء والخبر
- ٤٢ الفصل الثاني عشر في المقدمة وفيه أقسام لام التعريف
- ٤٢ الفصل الثالث عشر في الفرق بين قولنا زيد منطلق وقولنا زيد المنطلق الخ
- ٤٣ واعلم ان اللام قد تفيد مع الحصر فائدة أخرى
- ٤٤ قال الشيخ الامام قد تجيء لام التعريف لا للحصر
- ٤٥ الفصل الرابع عشر في ابطال قول من يقول المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين
فأيهما قدمته هو المبتدأ
- ٤٥ الفصل الخامس عشر في تحقيق المفهوم من الذي
- ٤٥ الفصل السادس عشر في أن الصدق والكذب يتوجهان الي خبر المبتدأ
لا الي صفته
- ٤٦ القاعدة الثانية في الحقيقة والمجاز وفيها أربعة عشر فصلا الفصل الاول فيما
به يكون اللفظ مجازاً
- ٤٧ الفصل الثاني في الفرق بين المجاز والكذب والدعوى الباطلة
- ٤٧ الفصل الثالث في أقسام المجاز
- ٤٨ الفصل الرابع في ان المجاز في المثلث مجاز في الفرد الخ
- ٤٩ الفصل الخامس في حد الحقيقة والمجاز
- ٤٩ الفصل السادس في أن المجاز في الاثبات عقلي
- ٥١ الفصل السابع في أن الاثبات المجازي لا يخلو عن اثبات حقيقي
- ٥٣ الفصل الثامن في الامور التي لا بد منها حتى يحسن استعمال المجاز
- ٥٣ الفصل التاسع فيما به يفرق بين ما اذا كانت الجملة مجازية الخ

- ٥٤ الفصل العاشر في أن المجاز في المثلث لغوي
- ٥٥ الفصل الحادي عشر في أن المجاز أعم من الاستعارة
- ٥٥ الفصل الثاني عشر فيما يحتاج في هذا النوع ليعلم كونه مجازاً أو مستعاراً
- ٥٦ الفصل الثالث عشر في المجاز الذي يكون بالنقصان
- ٥٦ الفصل الرابع عشر فيما يكون مجازاً بسبب الزيادة
- ٥٧ وما يليق بهذا المكان البحث عنه قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به
- ٥٧ القاعدة الثانية في التشبيه
- ٥٨ الباب الاول في المتشابهين وفيه أربعة فصول الفصل الاول في أقسامها
- ٥٩ الفصل الثاني في الاعتذار عما جاء في الاشعار من هذا الجنس
- ٦٠ واعلم أن وجه الحسن في هذه التشبيهات الخ
- ٦١ الفصل الثالث في تفصيل القول في تشبيه الموجود بالمتخيل الخ
- ٦٢ الفصل الرابع في كيفية تشبيه الشئين بالشئ الواحد
- ٦٢ الباب الثاني فيما به التشبيه وفيه ثلاثة عشر فصلاً الفصل الاول في أقسام ما به التشبيه
- ٦٤ الفصل الثالث في بيان أن التشبيه بالوجه العقلي أعم الخ
- ٦٥ الفصل الثالث في أن التشبيه بالوصف المحسوس أعم الخ
- ٦٥ الفصل الرابع في أنه لا بد من رعاية جهة التشبيه
- ٦٦ الفصل الخامس في تقسيم ما به المشابهة الى المفرد والمركب
- ٦٧ الفصل السادس في بيان أن التقييدات كلما كانت أكثر كان التشبيه أوغل في كونه عقلياً

- ٦٧ الفصل السابع في أن مابه المشابهة اذا كان وصفا مقيدا الخ
- ٦٨ الفصل الثامن في التشبيهات المجتمعة
- ٦٩ الفصل التاسع فيما يظن به تشبيهات مجتمعة ولا يكون كذلك
- ٧٠ الفصل العاشر فيما يظن انه تشبيه متقيد الخ
- ٧٠ الفصل الحادي عشر في تقسيم ثالث لوجه المشابهة بالقرب الخ
- ٧١ الفصل الثاني عشر في اعطاء السبب في كون بعض التشبيهات قريبا الخ
- ٧٣ الفصل الثالث عشر في اكتساب وجه المشابهة
- ٧٣ الباب الثالث في الغرض من التشبيه وفيه فصلان
- ٧٤ الفصل الاول في الاغراض العائدة الى المشبه
- ٧٦ الفصل الثاني في الاغراض العائدة الى المشبه به
- ٧٧ الباب الرابع في التشبيه . وفيه سبعة فصول الفصل الاول في أن التشبيه ليس من المجاز
- ٧٧ الفصل الثاني في التشبيه الذي يصح عكسه الخ
- ٧٨ الفصل الثالث في التشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها الحركات
- ٧٩ الفصل الرابع في التشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها السككنات
- ٨٠ الفصل الخامس في مراتب التشبيهات في الظهور والخطاء
- ٨١ الفصل السادس في التمثيل
- ٨١ الفصل السابع في المثل
- ٨١ القاعدة الرابعة في الاستعارة وفيها ثلاثة أبواب الباب الاول في حقيقتها
- وأحكامها وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في حدها

- ٨٢ الفصل الثاني في أن المستعار هو اللفظ أو المعنى
- ٨٥ الفصل الثالث فيما يظن به أنه استعارة ولا يكون
- ٨٧ الفصل الرابع فيما يصح دخول الاستعارة فيه
- ٨٨ الفصل الخامس في كيفية وقوع الأمر المستعار
- ٨٨ الفصل السادس في أقسام كون الفعل مستعاراً
- ٨٩ الفصل السابع في الفرق بين الاستعارة الأصلية والاستعارة التبعية
- ٨٩ الفصل الثامن في الفرق بين الاستعارة والتشبيه
- ٩٠ الفصل التاسع في أنه ليس من صحة الاستعارة حسن التصريح بالتشبيه
- ٩١ الفصل العاشر في زيادة تقرير لما قلنا
- ٩١ الفصل الحادي عشر فيما زاد به الاستعارة حسناً
- ٩٢ الفصل الثاني عشر في ترشيح الاستعارة وتجريدها
- ٩٢ الفصل الثالث عشر في الاستعارة بالكناية
- ٩٢ الفصل الرابع عشر في أنه كيف تنزل الاستعارة منزلة الحقيقة
- ٩٣ الفصل الخامس عشر في الاستعارة الحسنة والقيحة
- ٩٤ وأعلم أن الاستعارة قد تكون عامية وقد تكون غريبة
- ٩٤ الباب الثاني في أقسام الاستعارة
- ٩٩ الباب الثالث في إيراد بعض ما جاء في القرآن من الاستعارات وتخريجها
- على الأصول وفيه ستة فصول الفصل الأول في استعارة اسم المحسوس
- للمحسوس بسبب المشاركة في وصف محسوس
- ١٠٠ الفصل الثاني في استعارة المحسوس للمحسوس لشبه عقلي

صحيفة

- ١٠١ الفصل الثالث في استعارة المحسوس للمعقول
 ١٠١ الفصل الرابع في استعارة المعقول للمعقول
 ١٠١ الفصل الخامس في استعارة المعقول للمحسوس
 ١٠٢ الفصل السادس في الاستعارة التخيلية
 ١٠٣ القاعدة الخامسة في الكناية وفيها فصول ثلاثة الفصل الاول في حقيقة الكناية

- ١٠٣ الفصل الثاني في أن الكناية ليست من المجاز
 ١٠٤ الفصل الثالث في ترجيح الكناية على التصريح وترجيح الاستعارة على

التصريح بالتشبيه

- ١٠٥ الجملة الثانية في النظم وهي مشتملة على ستة أبواب الباب الاول في حقيقة النظم وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في ان النظم عبارة عن توخي معاني النحوف فيما بين الكلم

- ١٠٨ الفصل الثاني في زيادة تحقيق لما قلناه

- ١٠٩ الفصل الثالث في أقسام النظم

- ١١٠ الوجه الاول المطابقة

- ١١١ الوجه الثاني المقابلة

- ١١١ الوجه الثالث ان يزاوج بين معنيين

- ١١١ الوجه الرابع الاعتراض

- ١١٢ الوجه الخامس الالتفات

- ١١٢ الوجه السادس الاقتباس

- ١١٣ الوجه السابع التلميح
 ١١٢ الوجه التاسع الف والنشر
 ١١٢ الوجه العاشر التعديد
 ١١٣ الوجه الحادي عشر تنسيق الصفات
 ١١٣ الوجه الثاني عشر الابهام
 ١١٣ الوجه الثالث عشر مراعاة النظر
 ١١٤ الوجه الرابع عشر الموجه
 ١١٤ الوجه الخامس عشر المحتل للضدين
 ١١٤ الوجه السادس عشر تأكيد المدح بما يشبه الذم
 ١١٤ الوجه السابع عشر تجاهل العارف
 ١١٤ الوجه الثامن عشر في السؤال والجواب
 ١١٤ الوجه التاسع عشر الاغراق في الصفة
 ١١٥ الوجه العشرون في الجمع والتفريق والتقسيم
 ١١٥ اما الجمع المفرد
 ١١٥ التفريق المفرد
 ١١٥ التقسيم المفرد
 ١١٥ الجمع مع التفريق
 ١١٥ الجمع مع التقسيم
 ١١٦ الجمع مع التفريق والتقسيم
 ١١٦ الوجه الحادي والعشرون في المتزلزل

صحيحة

١١٦ الوجه الثاني والعشرون في التعجب

١١٦ الوجه الثالث والعشرون في حسن التعليل

١١٦ الباب الثاني في التقديم والتأخير وفيه أحد عشر فصلا الفصل الاول في فائدة التقديم والتأخير

١١٧ الفصل الثاني في التقديم والتأخير في الاستفهام

١١٨ واعلم ان الاستفهام قد يجيء للتقرير تارة الخ

١١٨ واعلم ان الهزمة فيما ذكرناه تفيد تقرير الفعل

١١٩ الفصل الثالث في دخول الاستفهام على المضارع

١١٩ واعلم ان الاستفهام بمعنى الانكار حاصله راجع الي تنبيه السامع

١٢٠ واعلم ان حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل

١٢٠ واعلم ان صيغة المستقبل اما ان تكون للحال الخ

١٢١ الفصل الرابع في التقديم والتأخير في النفي

١٢٢ الفصل الخامس في التقديم والتأخير في الخبر المثبت وكتب غلطا الفصل

السادس

١٢٣ ومن هنا تعلم الفخامة في قوله تعالى فانها لاتعني الابصار

١٢٤ الفصل السادس في التقديم والتأخير في الخبر المنفي

١٢٤ الفصل السابع فيما يكون فيه تقديم الاسم كاللازم

١٢٥ واعلم ان الاستفهام استخبار

١٢٥ الفصل الثامن في تقديم النكرة على النمل وتأخيرها عنه

١٢٥ الفصل التاسع في تقديم حرف السلب على صيغة العموم الخ

محيته

- ١٢٦ واعلم أن الشيخ جزم بأن نفي العموم يقتضى خصوص الاثبات
- ١٢٦ الفصل العاشر في تقديم بعض المفعولات على البعض
- ١٢٧ الفصل الحادي عشر في استيفاء أقسام التقديم والتأخير
- ١٢٧ ذكر ما يتعين للتقديم وهو ستة
- ١٢٩ واما المتعين للتأخير فثمانية أمور
- ١٣٠ الباب الثالث في الفصل والوصل وفيه خمسة فصول الفصل الاول في ضبط معاهد هذا الباب
- ١٣٠ العطف اما في المفردات أو في الجمل
- ١٣٢ الفصل الثاني في أمثلة ما يترك فيه العاطف الخ
- ١٣٤ الفصل الثالث فيما يضمن انه من هذا الباب وليس منه
- ١٣٥ الفصل الرابع في عطف الجمل على الجمل
- ١٣٧ الفصل الخامس في تفصيل الحال وتمييز ما يستدعي الواو مما لا يستدعي الواو
- ١٣٨ ثم اعلم أن الجملة اذا كانت من مبتداء خبر فالابتداء إما أن يكون ضميراً لذي الحال الخ
- ١٣٩ الباب الرابع في الحذف والاضمار والايجاز وفيه خمسة فصول الفصل الاول في حذف المفعولات
- ١٤٢ الفصل الثاني في الاضمار على شريطة التفسير
- ١٤٢ واعلم انه متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الاولى الاتيان به
- ١٣٢ الفصل الثالث في انه قد يترك الكناية الى التصريح لما فيه من زيادة

المقدمة

- ١٤٣ الفصل الرابع في حذف المبتدأ
 ١٤٣ ومن هذا الباب قوله تعالى (سورة انزلناها)
 ١٤٥ الفصل الخامس في الایجاز
 ١٤٦ ومن حسن الایجاز قوله تعالى (يحبسون كل صيحة عليهم)
 ١٤٧ الباب الخامس في المباحث المتعلقة بان وانما وفيه ثلاثة عشر فصلا
 الفصل الاول في مواقع ان وفوائدها وهي أربعة
 ١٤٩ الفصل الثاني في حكاية قول المبرد ان الكندي المتفلسف قال اني اجد
 في كلام العرب حشوا وجواب المبرد له
 ١٥١ الفصل الثالث في مواضع استعمال انما
 ١٥٢ الفصل الرابع في الخبر بالنفي والاثبات
 ١٥٤ الفصل الخامس في فائدة انما وذكر العبارات التي تقرب فائدتها منها
 ووجه الفرق بينها
 ١٥٥ واعلم ان حكم غير حكم الآ
 ١٥٥ الفصل السادس في حكم الجملة المشتبهة على المنصوب اذا دخلت فيها
 صينتا ما وإلا
 ١٥٦ واعلم ان تقديم الا على المرفوع والمنصوب نادر
 ١٥٦ الفصل السابع في ان حكم المفعولين ما ذكرناه
 ١٥٧ الفصل الثامن في حكم المبتدأ والخبر أيضا
 ١٥٧ الفصل التاسع في تحقيق هذه الاحكام في انما

مصحفة

- ١٥٨ الفصل العاشر في ان حكم المبتدأ والخبر بعد انما كذلك
 ١٥٨ الفصل الحادي عشر في حكم آخر من أحكام انما
 ١٥٩ الفصل الثاني عشر في حسن موقعها
 ١٦٠ الفصل الثالث عشر في قوله تعالى لم يكذب بها
 ١٦٠ الباب السادس في أربعة فصول متفرقة خاتمة الكتاب الفصل الاول
 في وجه الابهام في سورة الكوثر
 ١٦٣ الفصل الثاني في وجه الحكم في التشابهات
 ١٦٤ الفصل الثالث في الجواب عما قاله بعض الملعدين من ان في القرآن
 تناقضا
 ١٦٨ الفصل الرابع في بيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التكرار والنطويل

﴿ تمت ﴾



تَهْنِئَةُ الْإِعْجَازِ فِي هِرَاسَةِ الْإِعْجَابِ

في علوم البلاغة وبيان اعجاز القرآن الشريف

تأليف امام المحققين

الامام فخر الدين

محمد بن عمر الرازي

المتوفى سنة ٦٠٦ هجرية

(طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧ هجرية)

﴿ للامام عبد القاهر الجرجاني مستخرج أصول علوم البلاغة ﴾
 ﴿ وكاشف نقاب التبيان عن حقيقة علم البيان كتابان جليلان أحدهما ﴾
 ﴿ يسمى (دلائل الاعجاز) والثاني (أسرار البلاغة) قال الامام ﴾
 ﴿ الفخر الرازي انه جمع في هذين الكتابين ما لا يوجد في غيرهما ﴾
 ﴿ من هذه الفنون ولذلك رأي أن يستخلص زبدتهما في كتابه ﴾
 ﴿ هذا الذي سماه (نهاية الایجاز في دراية الاعجاز) وزاد فيه من ﴾
 ﴿ تحقيقاته ما أكمل الفائدة . وجعلها لطلاب البيان خيرة عائدة ﴾
 ﴿ ولهذا أردنا نشره بطبعه تكميلاً لنفعه وعلى الله تحقيق المأمول ﴾
 ﴿ من حسن القبول . ﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنزه عن مشابهة المحدثات والممكنات * المقدس عن مشاكلة
المخلوقات والكائنات * المتعالي عن أن تحيطه الامكنة والاحياز والجهات *
ويتغير بمرور الدهور ومرور الاوقات * ويتطرق اليه أصناف التغيرات
والتبديلات * وترتقى الي كنه كبريائه الافكار والتخيلات * فهو العالم الذي
لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارضين والسموات * والخبير الذي
لا يحتجب عنه شيء من الاسرار والخصيات * ثم الصلاة على محمد المؤيد بأظهر
الادلة والبيّنات * المسدد بأوضح البراهين والمعجزات * وهو القرآن البالغ في
القصاحة الي أعلى الدرجات * وأرفع المراتب والنايات * (وبعد) فإن أحق الفضائل
بالتقديم * وأسبقها في استيجاب التعظيم * العلم الذي لا شرف الا وهو السيل
اليه * ولا خير الا وهو الدليل عليه * ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها *
ولا مفخرة الا وبه صحتها وتامها * ولا حسنة الا وهو مفتاحها * ولا محمدا
الا ومنه مصباحها * لا سيما العلم الذي هو ارسخ العلوم أصلا * وأسبقها فرعا
وفصلا * واكرمها نتاجا * وأنورها سراجا * وهو علم البيان الذي لولاه لم
نر لسانا يحرك الوشي * ويصوغ الحلي * ويلفظ الدر * ويشث السحر * والذي
لولا تحفيه بالعلوم وعنايته بها وتصويره اياها لبقيت كامنة مستورة * ولعجز
العقل عن أن يظهر لها صورة * ولا استمر السرار بأهلتها * واستولى الخفاء
على جلها * ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر * والنور الزاهر * فالناس

كانوا مقصرين في ضبط معاقده وفصوله * متخبطين في اتقان فروعه
وأصوله * معتقدين فيه اعتقادات حادثة عن منهج الصواب والساد * زائنة
عن طريق الحق والرشاد * ظانين أن كل من عرف أوضاع لغة من اللغات
وقدر على استعمال بعض العبارات * فهو بالغ في تلك اللغة من البيان الي ذرى
أفلاكها * مالك لمبادئها وغاياتها * واستمر الناس * بهذا الوسواس * الي أن
وفق الله تعالى الامام * مجد الاسلام * عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
تعمده الله برحمته * وأفاض عليه فنون منفردة * حتى استخرج أصول هذا
العلم وقوانينه * ورتب حججه وبراهينه * وبالع في الكشف عن حقائقه
* والفحص عن لطائفه ودقائقه * وصنف في ذلك كتابين لقب احدهما
بدلائل الاعجاز والثاني بأسرار البلاغة * وجمع فيهما من القواعد الغريبة
* والدقائق العجيبة * والوجوه العقلية * والشواهد النقلية * واللطائف
الادبية * والمباحث العربية * ما لا يوجد في كلام من قبله من المتقدمين
* ولم يصل اليها غيره أحد من العلماء الراسخين * ولكنه رحمه الله لكونه
مستخرجا لأصول هذا العلم وأقسامه * وشرائطه واحكامه * أهمل رعاية
ترتيب الاصول والابواب * واطلب في الكلام كل الاطناب * ولما وفني
الله لمطالعة هذين الكتابين التقطت منهما معاقده فوائدها * ومقاصد فرائدها
* وراعت الترتيب * مع التهذيب * والتحرير * مع التقرير * وضبطت
أوابد الاجمال في كل باب بالتقسيمات اليقينية * وجمعت متفرقات الكلم
في الضوابط العقلية * مع الاجتناب عن الاطناب الممل * والاحتراز عن
الاختصار المخل

وسميته (نهاية الايجاز * في دراية الاعجاز) وخدمت به عالي مجلس الصدر

الصاحب الأجل الكبير المنعم الاستاذ قوام الدين مجد الاسلام ملك الافاضل سيد الوزراء فانه الفائز بقصب السبق في جميع المباحث العقلية * والواصل الي كنه الحق والحقيقة في المطالب الثقلية * والمرجوع اليه في استكشاف المشكلات * واستيضاح المضلات * ولما حاولت التقرب الي مجلسه الرفيع * وجنابه المنيع * لم اجد فيما تناله القوى البشرية * ونفى به المنة الانسانية * أحسن من اهداء مثل هذا الكتاب المشتل على العلم الذي هو اساس العلوم الدينية * وقواعده مقرررة بالادلة اليقينية * واسأل الله ان يوفقي في ذلك للصدق والصواب انه خير مأمول * واكرم مسئول وقد رتبنا هذا الكتاب على مقدمة وجملتين * أما المقدمة فشملة على فصلين



﴿ الفصل الاول في أن القرآن معجز وان الاعجاز في فصاحته ﴾

الدليل على كون القرآن معجزا أن العرب تحدوا الي معارضته ولم يأتوا بها ولولا عجزهم عنها لكان محالا أن يتركوها ويترضوا الشبا الاسنة ويقتحموا موارد الموت * وأما وجه كونه معجزا فللناس فيه أربعة مذاهب قال النظام ان الله تعالى ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة بل هو كسائر الكتب المنزلة لبيان الاحكام من الحلال والحرام والعرب انما لم يعارضوه لان الله تعالى صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به ويدل على فساد ذلك من وجوه ثلاثة (الاول) ان عجز العرب عن المعارضة لو كان لأن الله أعجزهم عنها بعد ان كانوا قادرين عليها لما كانوا مستعظمين لفصاحة القرآن بل كان يجب أن يكون تعجبهم من تعذر ذلك

عليهم بعد ان كان مقدوراً عليه لهم كما ان نيا لو قال معجزتي أن أضع يدي على رأسي هذه الساعة ويكون ذلك متمذراً عليكم ويكون الامر كما زعم لم يكن تعجب القوم من وضعه يده على رأسه بل من تعذر ذلك عليهم ولما علمنا بالضرورة ان تعجب العرب كان من فصاحة القرآن نفسها بطل ما قاله النظام (الثاني) وهو انه لو كان كلامهم مقاربا في الفصاحة قبل التحدى لفصاحة القرآن لوجب ان يمارضوه بذلك ولكان الفرق بين كلامهم بعد التحدى وكلامهم قبله كالفرق بين كلامهم بعد التحدى وكلامهم قبله وبين القرآن ولما لم يكن كذلك بطل ذلك (الثالث) ان نسيان الصيغ المعلومة في مدة يسيرة يدل على زوال العقل ومعلوم ان العرب ما زالت عقولهم بعد التحدى فبطل ما قاله النظام

ومن الناس من جعل الاعجاز في أن أسلوبه مخالف لأسلوب الشعر والخطب والرسائل لا سيما في مقاطع الآيات مثل يعلدون ويؤمنون * وهو أيضا باطل من خمسة أوجه (الاول) لو كان الابتداء بالاسلوب معجزا لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزا (الثاني) ان الابتداء بأسلوب لا يمنع النير من الاتيان بمثله (الثالث) يلزم أن الذي تعاطاه مسيلة من الحماقة في « انا أعطيناك الجاهر فصل لربك وجاهر » وكذلك « والطاحنات طحننا » في أعلا مراتب الفصاحة (الرابع) انه لما فاضلنا بين قوله تعالى ولكم في القصص حياة وبين قولهم القتل أننى للقتل لم تكن المفاضلة بسبب الوزن والاعجاز انما يتعلق بما به ظهرت الفضيلة (الخامس) وهو أن وصف بمض العرب القرآن بان له حلاوة وان عليه لطاوة لا يليق بالاسلوب

ومنه من جعل الاعجاز في انه ليس فيه اختلاف وتناقض وهو أيضا

باطل لان التحدى كما وقع بالقرآن كله فقد وقع بالسورة وقد يوجد في خطبهم ما مقداره مقدار سورة الكوثر ولا يكون فيه اختلاف وتناقض ومنهم من قصر وجه الاعجاز على اشتغاله على الغيوب وهو باطل لان التحدى قد وقع بكل سورة والاخبار عن الغيوب لم يوجد في كل سورة ولما بطلت هذه المذاهب ولا بد من أمر معقول حتى يصح التحدى به ويسجز الغير عنه ولم يبق وجه معقول في الاعجاز سوى القصاحة علمنا ان الوجه في كون القرآن معجزا هو القصاحة



﴿الفصل الثاني في شرف علم القصاحة﴾

لما ثبت أن عجز العرب انما كان عن المزايا التي ظهرت لهم في نظم القرآن والبدائع التي راعتهم من مبادئ الآيات ومقاطعها . وفي مضرب كل مثل . ومساق كل خبر . وصورة كل عظة . وتبويه واعلام وتذكير وجب على العاقل ان يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هي وكيفية هي ولا يمكن ذلك الا بالبحث عن حقيقة المجاز . والحقيقة . والاستعارة . والتشبيه . والتمثيل . وحقيقة النظم . والتقديم والتأخير . والايجاز . والحذف والوصل . والفصل . وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر

واذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة القصاحة والكاشف عن ماهيتها والمنفحص عن أقسامها . والمستخرج لشرائطها وأحكامها . والمقرر لمبادئها وفصولها . والمخلص المحرر لقروعا وأصولها . باحثا عن أشرف المطالب الدينية . وأرفع المباحث اليقينية . وهو البحث عن جهة دلالة القرآن على صدق محمد صلى الله عليه وسلم بالفضل والتحصيل ويكون صاحبه

مستقيا في ذلك من حضيض التقليد الى أوج التحقيق وذلك مالا شرف ورائه ولا رتبة فوقه

ثم ان الفصاحة اما أن تكون عائدة الى مفردات الكلام أو الى جملة لا جرم انا ربنا الكتاب على جملتين . ولما تقدم المفرد على الجملة ذاتا استحق التقديم عليها وضما
الجملة الاولى في المفردات وهي مرتبة على مقدمة وقسمين . أما المقدمة فشملة على فصلين



﴿ الفصل الاول في أقسام دلالة اللفظ على المعنى ﴾

وهي اما أن تكون وضعية أو عقلية . فالوضعية كدلالات الالفاظ على المعاني التي هي موضوعة بازائها كدلالة الحجر والجدار والسماء والارض على مسمياتها ولا شك في كونها وضعية والّا لامتنع اختلاف دلالاتها باختلاف الاوضاع

وأما العقلية فاما على ما يكون داخل في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ البيت على السقف الذي هو جزؤ مفهوم البيت ولا شك في كونها عقلية لامتناع وضع اللفظ بازاء حقيقة مركبة ولا يكون متناولا لاجزائها . وإما على ما يكون خارجا عنه كدلالة لفظ السقف على الحائط فانه لما امتنع انفكاك السقف عن الحائط عادة كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيدا للحائط بواسطة دلالة الاول فتكون هذه الدلالة عقلية

وعبر الشيخ الامام عما قلنا بان قال ههنا عبارة مختصرة وهي أن نقول المعنى ومعنى المعنى فنعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ وهو الذي يفهم منه بغير

واسطة وبمعنى المعنى أن يفهم من اللفظ معنى ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر
(واعلم) أن الكناية والمجاز والتمثيل لا يقع في هذا القسم وكأن الدالين
الأولين غير معتبرتين في علم الفصاحة



﴿ الفصل الثاني في حقيقة البلاغة والفصاحة ﴾

البلاغة بلوغ الرجل بعبارة كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز
المحل والاطالة المملة . وأما الفصاحة فهي خلوص الكلام من التعقيد وأصله
من التصحيح وهو اللين الذي أخذت عنه الرغوة أو ذهب لبؤه وقد فصح
وأفصح إذا صار كذلك وأفصح الشاة إذا فصح لبنها ثم قالوا فصح الاعمى
فصاحة فهو فصيح إذا خلصت لفته من اللكنة

وتحقيق الكلام في هذا الباب أن نقول (اعلم) أن المقصود من
الكلام إفادة المعاني وهذه الإفادة كما عرفت على وجهين إفادة لفظية وإفادة
معنوية . فأما الإفادة اللفظية فيستحيل تطرق الكمال والنقصان إليها فإن
السامع للفظ إما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً لمسماه أو لا يكون . فإن كان
عالمًا به عرف مفهومه بتمامه . وإن لم يكن عالماً به لم يعرف منه شيئاً
أصلاً

فالالفاظ في دلالتها الوضعية إما أن تفيد مسمياتها بالكمال أو لا تفيد
شيئاً منها أصلاً . فإما أن تفيد إفادة ناقصة فذلك غير معقول . مثاله إذا أردت
تشبيه زيد بالأسد في الشجاعة فإن أفدت هذا المعنى بالدلالة الوضعية وقلت
زيد يشبه الأسد في الشجاعة فقد أفدت مقصودك بالفاظ دالة عليه دلالة
وضعية وهذه الإفادة تمتنع من تطرق الزيادة والنقصان إليها لأنك إذا نقصت

من هذه الالتاخذ شيئاً قد نقصت من المعنى لا محالة وان زدت فيها فقد زدت في المعنى لا محالة . وان أقت مقام كل لفظ منها ما يراد منه استنع أن تزداد تلك الافادة قوة بسبب ذلك لأن السامع اذا عرف كونها موضوعة بازاء مفهومات الالتاخذ الاول كان فهمه منها كفهمة من تلك الالتاخذ الاول . وان لم يعرف ذلك لم يفهم منها ذلك المعنى

ويخرج من هذا التحقيق ان الایجاز والاختصار والتطويل والاطناب والحذف والاضمار يستحيل تطرقها على الدلالات الوضعية ولهذا السبب لم يستعمل في العلوم العقلية الا الدلالات الوضعية لعدم احتمالها للزيادة والنقصان الموقعين في النلط والشبهة

وأما الافادة المنزوية فلاجل ان حاصلها عائد الى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ الى ما يلزمه من الازام ثم الازام كثيرة وهي نارة تكون قريبة وتارة تكون بعيدة لا جرم صح تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة وصح في تلك الطرق أن يكون بعضها اكل من بعض في افادة ذلك المعنى وتأديته وبعضها أنقص وأضف

فهذا ما يتاق بالبلاغة بسبب المفردات . وأما البلاغة العائدة الى التنظيم والتركيب فتعني القول فيها ان الكلام ينشأ من تركيب من المفردات وتلك المفردات أمكن تركيبها على وجه يفيد ذلك المعنى الذي انشأه وراى يمكن تركيبها على وجه لا يفيد ذلك المعنى ثم تركيب المفردات مراتب كثيرة رداً طويلاً وأوساط . فالمراتب الاولى وان يتح ذلك تركيباً بسيطاً ينع أن يوجد ما هو أشد تناسبا واعتدالاً في افادة ذلك المعنى منه . والمرتبة الاسفل هو أن يقع على وجه لو صار أقل تناسبا منه خرج عن كونه مفيداً

لذلك المعنى . وبين هذين الطرفين مراتب متباينة تكاد تكون غير متناهية واختيار أحسنها يتخير القاصحة في النظم

وهذا معنى قول الشيخ النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلم وسيأتي تفصيله في البنية النائية من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى .
والآن نقول هذا في ضرب المثال كما ان الانسان اذا حاول تركيب صورة من اصياغ مدرمة . لذلك في التركيب الحسن طرفان وأوساط فالأعلى أن يقع التناسب بحيث لا يمكن أن يزداد عليه وحيث تكرر تلك الصورة في الطبقة العليا من الحسن . والسفل هو أن يحصل ذلك قدر من التناسب بحيث لو انتقص عن ذلك لم تحصل تلك الصورة ثم بين الطرفين مراتب مختلفة

واذا عرفت ذلك نتول أما الطرف الاسفل فليس من البلانة في شيء
* وأما سائر المراتب فان كل واحدة منها اذا اعتبرت بالذات الى ما تحتها تكون بلاغة ونصاحة * أما الطرف الأعلى وما يقرب منه فهو المعجز . فهذا هو التحقيق في القصاحة والبلاغة في الكلام الزين لا بل الامردات تارة ولأجل النظم أخرى

واذا قد فرغنا عن هذين القصاين فالمقصود في هذه الجملة بيان الالفاظ المفردة دلالاتها الوضعية ودلالاتها المعنوية فلذلك رتبناها على قسمين ثم ان المقصود من الابحاث المتلزمة بالدلالة اللفظية منحصر في أمرين (أحدهما) استقصاء القول في أن النصاحة والبلاغة لا يجوز عردهما الى الدلالة اللفظية (والآخر) في بيان أن نصاحة وان كانت غير عائدة الى الدلالة اللفظية لكن من الامور البائدة الى جوهر اللفظ . والدلالة الوضعية ما يفيد الكلام

كالا وزينة وجمالا ثم تعدد تلك الامور وتفصيلها وتحصيلها

القسم الاول في الدلالة اللفظية وفيه بابان

الباب الاول وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول في اقامة الحجة على ان الفصاحة لا يجوز

عودها الى الدلالات الوضعية للالفاظ)

اعلم ان الذين يعملون الفصاحة للفظ فالأظهر انهم يعملونها صفة للالفاظ لاجل دلالتها الوضعية على مسياتها ويحتمل احتمالا بعيدا أن يعملوها صفة للالفاظ لا باعتبار دلالتها على مسياتها وهاتئذلة تبطل الاحتمال الاول خاصة • وادله تبطل الثاني خاصة • وادله تبطلها جميعا

أما ما يدل على فساد الاحتمال الاول خاصة فوجهان (الاول) ما بينا أن من المستحيل ان يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة الوضعية حتى يكون أحد المترادفين أدل على مفهومه من الآخر سواء كانا من لغة واحدة أو من لغتين أو يكون الموضوع لمفهوم أدل عليه من الموضوع لمفهوم آخر عليه ولما امتنع التفاوت في الدلالة امتنع التفاوت في الفصاحة (الثاني) لو كانت الفصاحة لاجل الدلالة اللفظية لكنت مقابلة اللفظة بمرادفها معارضة لها وكانت الترجمة معارضة لها

وأما ما يدل على بطلان الاحتمال الثاني خاصة فوجهان (الاول) الفصاحة لو كانت صفة للفظ لكنت اما ثابتة لآحاد الحروف والعلم بطلانه ظاهر ضروري أو لمجموع آحادها وهو محال فان حصول المجموع لما كان ممثما امتنع التصافه بصفة ثبوتية لان ما لا يكون ثابتا لا يثبت له غيره

(والثاني) لو كانت الفصاحة عائدة الى الكلمة من حيث تركيبها من الحروف لكان الجاهل بالعربية اذا سمع الكلام العربي التصحيح عرف فصاحته وأما ما يدل على بطلان الاحتمالين جميعا فوجوه سبعة (الاول) أم الفصاحة مزية تحصل باختيار المتكلم وأما الاحكام الثابتة للالفاظ من حيث هي ألقاظ فهي ثابتة لها لذوتها ومن حيث دلالاتها على مسمياتها فهي بوضع الواضع دون المتكلم فالفصاحة غير عائدة الى الالفاظ من أحد هذين الوجهين

(الثاني) العالم بلغة من اللغات لا يحتاج في التلقظ بمفرداتها الى الروية والفكرة ويحتاج في التكلم بالكلام التصحيح بتلك اللغة الى الروية فالقصاحة غير متعلقة بالمفردات (الثالث) لو كانت القصاحة بسبب دلالات مفردات الكلم لبقيت القصاحة كيفما تركبت تلك المفردات ولم يكن النظم والترتيب معتبرا أصلا ولما بطل ذلك بطل ما قالوه . وبهذا يظهر الفرق بين تركيب الكلام عن الكلم وبين تركيب الكلم عن الحروف فان رتب الكلم في الكلام المفيد أمر عقلي ورتب الحروف في الكلمة أمر وضعي (الرابع) أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدي العرب بقصاحة القرآن ولو كانت عائدة الى الالفاظ لكان قد تحدام بالموجود عندهم في الماضي والماضي (الخامس) لو كانت القصاحة في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا عائدة الى مفردات هذه الآية لكان لا يخلو ما أن يكون ثبوت القصاحة في كل واحد منها موقوفا على أن يقبه المفرد الآخر أو لا يتوقف والاول محال لان كل واحد من المفردات يعدم عند حصول ما يتلوه والمعدم ليس له صفة ثبوتية والثاني يوجب أن يكون لها حالة الانفراد من القصاحة مالها

عند الاجتماع وذلك مما يدفعه الحس (السادس) أن الكلمة قد تكون فصيحة في موضع بعد أن كانت ركيكة في غيره ولو كانت فصاحتها لذاتها ولذلاتها الوضعية لما اختلف ذلك باختلاف المواضع (السابع) أنهم اتفقوا على أن الاستعارة والكنية والتمثيل من أبواب الفصاحة وتعرف أنها أمور عائدة إلى المعنى لا إلى اللفظ فاذن ليس كل فصاحة لفظية

هو الفصل الثاني في الدلالة الالتزامية .

اعلم أنهم يصنفون البلاغة بما لا تنصف به الالفاظ ؛ دلالاتها كقرطلمس لا يستحق الكلام أو صف بالبلاغة حتى يسأبت منها ، لفظه ولداء معناه ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك ر كقرطلمس حتى تدخل في الاذن بلا اذن وكل ذلك مما لا يتصور أن يوصف به دالة اللفظ على مفهومه لانه لا يخلو السامع من أن يكون عالماً بما في الالفاظ فحينئذ لا يمكن دخول التفاوت في فهمه لمعانيها أو يكون جامعاً بها فيكون ذلك أبعد

وجملة الأمر ان التفاوت بالسرعة والبطء انما يكون في فهم المعاني فأما في الدلالات الوضعية فذاك محال لان طرقت معرفتها التوقيف فثبت ان الاوصاف المذكورة لا تليق الا بالمعاني وقد يمدحون اللفظ أيضاً بمتراوان لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه وانه جيد السبك صحيح الطابع وانه ليس فيه فضل عن معناه وان من حق اللفظ ان يكون طبعاً له معنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وكقول من وصف رجلاً بالباء بانه كانت الالفاظ قوالب لمعانيه وقد يذونه بانه معقد وانه لغيره استهلات المعنى

وكل ذلك مما لا يليق بنطاق اللسان لان الموصوف بالتمكن والقلق ليس
آحاد الحروف بل الكلمة وهي بمجموعها غير موجودة لان الحرف الاول
ما لم يدم لا يوجد الآخر وتقدير وجود الكلمة بتمامها يمتنع وصفها بها
لان الشيء انما يتمكن ويقلق في مكانه الذي يوجد فيه ومكان الحرف هو
الحلق والقم واللسان فلو اتصفت بالتمكن والقلق لكان في أماكن الحروف
من الحلق والقم واللسان وقولهم ليس فيه فضل عن معناه محال ان يراد به
اللفظ لانه ليس مهننا اسم أو فعل أو حرف يزيد على معناه أو ينقص وهكذا
الجل فليس يمكن ان يكون جملة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل يحصل بها
الاثبات أو النفي أتم أو أنقص مما يحصل بأخري وكذلك السيل في السبك
والطابع بل كل هذه الاوصاف انما تليق بالدلالة المعنوية

في انفصل الثالث في ذكر شبه الخصوم والجواب عنها

احتج أصحاب اللفظ بان قارا انا لا نعقل الترتيب والنظم في المعاني
الا بواسطة حصولها في الالفاظ فلو كان حصولهما بما في الالفاظ تابعا
لحصولهما في المعاني لزم الدور

والجواب ان هذا انفا في نسي حال نفسه واعتبر حال السامع وذلك
لانه أولا ينظم الكلام في نفسه ثم يعبر عنه بلسانه

الثاني قالوا نرى الناس بأسرهم يتولون هذا لفظ فصيح وهذه الالفاظ
فصيحة ولا نرى بالاعتلا يقول هذا معنى فيج وهذه معان فصيحة فدل على
ان النظم وانفصاحة من صفات الالفاظ لا المعاني

الجواب انهم وان كانوا لا يستعملون النظم في المعاني فقد استعملوا

فيها معناه وذلك قولهم فلان يرتب المعاني في نفسه ويقررها ويبنى بعضها على بعض وأما وصف اللفظ بالفصاحة فذلك عند دلالة المعنوية لا عند دلالة الوضعية وذلك لا يضر

الثالث قالوا ان أبا العباس ثعلبا صنف كتابا لم يذكر فيه الا مفردات اللغة ثم انه سماه بالفصيح ومن المعلوم بالضرورة انه اذا قيل الشمع بفتح الميم أنصح من الشمع باسكانه انه لا يكون ذلك من أجل المعنى فثبت ان الفصاحة غير عائدة الى المعنى

الجواب الفصاحة في هذه المواضع يعنى بها كون اللفظ أثبت في اللغة وأجري على مقاييسها وقوانينها التي وضموها ولا نزاع في ذلك انما النزاع في الفصاحة التي تفيد قوة في البيان على ما لحصناه ولا شك ان ذلك ليس لأجل سكنات الحروف أو حركاتها والا لكان المساوى لها في تلك الحركات أو السكنات مساويا لها في الفصاحة ولان النبي صلى الله عليه وسلم تحدى العرب بفصاحة القرآن ومن المستحيل وقوع التحدي بأمثال هذه الاشياء

(الرابع) لو كان النظم عبارة عما قلتموه من توخي معني النحو فيما بين الكلم لكان البدوي الذي لم يسمع النحوقط غير قادر على النظم وليس كذلك فان قدرته على النظم اكمل من قدرة الاستاذ الماهر في النحو

الجواب البدوي القادر على النظم عالم بمعنى النحول لكنه غير عالم باصطلاح النحاة وذلك غير معتبر فان البدوي اذا عرف الفرق بين أن يقول جاءني زيد راكبا وبين أن يقول جاءني زيد الراكب لم يضره الجهل باصطلاح النحاة في تسمية الأول حالا والثاني صفة بل كان البدوي عالما بمعنى النحو ولذلك يميز بين مفهومات (ما) بانها تارة تكون للاستفهام وتارة تكون للنفي

وتارة تكون بمعنى الذي وتارة تكون بمعنى المجاز



﴿ الفصل الرابع في حكاية أقوى شبههم والجواب عنها ﴾

الذي عليه تمويلهم انه لما صح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين أحدهما فصيح والآخر ركيك وجب أن تكون الفصاحة غير عائدة الى المعنى وربما قالوا لولا أن الامر كذلك لكان يجب أن لا يكون للشمر الفصيح مزية على تفسير المفسر له لان اللفظ اذا كان انما يشرف من أجل معناه والتفسير قد أتى على معنى المفسر والا لم يكن تفسيراً له فيجب أن لا يتفاوتا في الفصاحة وليس الامر كذلك

الجواب عنه مبني على المقدمة التي مهدناها من أن دلالة اللفظ على المعنى تارة تكون وضعية وتارة تكون عقلية معنوية وان المعنوية ليست دلالة نفس الصيغة على معناها بل دلالة معناها على معنى آخر وقد ذكرنا ان الكناية والمجاز والاستعارة داخلة في القسم الثاني

والآن نشير الي ذلك اشارة خفيفة ونحيل بالاستقصاء الى ما سيأتي فاذا قلت فلان كثير الرماد لم يكن ذلك دالا على المضافية دلالة وضعية بل دلالة معنوية من حيث ان كثرة الرماد المشعرة باحراق الحطب الكثير تحت القدور لها اشعار بالضيافة وهذا هو الكناية . واذا قلت رأيت أسداً كان الغرض جعل الرجل مساوياً للأسد في بطشه وقوته والسامع لا يعقل ذلك من لفظ الاسد بل من معناه لما تقرر عنده انه لا يعني بجمل الآدمي الا أنه بلغ في القوة مبلغاً يتوهم انه الاسد حقيقة . وهذا هو الاستعارة

واذا قلت لمن يتردد في أمره انه يقدم رجلاً ويؤخر أخرى لم يفد

ذلك الآ اذا عرف أنه لما لم يكن المقصود ما ينبغي عنه الظاهر قد أريد به أنه في ترده كالذي قام لينهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخري وهذا هو النثيل

(واعلم) أنا نين بعد ذلك ان شاء الله تعالى ان الكناية أبلغ من الافصاح والاستعارة أوقع في القلوب من التصريح بالتشبيه وكذلك القول في التمثيل ونذكر الالة في ذلك واذا ثبت ان دلالة هذه الاقسام على معانيها معنوية عقلية فنقول من تأمل في الزامهم علينا أن يكون التفسير كالمفسر في الفصاحة وجدهم كأنهم قالوا لو كان الكلام اذا كان فيه كناية أو استعارة أو تمثيل كان فصيحاً وجب أن يكون فصيحاً عند ما لا يوجد فيه هذه المعاني وذلك لان تفسير الكناية أن تركها ونصرح بالمعني عنه فنقول معنى قولنا كثير الرماد كثير الضيافة وكذلك تفسير الاستعارة أن ترك ونصرح بالتشبيه فنقول المعنى اني رأيت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة وكذا تفسير التمثيل أن يترك ويذكر المثل فنقول في قوله أراك تقدم رجلا وتؤخر أخري ان المعني أراك متردداً في فلكك وعند ذلك يظهر فساد تلك الشبهة لانه بمنزلة أن يقال لرجل علل حكماً بعله ان كان هذا الحكم يجب لهذه الالة فينبغي أن يجب مع عدمها وعلى الجملة سبب هذه الشبهة أنهم لما نظروا الى تفسير مضردات اللغة بعضها ببعض ولم يجدوا للتفسير مزية على المفسر ظنوا أن سبيل ما نحن فيه كذلك وهو غلط لان المفسر فيما نحن فيه انما زاد في الفصاحة على التفسير من حيث كانت الدلالة في المفسر دلالة معنوية وفي التفسير دلالة لفظية * ولما كان سبب الفصاحة هو الدلالة المعنوية لم يلزم كون التفسير مساوياً للمفسر ومما تقرره انا اذا سمعنا الكلام المعاني أن الطبيعة لا تتغير ثم سمعنا

يراد من القلب نسيانكم * وتأبى الطباع على الناقل

علمنا بالضرورة ان لهذا المعنى في هذا الشعر من المزية والجمال ماهو
غير حاصل له في الكلام الاول وعلمنا بالضرورة ان ذلك ليس من أجل
الحروف ولا من أجل تبديل المترادفات بعضها ببعض فهو اذن تأكيد
لما ذكرناه ومما يؤكد انك تقول زيد كالاسد فتكون قد فهمت التشبيه
بأن أفدت انه من الشجاعة بحيث يتوهم انه الاسد بينه ثم تقول إن لقيته
ليلقينك منه الأسد فيفيد تلك المبالغة مع زيادة أخرى وهي أنك أخرجته عن
حيز التوهم الي مكان القطع ثم اذا نظرت الي قوله

ان تلقني لا تري غيري بناظرة * تنس السلاح وتعرف جهة الأسد
وجدته قد فضل الجميع فثبت أن الفصاحة عائدة الي الدلالات المعنوية



﴿ الفصل الخامس في شبهة أخرى لهم والجواب عنها ﴾

قالوا مما يدل على ان الفصاحة عائدة الي الدلالات اللفظية أنا نري ان
اللفظة المستعملة في كلام قد تفيد نوع فصاحة وبراعة ثم اذا أبدلناها بمرادفها
لم نجد تلك البراعة مثل انالو قلنا في بيت البحتری
بخلت جفونك أن تكون مساعدي * شحت جفونك أن تكون موافقي
أو معاوئي . وكذلك بيت المتنبي

وقيدت نفسي في ذراك محبة * وكبلت نفسي الخ

وكذلك قوله وأي نسيم لا يروع بالترب * وأي نسيم لا يخوف بالترب وفي قول

القاتل * تعالت كي أشجي وما بك علة * تريدن قتلى قد ظفرت بذلك
وما بك مرضة * فني كل ذلك يتمير الشعر وتذهب الفصاحة وقول
الحطينة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي
قلو قبل ذر الفاخر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك أنت الآكل اللابس
فليس هنا الا تبديل اللفظة بمرادفها مع أن الفصاحة قد ذهبت فدل
على أن الفصاحة قد تكون عائدة الى اللفظ

الجواب أن ذلك التفاوت بسبب أن المفردات التي أبدل بعضها ببعض
غير مترادفة * أما الاول فلأن الشح هو شدة البخل ولذلك قالوا زيد شحاح
إذا لم يور ناراً والمبالغة غير لائقة بيت البحري يدل عليه أنا إذا نظرنا الى
بيت ابى نواس * وهو بالمال جواد * وهو بالعرض شحيح

وجدنا للفظه الشحيح فيه قبولاً في النفس بحيث لو قال وهو بالعرض
بخيل لم يكن كذلك لان الموضع موضع مبالغة من حيث كان الفرض من
البخل بالعرض صيائه فلما جعله شديد البخل به كان قد جعله شديد الصون
له وفي كلام الناس هو اشح بدينه ومروءته من ذلك. وأما امتناع ابدال
موافق بمساعد فلان المساعدة انما تستعمل فيما اذا حمل الانسان نفسه
على فعل من أجل صاحبه يدلك عليه أنه يصلح يوافق فيما لا يصلح فيه
يساعد فانا نقول الشافي يوافق أبا حنيفة رحمه الله في هذه المسائل ولا
نقول يساعده وهكذا سبيل يعاون فانه لا يصح أن يقال الشافي يعاون أبا
حنيفة في هذه المسائل. أو ما كبلت نفسي في موضع قيدت فسبب قبحه أن
الكبل القيد الثقيل الذي تقيد به اللصوص يقال أتى به مكبلاً وهو لا يصاح

أن يستعار الا في الموضع المكروه كما قال

فك السرى عن الندى أغلاله * جفري وكان مكبلا منغولا

وهذا في غاية الحسن لانه لما جعل للندى اغلالا كان الاولى أن يجعله مقيدا بقيد ثقیل وانا لنعلم انه لو قال وكان مقيدا منغولا لم يكن الكلام في حسنه * وأما يخيف في موضع يروع فالتفرق بينهما أن راع يدل على هزة وقلق يمرض في قلب الانسان من شيء يرد عليه ويظهر له بفتة وان كان قد يكون عن خوف فليس هو نفس الخوف يدل عليه قولهم راعني حسنه بمعنى أعجبنى واو لا ما ذكر لما جاز ذلك لان استحسان الشيء لا يقتضي الخوف * وأما وما بك مرضة فظاهر الركابة لانه يقال مرض مرضة أى مرة والمعنى في البيت الجنس ويقال هو صحيح مابه علة ولا يقال مابه مرضة

﴿ الباب الثاني في المحاسن والمزايا الحاصلة بسبب الالفاظ وما يتبعها ﴾

وفيه مقدمة وثلاثة أركان

أما المقدمة فهي حصر أقسام تلك المحاسن . لما دللنا على أن التفصاحة لا يجوز أن تكون صفة لفظ فلنبين الآن أقسام المزايا الحاصلة للكلام بسبب الالفاظ والكنايات فنقول

اعلم أن للأشياء أربع مراتب في التحقيق (الاولى) حصولها وتحقيقها في أنفسها (الثانية) حصول تصوراتها والعلم بها عند العقل (الثالثة) الالفاظ الدالة على تلك الصور (الرابعة) الكنايات الدالة على تلك الالفاظ . ومزية الكلام في الحسن والجمال تارة تكون بسبب الكناية وتارة تكون بسبب

اللفظ من حيث هو هو وتارة بسبب اللفظ من حيث له الدلالة الوضعية
الاصلية وتارة بسبب اللفظ من حيث له الدلالة المعنوية القرعية وغرضنا في
هذا الباب ان نتكلم في الاقسام الثلاثة الاول وهناديقة وهى انه فرق بين
قولنا الحسن والمزية يحصلان في المركبات بسبب أمور عائدة الى المفردات
وبين قولنا الحسن والمزية انما يحصلان في أنفس تلك المفردات فان الاول
هو الحق والثانى وان كان حقا فلا يكون الا نادرا

الركن الاول فيما يكون بسبب الكناية وذلك اما لامور عائدة الى
مفردات الحروف أو الى مفردات الكلم

فالاول على قسمين اما ان يعتبر حال الحرف في نفسه أو يعتبر حاله مع
غيره فالاول على وجهين (أحدهما) كون الحروف خالية عن النقط كقول
الحريري * اعدد لحسادك حد السلاح * (وثانيهما) ان تكون الحروف
كلها منقوطة كقوله

فتنتى فجنتنى تجنى * بتجن يفتنّ غب تجنى

وأما القسم الثانى فعلى وجوه ثلاثة الاول عدم اتصال الحروف ببعضها ببعض
كقوله

وزر دار زر زور ود ازورارة * ودار رداح إن أردت دواء

والثاني ان تكون الحروف كلها متصلة كقول الحريري

* فتنتى فجنتنى الخ *

وثالثها ان يكون أحد الحروف منقوطة والآخر غير منقوطة كقول

الحريري

أخلاق سيدنا تحب * وبمقوته يلب

وأما ما يكون لامور عائدة الى الكلمة ففيها الحيفاء وهي الكلام الذي جملة حروف احدى كلمتيه منقوطة وجملة حروف الكلمة الاخرى غير منقوطة كقول الحريري

الكرم ثبت الله جيش سمودك يزين * واللؤم غص الدهر جفن
حسودك يشين * ومنها تجنيس الخط كقوله تعالى وهم يحسبون أنهم يحسنون
صنما . ومنها المصحف وهو قريب من الاول الا أن الفرق هو أن
الفرض من المصحف لا يكون ما يشعر به ظاهره بل غيره وليس التجنيس
كذلك وهو اما مضطرب أو منتظم . فالمضطرب هو الذي لا بد فيه من
فصل الحروف المتصلة . مثل ما قيل في قسورة بن محمد في تنور هيثم جمد
ومثله مقلوبا بن بحر ترع في غريز خشاب . والمنتظم هو الذي لا يحتاج
فيه الى مثل ذلك مثل قولهم هو الحبيب المحب وهو شر الناس فهذا
لما يتعلق بالكناية

الركن الثاني ما يكون بسبب أمور عائدة الى اللفظ من حيث هو
لفظ . وهو اما ان يكون بسبب أمور عائدة الى الحروف الحاصلة بسبب أمور
عائدة الى آحاد اللفظ من حيث هو لفظ واما ان يكون بسبب أمور عائدة
الى آحاد الحروف أو الى حال تركيبها أو الى الكلمة الواحدة أو الى الكلمات
الكثيرة فظهر ان الكلام في هذا الركن يتعلق بأربعة أطراف (الاول)
فيما يتعلق بآحاد الحروف وفيه فصلان

﴿ الفصل الاول في مخارج الحروف ﴾

ذكر علي بن عيسى عن النحاة ان مخارج الحروف ستة عشر (الاول)

أقصى الحلق ويخرج منه الهزة والماء والالف (الثاني) وسط الحلق وهو العين والحاء (الثالث) أدناه الى القم وهو العين والحاء (الرابع) أقصى اللسان وما فوقه الى الحنك وهو القاف (الخامس) أسفل من موضع القاف من اللسان قليل وما يليه من الحنك وهو الكاف (السادس) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهو الجيم والشين والياء (السابع) من أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهو الضاد (الثامن) من حافة اللسان من أدناها الى منتهى طرف اللسان ما بينه وبين ما يليها من الحنك الاعلى مافوق الضاحك والناب والرابعة والثنية وهو مخرج اللام (التاسع) من طرف اللسان بينه وبين مافوق الثنايا مخرج النون (العاشر) من مخرج النون غير انه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام مخرج الراء (الحادي عشر) فيما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء (الثاني عشر) مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد (الثالث عشر) مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والتاء (الرابع عشر) من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج القاء (الخامس عشر) مما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو (السادس عشر) من الحياشيم مخرج النون الخفية وقال الخليل الذلاقة في المنطق انما هي بطرف أسلة اللسان وذلق اللسان بمحدي طرفيه كذلق السنن قال ولا ينطق شاة اللسان الا بثلاثة أحرف وهي التاء واللام والنون فهذا تسمى هذه حروف الذلاقة وتلحق بها الحروف الشفوية وهي ثلاثة أيضا والباء والميم ثم قال ولما ذلقت هذه الحروف الستة ومثل يهن اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام فليس

شىء من بناء الخماسى التام يعري منها فان وردت عليك كلمة خماسية أو رباعية معرفة من حروف الذلق ومن الحروف الشفهية فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب

وقال أيضا العين والقاف لا يدخلان في بناء الاحسنه لانهما أطلق الحروف فأما العين فانصع الحروف جرسا فاذا كانتا أو احداها في بناء حسن البناء لنصاعتهما فان كان البناء اسما لزمته السين والدال مع لزوم العين أو القاف لان الدال لانت عن صلابه الطاء وكرازتها وارتفعت عن خفوت التاء فحسنت وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاي كذلك وقال في الهاء تحتمل في البناء للينها وهشاشتها انما هي نفس لا اعتياص فيها وهذه الاعتبارات لا بد من رعايتها ليكون الكلام سلسا على الأسلات عذبا على العذبات وهي كالشرط للفصاحة والبلاغة



فصل الثانى فيما يحصل للكلام من الحسن بسبب آحاد الحروف
فنه الحذف وهو ان تحتز عن حرف أو حرفين في الكلام اظهارا للمهارة فى تلك اللغة وهذا كما أن واصلا كان يحتز عن الراء للثقة فحرب فى انه كيف يعبر عن معنى قولنا اركب فرسك واطرح رحك فقال فى الحال ألق قناتك واعل جوادك. والحريري بلغ الغاية فى ذلك حيث ذكر أشعارا حذف عنها الحروف المنقوطة بأسرها وأشعارا حذف عنها غير المنقوطة ومنها الاعنات وهو التزام حرف قبل حرف الروى أو الردف من غير ان يكون ذلك واجبا فى رعاية السجع كقوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر

(الطرف الثاني في تركيب الحروف) والشرط فيه ان يكون التركيب معتدل المزاج فان من التركيبات ما يكون متنافرا جدا كقوله
وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر
وكقوله

لم يضرها والحمد لله شيء * وانثنت نحو عزف نفس ذهول
ويقال انه لا يستطيع أحد أن ينشد هذين البيتين ثلاث مرات فلا
يشتمع ولا يتلجلج. ومنها ما يكون ثقيلاً لكن لا الي هذا الحد كقول
أبي تمام

كريم متى أمدحه أمدحه والوري * جميعا ومهما لته لته وحدي
ومنه ما يكون فيه بعض الكلفة الا أنه لا يبلغ أن يعاب صاحبه
والسبب في هذا التنافر اما القرب القريب لمخارجها وذلك لان ما كان كذلك
يحتاج فيه الي حبس الصوت في زمانين متلاصقين فلا يظهر الحرف الاول
واما وجوب العود الى ما عنه البدؤ كقولهم الخضع^(١) ثم اعلم ان هذه الدرجات
كما ترتبت في جانب الثقل فهي موجودة في جانب السلاسة حتي ان الكلمة
قد تكون في غاية السلاسة

ثم ان أصحاب اللفظ قد بلغ غلوهم في مذهبه الي أن قصرُوا الفصاحة والبلاغة
على هذا القدر وهو باطل من وجوه ثلاثة (الاول) لو كانت الفصاحة مقصورة
على هذا الاعتبار لوجب أن لا يعد الاستعارة والكناية والتشبيه ولا
حسن الفصل والوصل ورعاية التقديم والتأخير وغيرها من أبواب الفصاحة
وبطلان ذلك معلوم بالضرورة (الثاني) يلزم أن نكون الألفاظ المنظومة

لا على وجه يقصد بها القاعدة ولا على نسق المعاني اذا كانت معتدلة المزاج
 أن تكون في غاية الفصاحة وذلك باطل فان شرطوا فيه كونه مفيداً للمعنى
 فهو أيضاً باطل من حيث ان الالتقاط السليمة عن الحروف المتنافرة المنطبقة
 على المعاني المتناسبة ليست عزيزة الوجود فقولنا أطال الله بقاءك وأدام عزك
 وأتم نعمته عليك ألفاظ سليمة عن الحروف المتنافرة بل الالتقاط السوقية
 الساقطة أكثرها بريء عن الحروف المتنافرة ولذلك لا توجد الكلمة الثقيلة
 الا نادرا (الثالث) أنه يلزم أن يكون القرآن معجزاً لا بما هو قرآن لانه
 انما كان قرآناً لكونه كلاماً منظوماً مفيداً للمعاني ولما بطل ذلك بطل ما قالوه
 (الطرف الثالث فيما يتعلق بالكلمة وذلك من وجهين)

الاول أن تكون متوسطة في قلة الحروف وكثرتها. فأما الحرف الواحد
 فليس بمفيد أصلاً. وأما المركبة عن حرفين فليست أيضاً في غاية المدونة بل
 البالغ منها الثلاثيات لاشتغالها على المبدأ والوسط والنهاية والسبب فيه ان
 الصوت تابع للحركة والحركة لا بد لها من هذه الامور فتي كانت هذه المراتب
 أتم ظهوراً في الحركة كان الكلام أسهل جريئاً على اللسان وأما الرباعيات
 والخماسيات فلا ينفخ ثقلها والسبب فيه زيادتها على الدرجات الثلاث التي تتعلق
 بها كمال الصوت (الثاني الاعتدال) في حركات الكلمة فاذا توالى خمس
 وحركات كان ذلك في غاية الخروج عن الوزن ولذلك كان الشعر لا يحتملها
 وأما أربع حركات فانها في غاية الثقل أيضاً بل المفيد توالي حركتين يعقبهما
 سكون أو إن كان لا بد فتوالي ثلاث حركات

الطرف الرابع فيما يتعلق بالكلمات المترتبة وهو على قسمين فانه
 اما أن يكفي في تحققة اعتبار حال كلمتين فقط أو يحتاج فيه الى مزيد من ذلك

فالقسم الاول يشتمل على أربعة فصول

﴿ الفصل الاول في التجنيس ﴾

المتجانسان إما أن يكونا مفردين أو أحدهما مفرداً والآخر مركب
أو كلاهما مركب فإن كانا مفردين فالتجانسة اثنامة انما توجد اذا تساويا في أنواع
الحروف وأعدادها وهيأتها كقوله

لشؤون عيني في البكاء شؤون * وجفون عينك للبلاء جفون

فأما اذا اختلفا في أحد هذه القيود فاما أن يكون الاختلاف واقفاً في هيئة
الحروف فقط أو في أعدادها فقط أو في أنواعها فقط أو في قيدتين من هذه
القيود. أما اذا كان الاختلاف واقفاً في هيئةها فقط فهو المسمي بالتجنيس الناقص
ولا يخلوا إما أن يكون الاختلاف في هيئة الحركة كقولهم جبة البرد جنة
البرد والمقصود هو البرد والبرد أو في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك
الشرك أو في التخفيف والتشديد كقولهم الجاهل اما مفرط أو مفرط . وأما
اذا كان الاختلاف واقفاً في أعدادها فقط فذلك إما أن يوجد في إحدى
الكلمتين ولا يوجد في الثانية وكل ما وجد في الثانية فهو موجود على استقامة
في الاولى وهو المسمي بالمذبل وذلك اما أن يقع في أول الكلمة كقوله
تعالى والنفت الساق بالساق الي ربك يومئذ المساق أو في وسطها كالكم
والكد والرمد والرد أو في آخرها كقول أبي تمام

يمدون من أيد عواص عواصم * يصول باسياف قواض قواضب

وأما اذا كان الاختلاف واقفاً في أنواعها فقط فالشرط أن لا يقع الاختلاف
بأكثر من حرف واحد ثم ان الحرفين اللذين وقع الاختلاف فيهما اما أن

يكونا متقاربين أولاً يكونا متقاربين فالاول يسمى المضارع والمطرف وذلك
 اما في أول الكلمة كقولهم بنى وبينه ليل دامس وطريق طامس * أو في
 وسطها كقولهم خصصتني ولكن خسستني أو في آخرها كقوله صلى الله عليه
 وسلم الخير معقود بنواصي الخيل * وأما ان كان الاختلاف بحرفين غير متقاربين
 فيسمى التجنيس اللاحق وهو أيضاً اما أن يقع في آخر الكلمة كقوله تعالى
 (واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف) أو في وسطها كقوله تعالى (وانه على
 ذلك لشهيد وانه لبّ الخير لشديد) أو في أولها كقول الحريري

* لا أعطي زمامي * من يختر ذمامي

ولا أغرس الأيادي * في أرض الأعادي

فهذا كله نظر في أنفس المفردات المتجانسة فاما النظر في مواضعها فلا
 يخلو اما أن يجهل في مقابلة البعض عند التسجيح وهو ظاهر واما ان يضم
 البعض الي البعض في أواخر الاسجاع وقوا في الايات وهذا يسمى مزدوجا
 ومكرراً ومردداً وهو على قسمين تارة يكون في صدر اللفظ الاول حرفان
 أبدا كقولهم النيذ بنير النعم غم وبغير الدسم سم ولا يكون تارة كقولهم من
 طلب شيئاً وجدّ وجد ومن قرع باباً ولجّ ولج
 واعلم أن المتجانس قد يكون مذكورا صريحاً وقد يكون مذكورا بإشارة كقوله
 حلقت لحية موسى باسمه * وبهارون اذا ما قلبا

فقد فرغا من أقسام ما يكون الاختلاف في قيد واحد أما اذا كان في
 قيدين فهو التجنيس المشوش كقولهم فلان مليح البلاغة لبيب البراعة فلو كانت
 عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف أولاً ماها متفتتين لكان
 مضارعا فلما لم يكن كذلك بقي مذهبياً * واذا قد أتينا على أقسام مجانسة

المفردين فلنذكر محاسبة المفرد والمركب وهو على ضربين متشابه لفظا
وخطا ومتشابه لفظا لا خطا فالاول كقوله

إذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدولته ذاهبه

والثاني يسمي بالتجنيس المفروق وهو كقوله

كلكم قد أخذ الجلام ولا جام لنا * ما الذي ضر مدير الجلام لو جاء لنا
وأما تجنيس الخط فقد ذكرناه

﴿ الفصل الثاني في الاشتقاق ﴾

وهو أن تجيء بألفاظ يجمعها أصل واحد في اللغة كقوله تعالى فاقم
وجهك للدين القيم وقوله يحق الله الربا ويربي الصدقات وقوله فروح
وريحان وجنت نعيم وقوله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة * وبما
يشبه المشتق وليس منه قوله تعالى وجنى الجنتين دان وقوله قال إني أملككم
من القالين وإنما أوردنا الاشتقاق في هذا الباب وإن كان لا بد فيه من رعاية
المعنى لقربه من التجانس

﴿ الفصل الثاني في رد المعجز على الصدر ﴾

وهو كل كلام وجد في نصفه الآخر لفظ يشبه لفظا موجودا في نصفه الأول
ثم اللفظان إما أن يكونا متشابهين من جميع الوجوه وهما إما أن يكونا
موضوعين لمعنى واحد أو لمعنيين وأما غير متشابهين من جميع الوجوه بل
من بعض الوجوه فإما أن يكون بين معنييهما مشابة من بعض الوجوه
وهما اللفظتان المشتركتان في الاشتقاق أولا مشابة بينهما أصلا وهما اللفظتان

اللتان بينهما شبه الاشتقاق وظاهرا وجوه المشابهة أربعة (الاول)
 ان يشترك اللفظان صورة ومعني (الثاني) ان يشتركا صورة لا معني الثالث
 أن يشتركا في الاشتقاق (الرابع) أن يشتركا في شبه الاشتقاق * ثم ان اللفظتين
 المتشابهتين اما أن يكونا طرفين أو حشوين أو يكون الصدر طرفيا والعجز
 حشويا أو يكون الصدر حشويا والعجز طرفيا * فاما القسم الثاني والثالث فلم
 أظفر بامثلهما * وأما القسم الاول وهو أن يكونا طرفين ففيه الاقسام الاربعة
 المذكورة وهو انها اما أن يتفقا لفظا ومعني كقوله

سكران سكر هوى وسكر مدامة * اني يفيق فتى به سكران

أو يتفقا لفظا ويختلفا معني كقوله

ذوائب سود كالمنا قيد ارسلت * فمن أجلها منا الذنوس ذوائب

أو يتفقا في الاشتقاق كقوله

ثلبك أهل الفضل قد دلني * انك منقوص ومشلوب

أو توجد مشابهة الاشتقاق كقوله تعالى اني لملككم من القاين

أما القسم الثاني وهو أن يكون الصدر حشويا والعجز طرفيا فالاقسام
 الاربعة المذكورة حاصلة فيه * ثم ينقسم كل قسم منها الى أربعة أقسام فانه اما
 ان يقع الصدر في حشو المصراع الاول أو في آخره أو في أول الثاني أو في
 وسطه وهذا القسم الاخير لم أظفر بامثلة أقسامه فبقيت الاقسام المعتبرة في
 كل قسم ثلاثة * فالقسم الاول وهو المتفقان لفظا ومعني فاما أن يكون الصدر
 في حشو المصراع الاول أو آخره أو أول الثاني مثال الاول قوله

أما القبور فانهن أو انس * بجوار قبرك والديار قبور

ومثال الثاني ﴿

ومن كان بالبيض الكواكب مغرما * فما زلت بالبيض القواضب مغرما

﴿ومثال الثالث﴾

وان لم يكن الامرج ساعة * قليلا فاني نافع لي قليلا

(القسم الثاني) وهو المتحدان لفظا لا معنى وهو أحسن من القسم الاول

فالاقسام الثلاثة من أن الصدر اما في حشو المصراع الاول أو في آخره أو

أول الثاني حاصلة فيه مثال الاول

واذا البلابل أفصحت بلغاتها * فانف البلابل باحتساء بلابل

﴿ومثال الثاني﴾

فشغوف بآيات المثاني * ومشغوف برنات المثاني

﴿ومثال الثالث﴾

وماك زمان السوء من حيث لا يرى * فرام ولم بظفر بما هو راميا

(القسم الثالث) وهو مختلفان من بعض الوجوه المتحدان في الاشتقاق فالاقسام

الثلاثة حاصلة فيه الاول قوله

وما ان شبت من كبر ولكن * لقيت من الاحبة ما أشابا

﴿ومثال الثاني قوله﴾

قصمك ان سئلت لنا مطيع * وقولك ان سألت لنا مطاع

﴿ومثال الثالث قول أبي تمام﴾

ثوي في الثري من كان يحى به الوري * ويفر صرف الدهر نائله الغمر

وقد كانت البيض البوار في الوغي * بوار فهي الآن من بعده بتر

(القسم الرابع) وهما اللذان بينهما شبه الاشتقاق فالاقسام الثلاثة عائدة فيه

﴿ومثال الاول﴾

إذا الغراء حلت دار قوم • فليس تزول الا بالغراء

﴿ ومثال الثاني قول الحريري ﴾

ومضطلع بتخليص المعاني • ومطلع الي تخليص عاني

﴿ ومثال الثالث ﴾

لعمرى لقد كان الثريا مكانه • ثراء فاضى الآن مشواه في الثرى

﴿ الفصل الرابع في القلب ﴾

وهو اما في الكلمة الواحدة أو في الكلمات فان كان في الكلمة الواحدة فاما ان يتقدم كل واحد من حروفها على ما كان متأخرا عنه ويصير بعض الحروف كذلك دون بعض فالاول يسمى مقلوب الكل مثل الفتح والحتف في قوله

حسامك منه للاجباب فتح • ورعك منه للاعداء حتف

ثم ان وقع مثل هاتين الكلمتين على طرفي البيت سمي مقلوبا مجنى كقوله

ساق هذا الشاعر الحية • ن الى من قلبه قاس

سادى القوم فالهم • علينا جيل راسى

وان كان التقديم والتأخير في بعض حروف الكلمة سمي مقلوب البعض كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا وأما ان كان القلب في مجموع كلمات بحيث يكون قرابتها من أولها الي آخرها عين قرابتها من آخرها الي أولها فذلك مقلوب مستو مثل قول الحريري

اس أرملا اذا عري • وارع اذا الرأس

القسم الثاني ما يحتاج فيه الي أزيد من كلمتين وفيه ثلاثة فصول

• نهاية الإيجاز

﴿ الفصل الاول في السجع ﴾

قال علي بن عدي انه تكلف التقية من غير تأدية الوزن وأصله من سجع الحمامة وهو على ثلاثة أقسام فاما ان تكون الكلمتان متساويتين في عدد الحروف وفي نوع الحرف الأخير فيسمى بالتوازي (كقوله تعالى) فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة واما ان يختلفا في العدد ويتفقا في الحرف الأخير فيسمى بالمطرف (كقوله تعالى) ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا واما ان يتفقا في عدد الحروف ولا يتفقا في الحرف الأخير فيسمى بالتوازن (كقوله تعالى) ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وهذا القسم خارج عن الحد المذكور * ثم ان روعي التساوي في جميع كلمات القرآن كان أحسن (كقوله تعالى) وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم . واعلم ان السجع قد يكون متكلفا بالتعسف وعلامته ان يكون الحرف لم يحتاج اليه لاجل المعنى وانما احتيج اليه لاجل التقية أو ان كان فيه معنى فقد ترك الأولى منه لاجل التقية وذلك هو السجع القبيح * والبالغ الى النهاية في ذلك القبح ما يروى عن مسيلمة الكذاب ياضفدع نبي نبي كم تقين لا الماء تكدرين ولا الشراب تمنين وقوله لسجاح قومي فادخلي المخدع * فقد هي لك المضجع ان شئت سلقناك * وان شئت على أربع

فهذا معني سخيف، وهو متكلف ضعيف

﴿ الفصل الثاني ﴾

في تضمين المزدوج وهو أن يكون المتكلم بعد رعايته الاسجاع يجمع في أثناء القرآن بين لفظتين متشابهتي الوزن والروى كقوله تعالى (وجئتك

من سبنا بيقين وقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون هينون لينون وكقولهم
فلان رفع دعامة الحمد والمجد باحسانه وبرز بالجد والجد على أقرانه

﴿ الفصل الثالث في الترتيب ﴾

وهو أن تكون الالفاظ مستوية الاوزان متفقة الاعجاز كقوله تسالي
(ان الينا اياهم . ثم ان دلينا احاسهم) . وقوله (ان الابرار لفي نعيم . وان
الفجار لفي جحيم) وتدبجي مع التجنيس كقولهم « اوراء الخلق الدميم . الا
الخلق الدميم (ل ر كن اثنان) ما يتعلق بالدلالة اللفظية وذلك من أربعة
أوجه (الاول) أن تكون الكلمة عربية أصلية ليست مما أحدثها
المولدون ولا مما أخطأت العامة فيها (الثاني) أن يكون أجرى على مقاييس
اللغة وقوانينها (الثالث) المحافظة على قوانين النحو والاعراب والاحتراز
عن الالحن (الرابع) الاحتراز عن الالفاظ الغريبة الوحشية والدليل على
كون ذلك معتبراً أنك تقرأ السورة من السور الطوال فلا تجد فيها من
الغريب شيئاً كثيراً واذا تأملت ما جمعه العلماء في غريب القرآن لم تكن
الغربة الاسبب الاستعارات والتشبيهات كقوله تسالي وأثربوا في قلوبهم
العجل . ومثل خالصوا نجياً . ومثل فاصدع بما تؤمر

فأما أن تكون الالفاظ في نفسها غريبة فليس ذلك الا في كلمات
معدودة كقوله تسالي عجل لنا قطناً * وقوله ذات ألواح ودسر * وقوله جمل
ربك تحنك سرياً * ولانه لو كان أكثر ألقاط القرآن غريباً لما صح التحدى
به لان ذلك اما أن يكون مع من يعلم أمثال تلك الغرائب أو مع من يعلم
أمثال تلك الغرائب أو مع من لا يعلمها * فان كان مع من يعلمها أمكنه

معارضتها وإن كان مع من لا يعلمها كان ذلك نازلاً منزلة مخاطبة الزنجى بالعربية وذلك غير جائز فظهر أن استعمال الغريب لا يفيد الكلام حسناً أصلاً * ثم الكلام في هذا القسم وبالله التوفيق

﴿ القسم الثاني في أحكام الدلالات المعنوية ﴾

اعلم أن الالفاظ المفردة لا تستعمل لأفادتها مدلولاتها المعنوية الا عند التركيب والركبات أصنافها كثيرة ولكن الخبر هو الذى يتصور بالصور الكثيرة وتظهر فيه الدقائق السجبية * والاسرار الغريبة * من علم المعانى والبيان فلاجل ذلك آثرنا أن نشير الى بعض أحكام الخبر قبل الخوض فى سائر الاقسام * وقد رتبنا مباحث هذا القسم فى خمس قواعد * القاعدة الاولى فى أحكام الخبر وفيها ستة عشر فصلاً



﴿ الفصل الاول فى أنه ليس الفرض الاصلى

من وضع الالفاظ المفردة افادتها لمسمياتها ﴾

وذلك لان افادتها موقوفة على العلم بكونها موضوعة لها وهذا العلم متوقف على العلم بتلك المسميات فلو استغدا العلم بتلك المسميات من تلك الاسامي لزم الدور * وقوله تعالى أنبئوني بأسماء هؤلاء يقتضى أن يكون المخاطبون بهذا الخطاب عالين بتلك الاشياء حتى يصح مطالبتهم بذكر اسمائها بل الحق أن الفرض الاصلى من وضع المفردات لمسمياتها أن يضم بعضها الى بعض ليحصل منها القوائد المركبة وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب منها واعلم أنه يلزم مما بيناه ان يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة تعميق الغراب فى الحلوة عن القائدة

﴿ الفصل الثاني في حد الخبر ﴾

قد ذكرنا أن الذي يهنا من ذكر أصناف المركبات الخبر فلنذكر حده وهو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الي معلوم بالنفي أو بالاثبات * ومن حده بأنه المحتمل للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور * ومن حده بالمحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب واقع في الدور مرتين * واعلم ان تسمية أحد جزءي الخبر بكونه خبرا مجاز كما يفعله النحويون



﴿ الفصل الثالث في انه لا دلالة للخبر على أعيان الموجودات ﴾

قولك خرج زيد لا دلالة له على خروج زيد بل على حكمك بذلك اذ لو دل على خروج زيد لكانت هذه الالفاظ متى وجدت وجد خروج زيد لاستحالة انفكاك الدليل عن المدلول ونو كان كذلك لكنت لا تسمع الرجل يثبت أو ينفي الا اذا تيقنت ثبوت مثبتته أو انتفاء منفيه بل لو أثبتته واحد ونفاه آخر لزم اجتماعهما جميعا ولأن الانسان اذا ظهر له من البعد ما ظنه حبرا أخبر عنه بأنه حبر ثم اذا ازداد القرب وعرف انه حيوان لكنه ظنه طيرا سماه بذلك ثم اذا ازداد القرب وعرف انه انسان سماه بذلك فالأخبار عنه بهذه الاشياء عند اختلاف التخيلات يدل على أن الخبر لا يتناول الا حكم العقل بذلك * ولان قولنا خرج زيد من قول الكاذب يدل على ما يدل عليه من قول الصادق والالكان اما خلوا من المعني أود الاعلى معني آخر والقسمان باطلان فثبت الاول وهو المطلوب

﴿ الفصل الرابع في أن الاخبار حكم متقيد بقيدين ﴾

الاخبار بالاثبات أو النفي يقتضى خبراً عنه وخبراً به في الاثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له فإذا قلت زيد ضارب أو ضرب زيد فقد أثبت الضرب وصفاً أو فعلاً لزيد وكذلك النفي يقتضى منفيًا ومنفيًا عنه فعلى هذا الاثبات لا بد وإن يكون متعلقاً بأمرين ليكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له * وكذلك النفي متعلق بأمرين ليكون أحدهما منفيًا والآخر منفيًا عنه * ويلزم أن يكون لكل واحد من حكمي الاثبات والنفي تقييدان

بيانهُ انك اذا قلت ضرب زيد فقد قصدت اثبات الضرب لزيد فقولك اثبات الضرب تقييد للاثبات وقولك لزيد تقييد بأنه له وكما لا يتصور أن يكون هاهنا اثبات مطلق غير مقيد بوجه أعني أن يكون اثبات من غير مثبت كذلك لا يتصور هنا اثبات مقيد بقيد واحد مثل اثبات شيء فقط دون أن تقول اثبات شيء لشيء وهكذا النفي لا بد وأن يتقيد مرتين * والتحقيق فيه أن النسبة بين المنسوب والمنسوب له لها تعلق بهما فلها بسبب كل واحد منهما تقييد على حدة

﴿ الفصل الخامس في معنى اسناد الفعل الى الفاعل ﴾

تارة يراد به وقوع الفعل بقدرة الفاعل . وتارة يعنى به مجرد اتصافه . فالاول مثل قولك ضرب زيد . والثاني مثل قولك مرض زيد بل قولك علم الله كذا وقدر عليه . وقد يتصور في الفعل أن يكون مسنداً الى فاعله بالاعتبارين جميعاً مثل قولك قام زيد فان القيام مسند اليه لكونه فعلاً له ولكونه صفة له أيضاً وهما متغايران فانه بجهة الموصوفية بالقيام مشارك

لشجر القائم على ساقه ولكن من حيث المؤثرية مغايره وبالجملة فلا شك في تمايز الاعتبارين وعدم تلازمهما والحق امكان اجتماعهما وان كان لقوم فيه منع

﴿ الفصل السادس في الافعال المتعدية ﴾

منها ما يتعدى الى المفعول به كضربت زيدا فزيدا مفعول به لانك فعلت الضرب به ولم تفعله في نفسه . ومنها ما يتعدى الى المفعول المطلق الحقيقي كقولك فعل زيد القيام فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به وأحق منه ان تقول خلق الله العالم فالمنصوب فيه مفعول مطلق لا مقيد اذ من المحال ان يكون معني خلق الله العالم انه فعل الخلق به فان خلق العالم ان كان غير العالم لم يخل من ان يكون مخلوقا فيستدعى خلقا آخر ويتسلسل أو لا يكون مخلوقا فيلزم من قدمه قدم العالم

﴿ الفصل السابع في أن الاثبات انما يتقيد بالمفعول الحقيقي لا بالمفعول به ﴾
نحو قولك ضرب زيد عمرا معناه اثبت زيد الضرب بعمرو فالاثبات انما تقيد بالضرب الذي هو المفعول الحقيقي لا بعمرو الذي ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول به اذا لم يكن فملاك لم يكن الاثبات منتسبا اليه فلا يكون له به تقييد نعم الضرب تقييد به والضرب هو المثبت والمثبت تقييد بالمفعول به وأما الاثبات فليس له به تقييد أصلا

﴿ الفصل الثامن في ان الفعل المتعدي الى جميع مفعولاته خبر واحد ﴾

اذا قلت ضرب زيد عمرا يوم الجمعة خلف المسجد ضربا شديدا تاديبا له لم يكن الخبر الا بشيء واحد عن شيء واحد لانك لم تأت بهذه الكلم

لتخبر بها عن الفاعل بل ليقيد بها الفعل المخبر به عن الفاعل والمعنى اسناد الضرب
 المقيد بهذه القيود الى زيد ويظهر منه ان الكلام يخرج بذكر المفعول به الى معنى
 غير الذي كان عند عدم ذكر المفعول به وأن وزان الفعل الممدى الى المفعول
 به مع الفعل المطلق وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه
 كقولك جاءني رجل ظريف مع قولك جاءني في انك لست في ذلك كمن
 يضم معنى الى معنى وفائدة الى فائدة ولكن كمن يريد هنا شيئاً وهناك شيئاً
 آخر فاذا قلت ضربت زيدا كان المعنى غيره اذا قلت ضربت ولم تذكر مفعولاً
 مخصوصاً * واذا قلت ضربت زيدا تقويماً له كان المعنى غيره اذا قلت ضربت
 زيدا ولم تزد * وهكذا يكون الامر ابداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد
 صار غير الذي كان * واعلم أن حكم المفعول معه يغير حكم سائر المفعولات
 لانه اذا ذكرته صار الخبر في حكم الخبرين

﴿ الفصل التاسع في أن حكم المبتدأ والخبر في هذا الباب ما ذكرناه كقوله ﴾
 كأن مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه
 قوله كأن مثار النقع الى وأسيافنا جزؤ واحد ليل تهاوى كواكبه بمجملته الجزؤ
 الذي مالم تأت به لم تكن قد أنيت بكلام * وكذلك قول امرئ القيس
 كأن قلوب الطير رطباً ويابساً * لدي وكرها العناب والحشف البالي
 جزؤ واحد

﴿ الفصل العاشر في الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية في المعنى ﴾
 الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فاذا قلت زيد منطلق لم يفد الا

استناد الانطلاق الى زيد * وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها فاذا قلت انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد وكل ما كان زمانيا فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد فاذا أخبرنا بفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد والاسم لا يقتضى ذلك

ويشبه أن يكون الاسم في صحة الاخبار به أم وإن كان الفعل فيه اكمل وأتم لأن الاخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك والاخبار بالاسم لا يقتضى ذلك * واذا عرفت ذلك فنقول

ان كان النرض من الاخبار الاثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب أن يكون الاخبار بالاسم كقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد لانه ليس النرض الا اثبات البسط للكب فاما تعريف زمان ذلك فليس بمقصود وأما اذا كان النرض من الاخبار الاشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له الفعل كقوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء فان المقصود بتمامه لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق بل بكونه معطيا للرزق في كل حين وأوان



﴿ الفصل الحادى عشر فى حقيقة المبتدا والخبر ﴾

ومتى اجتمعت الذات والصفة فالذات أولى بالمبتدئية والصفة بالخبرية ثم اما أن يكون اللفظ كذلك أو يعكس * والاول اما أن لا تدخل لام التعريف على الخبر وهو قولك زيد منطلق أو تدخل عليه كقولك زيد المنطلق أو زيد هو المنطلق * وأما ان عكس فأخبر بالذات عن الصفة فهو كقولك المنطلق زيد * وتحقيق الفرق بين هذه الثلاثة يستدعي تقديم مقدمة :

﴿ الفصل الثاني عشر في المقدمة ﴾

لام التعريف قد تكون لتعريف الحقيقة فقط * وقد تكون لتعريفها عند عمومها * وقد تكون لتعريفها عند تشخيصها * واعتبار الحقيقة من حيث هي هي منابر لا اعتبارها عند عمومها وتشخيصها لان اعتبار الحقيقة ان تضمن الاعتبارين وجب أن يكون كل ما تحقق فيه تلك الحقيقة واحداً وكثيراً مما وان تضمن أحدهما وجب أن لا تحصل الحقيقة إلا لأحد القسمين

مثلاً قولنا السوادية ان اقتضت التعدد والتوحد فحيثما وجدت وجدت وجداً مما . وان اقتضت التعدد فقط وجب أن لا تحقق السوادية في السواد الواحد . وان اقتضت الاتحاد فقط وجب أن لا تحقق في السوادات الكثيرة

واذا ثبت ان اعتبار الحقيقة منابر لا اعتبار توحيدها وتكررها فنقول

لام التعريف مستعملة في الاعتبارات الثلاثة فإذا قلت الرجل خير من المرأة فتارة تعني به المصوم . وتارة تعني به شخصاً معيناً وذلك اذا مضى ذكر رجل معين فإذا أقبل قلت الرجل خير من المرأة وتعني به ذلك الشخص وتارة تعني به تلك الحقيقة وذلك اذا كان المراد اثبات الحكم لتلك الحقيقة مع قطع النظر عن عمومها وخصوصها

﴿ الفصل الثالث عشر في الفرق بين قولنا زيد منطلق ﴾

« وقولنا زيد المنطلق وقولنا المنطلق زيد »

اذا قلنا زيد منطلق أفاد ثبوت الانطلاق لزيد من غير افادة لدوام ذلك الثبوت أو انقطاعه ومن غير اشعار منه بالزمان المخصوص لذلك

الثبوت بل على ما يم الوقت والمقيد ومقابلهما . واذا قلت زيد المنطلق
أو زيد هو المنطلق فاللام في الخبر تفيد انحصار الخبر به في الخبر عنه مع
قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه

ثم انها اما ان تكون لتعريف المهود السابق وذلك مثل ما اذا
اعتقدت وجود انطلاق معين ولكن لا يعلم ان المقصود به زيد او عمرو
فاذا قلت زيد هو المنطلق عينت ان صاحب ذلك الانطلاق المين هو زيد
فقد أفاد حصر ذلك الانطلاق المين في زيد

واما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه مفيدا للحصر مثلا اذا قلت زيد
المنطلق وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن شخصيتها وعمومها
أفاد الحصر ثم ينظر فان أمكن الانحصار ترك الكلام على حقيقته والاجمل
للمبالغة * أما وجه تنزيهه على الحقيقة فكما اذا قيدت الخبر به بقيد يمكن أن
يكون منحصر آفي شخص واحد مثل قولك هو الوفي حين لا تظن باحد
خيرا * وأما وجه تنزيهه على المبالغة فكقولك زيد هو الجواد وهو العالم فانا
لما علمنا امتناع الحصر حقيقة علمنا انه قيل ذلك على طريق المبالغة

واعلم أن اللام قد تفيد مع الحصر فائدة أخرى فاذا قلت هو البطل
المحامي وهو المرتجي المتق فكانك تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت
بالبطل المحامي وهل حصلت معني هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل
حتى يستحق أن يقال له ذلك فان أردت العلم بذلك فعليك بهذا الرجل
فانه صاحبك وعنده بفيتك * وحاصله انه مع ما أفاد من انحصار الخبر في
المبتدا أفاد بلوغ المبتدا في استحقاقه لما أخبر عنه به الى حيث صار معرفا
بالحقيقة ودليلا على وجوده فكانك تعرف حقيقة الشجاعة وتدل على وجودها

يزيد المشار اليه

قال الشيخ الامام وقد تجيء لام التعريف لا للحصر كقوله الخباء

اذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميلا

لم ترد ان ماعدا البكاء عليه ليس بجميل ولا حسن ولكنها أرادت أن تدخله
في جنس ما جنسه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد

وأقول لو جعل ذلك مفيدا للحصر على وجه المبالغة لم يكن فيه خال *

هذا كله اذا كان لام التعريف في الخبر لافادة الحقيقة فأما أنها هل تفيد العموم

فالشبه انه غير جائز الاعلى تأويل وهو أن يكون يعنى قولنا أنت الشجاع

أى أنت كل الشجمان كما يقال أنت الخلق كلهم أو أنت العالم وقال

أبو نواس

وليس لله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

وهذا التأويل أيضاً ليس يحسن لان هذا التأويل يفيد أن شجاعاته أمثال

ما وجدت في الشجمان ولا يفيد نفي الشجاعة عن غيره وقوله أنت الشجاع

يفيد نفي الشجاعة عن الغير فظهر ضعف هذا التأويل

وأما اذا قلت المنطلق زيد فذلك انما تقوله اذا اعتقد معتقد أن

انسانا قد انطلق ولكن لم يعلم أنه زيد أو عمرو فتقول المنطلق زيد أي

الذي يمتد في أنه منطلق هو زيد * والحاصل أن الاخبار يجب ان يكون

عما يعرف بما لا يعرف فاذا قلت المنطلق زيد فالمنطلق معلوم أما الشخص

الذي هو منطلق فجهول * واذا قلت زيد منطلق كان المقصود اثبات الانطلاق

لزيد * واذا قلت زيد المنطلق كان المقصود إما حصر انطلاق معين أو

حصر حقيقة الانطلاق اما تحقيقا أو مبالغة والله أعلم بالصواب

﴿ الفصل الرابع عشر في إبطال قول من يقول المبتدأ

والخبر اذا كانا معرفتين فإيهما قدمته هو المبتدأ ﴾

المبتدأ موصوف والخبر صفة وكما يجب أن يكون أحدهما في الوجود
أولى بأن يكون موصوفا والآخر بأن يكون صفة فكذلك في اللفظ * فاذا
قلنا الله خالقنا ومحمد نبينا فالخالقية صفة الله تعالى والنبوة صفة لمحمد صلي
الله عليه وسلم فهما في الحقيقة متميزان للخبرية ولا يصلحان للمبتدئية



﴿ الفصل الخامس عشر في تحقيق المفهوم من الذي ﴾

هو للإشارة الي مفرد عند محاولة تعريفه بقضية معلومة كقوله ذهب
الرجل الذي أبوه منطلق فأبوه منطلق قضية فاذا حاولت تعريف الرجل
بهذه القضية المعلومة أدخلت عليه الذي وهو تحقيق قولهم انه مستعمل
لوصف المعارف بالجل فالنقض من الوصف التمييز والتعريف



﴿ الفصل السادس عشر في أن الصدق والكذب ﴾

﴿ يتوجهان الى خبر المبتدأ لا الى صفته ﴾

انك اذا حكيت عن انسان أنه قال زيد بن عمرو سيد ثم كذبت لم يكن
انكارك متوجها الى كون زيد بن عمرو ولكن الى كونه سيدا لانك اذا
كذبت قائلنا في كلام أو صدفته فانما ينصرف التكذيب منك والتصديق
الي اثباته ونفيه لا الي ما جعلته صفة * يدل عليه انك تجد الصفة ثابتة في حال
النفي كثبوتها في حال الاثبات فاذا قلت ما جاءني زيد الظريف كان الظرف
بأن لا زيد كثبوته اذا قلت ما جاءني زيد الظريف

ووجه آخر وهو أن الصفة ليس ثبوتها للموصوف لأجل إثبات المتكلم
إياها للموصوف لأن الاحتياج إلى ذكر الصفة لازالة اللبس فإذا قلت جاءني
زيد الظريف فالحاجة إلى ذكر الظرف لاحتمال أن فيمن جاء اليك واحد
آخر يسمى زيدا فإذا قلت جاءني زيد ولم تقل الظريف التبس على المخاطب فلا
يدري أهذا عنيت أم ذاك وإذا كان الغرض من ذكر الصفة ازالة اللبس كان
محالا أن تكون غير معلومة للمخاطب والآن لكنت تبين الشيء للمخاطب
بوصف هو لا يعلمه وذلك محال فدل هذا على أنك إذا أخبرت عن مبتدا
موصوف بشيء أن التصديق والتكذيب يتوجهان إلى ما أخبرت به لا إلى
الصفة

فهذا ما أردنا ذكره من أحكام الخبر في هذا الموضع ليكون كالقدمة فيما
نريد الشروع فيه وله أحكام آخر سنذكرها في مواضعها إن شاء الله * وقد
حان أن نخوض في المقصود وهو المجاز والكناية

﴿ القاعدة الثانية في الحقيقة والمجاز ﴾

الحقيقة فعيلة بمعنى مفعولة من حق الله الأمر بحقه بمعنى أثبته أو من
حقته أنا إذا كنت منه على يقين * وإنما سمي خلاف المجاز بذلك لأنه شيء
مثبت معلوم بالدلالة . والمجاز مفعول من جاز الشيء يجوززه إذا تمدها وإذا عدل
باللفظ مما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه
الأصلي أو جازوه مكانه الذي وضع فيه أولا * ومباحث هذه القاعدة
محصورة في أربعة عشر فصلا



﴿ الفصل الأول فيما به يكون اللفظ مجازا وهو شيان ﴾

(الأول) أن يكون منقولاً عن معنى وضع اللفظ بأزائه أولاً وبهذا يتميز عن اللفظ المشترك * الثاني أن يكون ذلك النقل لمناسبة بينهما وعلاقة ولاجل ذلك لا توصف الاعلام الميقولة بأنها مجازات مثل تسمية رجل بالحجر فانه ليس هذا النقل لتعلق بين حقيقة الحجر وبين ذلك الشخص * وأما اذا تحقق الشرطان فانه يسمى مجازاً وذلك مثل تسمية النعمة أو القوة باليد لما بين اليد وبينها من التعلق فان النعمة انما تعطي باليد والقوة انما يظهر كمالها في اليد * وأيضاً تسمية المزايدة راوية وهي اسم للبعير الذي يحملها في الاصل ومثل ما بين الثبت والنيث والسماء والمطر حيث قالوا رعينا النيث يريدون الثبت الذي النيث سبب لنشئه عادة وقالوا أصابنا السماء يريدون المطر

﴿ الفصل الثاني في الفرق بين المجاز والكذب والدعوي الباطلة ﴾

انما يظهر هذا الفرق بالشرط الاول لان المبطل اذا أخرج الحكم عن موضعه وأعطاه غير المستحق لم يعرف انه انما أعطاه لكونه فرعاً لأصل بل يجزم بان ثبوت الحكم في ذلك الموضع ثبوت أصلي وكذلك الكاذب يدعي أن الامر على ما وصفه وليس هو من التأول في شيء والمجاز لم يكن مجازاً لانه أثبات الحكم لغير مستحقه بل لانه أثبات الحكم لما لا يستحقه بسبب ما بينه وبين المستحق من المناسبة

﴿ الفصل الثالث في أقسام المجاز ﴾

والمجاز انما يكون داخلاً في الاثبات أو في المثبت أو فيها جميعاً * مثال ما وقع في الاثبات قوله تعالى واذا نلت عليهم آياته زادتهم إيماناً * وقوله فتهم من يقول إيكم زادته هذه إيماناً . وقوله وأخرجت الارض

أثقالها . وقوله حتي اذا أقلت سحابا ثقالا . وقوله تؤتي اكلمها . وقوله فما
ربحت تجارتهم فهذه الافعال في جميع هذه المواضع مستندة الى غير الفاعل
لان الآيات لا توجد العلم ولا الارض تخرج الاثقال ولا النخلة تؤتي
الاكل وقول الشاعر

أشاب الصغير وأفنى الكبير مرّة الغداة وكرّ المشي
فالمجاز واقع في اثبات الشيب فلا لكرّ الغداة والمشي لانه فعل الله في
الحقيقة

وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز لانه الشيب وهو موجود كما تري . ومن
هذا الباب قولهم نهارك صائم وليك قائم والقانون فيه أن يثبت الشيء الى
غير ما هو منتسب لذاته اليه . ومثال ما دخل المجاز في المثبت دون الاثبات
قوله تعالى فأحيينا به الارض بعد موتها جعل خضرة الارض ونضرتها بما
فيها من الازهار والنبات حياة فالمجاز دخل في المثبت . وأما الاثبات فعلى
الحقيقة لان فاعل ذلك هو الله تعالى . ومثال ما دخل المجاز في الاثبات
والمثبت جميعا قول الرجل لصاحبه أحييتي رؤيتك يريد سرّتي رؤيتك فقد
جعل السرّة حياة وهو مجاز في المثبت ثم أسندها الى الرؤية وهو مجاز
في الاثبات

(فان قيل) لماذا اسقطتم ذكر المجاز في المثبت له (قلنا) لان التمل
أضيف الى ما هو له فهو الذي سميناه المجاز في الاثبات

والفصل الرابع في ان المجاز في اثبت مجاز في المفرد وفي الاثبات في الجملة
لان المثبت لا بد وان يكون مفرداً أو في قوّة المفرد والاثبات انما
يكون في الجملة فاذا رأيتهم يقولون تارة المجاز اما أن يكون مفرداً أو جملة

وأخرى المجاز اما أن يكون في الاثبات أو في المثبت فاعتقد ان التقسيمين متلازمان وكل مجاز في الجملة فهو مجاز في الاثبات وبالعكس وكل مجاز في المفرد فهو مجاز في المثبت وبالعكس

والفرق بينهما ان انقسام المجاز الى ما يكون في الاثبات والى ما يكون في المثبت سابق في الرتبة على انقسامه الى الجملة والى المفرد فان الاثبات والمثبت ركنان لقوام الخبر . وأما كون الاثبات مقتضيا للجملة وكون المثبت مفردا فخيمان عارضان لهما بعد تمام حقيقتهما

﴿ الفصل الخامس في حد الحقيقة والمجاز ﴾

وانما أخرجنا التحديد عن التقسيم لان أكثر الناس لا يميزون بين هذين القسمين فأردنا التنبيه عليه أولا حتي يكون التحديد منطبقا عليهما
قال الشيخ الامام اعلم أن كل واحد من وصفي الحقيقة والمجاز اذا كان الموصوف به المفرد غير حده اذا كان الموصوف به الجملة ولنبداً بمحدها في المفرد . فالحقيقة في المفرد كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوحا لا يستند فيه الى غيره كالاسد للبهيمة المخصوصة * والمجاز كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها للملاحظة نسبة بين الثاني والاول * وأما الجمل فكل جملة وضعها على أن الحكم المنفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فهي حقيقة. مثاله خلق الله العالم وأنشأ العالم وكل جملة أخرجت الحكم المنفاد بها عن موضوعه في العقل بضرب من التناول فهي مجاز

﴿ الفصل السادس في أن المجاز في الاثبات عقلي ﴾

لانا اذا قلنا

أشاب الصغير وأفنى الكبير * صرّ الغداة وكرّ العشيّ

فلا شك أنا لم ننقل صيغة أشاب الي غير مفهومها الاصل بل المجاز فيه أن الشيب إنما يحصل بفعل الله تعالى ونحن لم نسنده اليه بل اسندناه الي صرّ الغداة واسناده الي قدرة الله تعالى حكم ثابت له لذاته لا بسبب وضع واضع فاذا اسندناه الي غيره فقد نقلناه عما يستحقه لذاته في الاصل فيكون التصرف في حكم عقل فيكون المجاز عقلياً

(فان قيل) فلم لا يجوز أن يقال صيغة أشاب موضوعة بازاء صدور الشيب من القادر فاذا نقلها الي صدور الشيب عن كر الغداة فقد استعملت الصيغة في غير موضعها الاصل اللغوي فيكون المجاز لغوياً

الجواب أن صيغ الافعال لا تدل الا على أعيان الفاعلين مثلاً صيغة فعل لا تدل الا على صدور الفعل عن شيء ما فأما أن كان ذلك الشيء قادراً أو غير قادر فهو غير داخل في مفهومه . ويدل عليه وجوه خمسة (الاول) أن صيغة فعل لو كان مفهومها صدور الفعل عن القادر لكان قولنا فعل القادر مكرراً وليس الامر كذلك (الثاني) يلزم أن يكون مجرد قولك فعل محتملاً للتصديق والتكذيب لان نسبة الفعل الي القادر بالثبوت جملة خبرية وهي محتملة للتصديق والتكذيب (الثالث) قد بينا فيما مضى أن اسناد الفعل الي الفاعل تارة يفيد صدوره عنه وتارة يفيد موصوفيته به وبيننا أن كل واحد من هذين الاعتبارين قد يوجد مع عدم الثاني فاذا وجدت هذه الصيغة مع عدم كل واحد منهما لم يكن لها دلالة على أحدهما (الرابع) قد قررنا فيما مضى أن الصيغة الواحدة تدل من الكاذب على ما تدل عليه عند صدورها من الصادق فاذا قال الموحد هذا فعل الله وقال الملحد هذا فعل

القولك وجب أن يكون لفظ الفعل مفيدا في الموضعين لمفهوم واحد فيجب أن لا يكون له دلالة على الفاعل المعين (الخامس) هب أن الالتقاط العامة مثل فعل وصنع وأوجد مشعرة بالقادر ولكن الافعال الخاصة مثل قولهم نهارك صائم وليلك قائم وقولهم أشاب الصغير وأخني الكبير مر الليالي غير مشعرة بالتفاعل المعين وفيه حصول المطلوب وإذا ثبت أن صيغ الافعال غير منقولة عن موضوعاتها الاصلية وصيغ التفاعلين أيضا غير منقولة عن موضوعاتها الاصلية ثبت أن المجاز في نسبة تلك الافعال الي أولئك التفاعلين فيكون المجاز واقعا في أمر عقلي

واعلم أنك ان أردت أن ترى المجاز في نفس الفعل والخلق من حيث هما لا اثباتهما فالمثال فيه قولهم في الرجل المشرف على الهلاك اذا تخلص منه كأنما خلق الآن وانما أنشي اليوم وقد عدم ثم أنشي نشأة ثانية وذلك أنك ثبتت هاهنا خلقا وانشاء على تأويل أنك جعلت حال اشرافه على الهلاك عدما حتى يلزم منه ان يكون خلاصه منه ابتداء وجود وخلق وانشاء *

وإذا ثبت ذلك فنقول لا يمكن أن يقال في نحو فعل الربيع النور مثل ذلك حتي يقال النور غير مفعول بالحقيقة لانه كفر بل الحق ان نجعله مفعولا حقيقة ولكن اسناده الى الربيع هو المجاز



هو الفصل السابع في أن الاثبات المجازي لا يخلو عن اثبات حقيقي

قال الشيخ في دلائل الإعجاز وليس بواجب في هذا النوع من المجاز أن يكون للفعل فاعل في التقدير اذا أنت نقلت الفعل اليه عدت به الى الحقيقة مثل أنك تقول في (ربحت تجارتهم) ربحوا في تجارتهم فان ذلك لا يتأتى

في كل شيء ألا ترى أنك لا يمكنك أن تثبت الفعل في قولك أقدمني بذلك
حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذلك لا تستطيع في قوله
وصيرني هواك وبني * لحيني يضرب المثل
وقوله يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا

ان تزعم ان لصيرني فاعلا قد تقل عنه الفعل فجعل لهوى كما فعل ذلك
في ربحت تجارتهم ولا تستطيع كذلك ان تقدر ليزيد في قولك يزيدك وجهه
حسنا فاعلا غير الوجه فالاعتبار اذن بأن يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل
موجودا في الكلام على حقيقته . ومعنى ذلك ان القدوم في قولك أقدمني
بذلك حق لي على انسان موجود على الحقيقة وكذلك الصيرورة في قوله وصيرني
هواك والزيادة في قوله يزيدك وجهه حسنا موجودتان على الحقيقة واذا كان
معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه فاذا لم يكن المجاز
في نفس اللفظ كان لامحالة في الحكم هذا ما قاله وفيه نظر وذلك لان الفعل
يستحيل وجوده الامن الفاعل فالفعل المسند الي شيء اما ان يسند الي ما هو
مستند في ذاته اليه فيكون الاسناد حقيقيا واذا لم يسند الي ذلك الشيء فلا بد
من شيء آخر يكون هو مستندا لذاته اليه . والا لزم حصول الفعل لاعن
الفاعل وهو محال

واما قولك اقدمني بذلك حق لي فالاقدام عبارة عن فعل القادر للقدوم
والقادر في فعله للشيء لا يحتاج الا الى الداعي وهو العالم والاعتقاد اكون الفعل
مصلحة وذلك هنا حاصل لان علمه بان له في تلك البلدة حقا هو الحامل
له على ذلك الفعل . واذا ثبت ذلك ظهر أنه لا مجاز في هذا الكلام أصلا
لان الاقدام حاصل وذلك لا يستدعي الا الغرض والترض هو ذلك الحق

فاذن لامجاز في هذا الكلام اللهم الا ان يقال الداعي هو العلم بذلك الحق لانفسه فيكون مجازا من هذا الوجه ولكن لو ثبت له ذلك بطل دعواه لان المجاز هاهنا اظهر من وجود الحقيقة وأما قوله يزيدك وجهه حسنا فالزيادة من الحسن لها فاعل حقيقى وهو الله تعالى وكذلك القول فى سائر الامثلة المذكورة



﴿ الفصل الثامن فى الامور التى لا بد منها حتى يحسن استعمال هذا المجاز ﴾
وليس كل موضع يصلح ان يتعاطى هذا المجاز الحكيم فيه بسهولة بل ربما يحتاج الى ان تهيب الشيء لذلك بامور تتوخاها فى النظم كقوله تناس طلاب العارمية اذ نأت * بأسجج من قال الضحى قلق الصنمر اذا ما أحسته الافاعي تميزت * شواة الافاعي عن مثلمة سمر تجوب له الظلماء عين كأنها * زجاجة شرب غير ملائى ولا صفر يصف جملا ويريد انه يهتدي بنور عينيه فى الظلماء ويمكنه بها ان يخرقها ويمضي فيها ولولاها كانت الظلماء كالسد والحاجز . وأنت تعلم انه لولا انه قال تجوب له فذاتى له بتجوب لما صلحت العين لان يسند تجوب اليها ولكان لا يتبين جهة التجوز فى جمال الجوب فعلا للعين كما ينبني وكذلك تعلم انه لو قال مثلا تجوب له الظلماء عينه لاضطرب معناه وانقطع السلك من حيث كان يعنيه حيثئذ ان يصف العين بما وصفها به الآن



﴿ الفصل التاسع فيما به يفرق بين ما اذا كانت الجملة مجازية ﴾

« وبين ما اذا كانت دعوى كاذبة »

أما فيما يعلم بالضرورة استحالة ذلك الاسناد فيعلم ان العاقل ما انكر

الضرورة بل تجوز فيه . وذكر الشيخ الامام في مثال ذلك قول الرجل «محبتك جاءت بي» وقول عمرو بن العاص في الكلمات التي استحسنها «هنّ» مخرجاتي من الشام» وفي هذين المثالين نظر لانا اذا حملنا ذلك الاسناد على اسناد فاعلية الفاعل الي الغرض والداعي كان الكلام حقيقة لا مجازا . قال وأما فيما يعلم امتناعه بالنظر فانما يعلم كونه مجازا اذا علمنا ان قائله لا يعتقد ظاهر ذلك القول مثل انا اذا سمعنا الموحد يقول «أشباب الصنير وأفنى الكبير مر الغداة وكرّ الشبي» علمنا انه قال متجاوزا لا محققا أو بأن يردفه القائل ما يقطع عنه ذلك الوهم كما صنع أبو النجم فانه قال أولا

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع
من أن رأيت راسي كراس الاصلع * ميز عنه فزعنا عن فزع
جذب الليالي أبطنى وأسرعى

قد تجوز في جمل الفعل لليالي ثم بين انه بنى كلامه على التخيل فقال
أفناه قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا وارك أفق فارجى
فبين بهذا ان الله تعالى هو المبدئ والمعيد . والمنشئ والمبيد

﴿ الفصل الماشر في ان المجاز في المثبت لنوى ﴾

لانا اذا وصفنا الكلمة المفردة بالمجاز كقولنا اليد مجاز في النعمة عيننا
انها في أصل الوضع للجارحة لكنها نقلت الي النعمة لما بينهما من العلاقة
فكونها حقيقة في الجارحة ليس أمرا عقليا بل وضعيا فازالتها الي النعمة
ازالة لحكم وضعي فلا جرم كان المجاز لنويا

واعلم ان اللفظ في أول ما وضعه الواضع للمعني ليس بحقيقة فيه ولا

مجاز . اما انه ليس بحقيقة فلان شرط كونه حقيقة ان يكون مستعملا فيما وضعه الواضع بازائه وليس قبل أول الوضع وضع آخر حتى يكون حقيقة واما انه ليس بمجاز فلان شرط المجاز أن يكون منقولا عن مركزه الاصلى وذلك فى الوضع الاول محال فاذن كل الاتفاظ فانها فى زمان وضعها لا تكون حقيقة ولا مجازا

﴿ الفصل الحادى عشر فى ان المجاز أعم من الاستعارة ﴾



لانها كما ستأتى عبارة عن نقل الاسم عن أصله الى غيره للتشبيه بينهما على حد المبانة وظاهر انه ليس كل المجاز فهو للتشبيه . وأيضا فليس كل المجاز من باب البدیع وكل استعارة فهي من باب البدیع فيلزم أن لا يكون كل المجاز استعارة . وأيضا فلان العارية ان يعطى المعير للمستعير ما عنده فاذا قلت رأيت أسدا فقد أثبت الاسدية للرجل فقد حصل للمستعير ما كان حاصلا للمعير فظهر ان وجوب تخصيص اسم الاستعارة بما كان النقل لاجل التشبيه على حد المبانة



﴿ الفصل الثانى عشر فيما يحتاج فى هذا النوع ليعلم كونه مجازا أو مستعارا ﴾
﴿ قال الشاعر ﴾

وصاعقه من نصله تنكفي بها * على أرؤس الأقران خمس سحاب
عنى بخمس السحاب أنامله ولكن لم يأت بهذه الاستعارة دفعة بل ذكر ما يستدل به عليها فذكر أن هنا صاعقة وقال من نصله فيين ان تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران ثم قال خمس سحاب فذكر الخمس التى هى عدد أنامل اليد فبان من مجموع هذه الامور غرضه

﴿ الفصل الثالث عشر في المجاز الذي يكون بالنقصان ﴾
 (اعلم) أن الكلمة كما أنها توصف بالمجاز لنقلها عن معناها قد توصف
 به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليست هي بحقيقة فيه * مثاله أن المضاف
 إليه يكتسب اعراب المضاف في نحو قوله تعالى «واسأل القرية» وقوله «واختار
 موسى قومه سبعين رجلاً» فإن الأصل واسأل أهل القرية وكذلك واختار
 موسى من قومه فإن الحكم الذي يجب للقرية في الأصل هو الجر والنصب
 فيها مجاز

(واعلم) أنه لا ينبغي أن يجعل وجه المجاز في ذلك مجرد الحذف لأن
 الحذف إذا تجرد عن تغير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً *
 ألا ترى أنهم يقولون زيد منطلق وعمره فيحذف الخبر ثم لا يوصف جملة
 الكلام من أجل ذلك بأنها مجاز لأنه لم يؤد إلى تغير حكم فيما بقي * وأيضاً
 فالمجاز إذا كان معناه أن يجوز بالشئ أصله فالحذف بمجرد أنه لا يستحق الوصف
 بذلك لأن ترك الكلمة واسقاطها من الكلام لا يكون نقلاً لها عن أصلها
 لأن النقل إنما يتصور فيما يدخل تحت النطق وإذا امتنع وصف المحذوف
 بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف وما لم يحذف ودخل تحت الذكر لا يكون
 زائلاً عن موضعه حتى يتغير عن أحكامه

﴿ الفصل الرابع عشر فيما يكون مجازاً بسبب الزيادة ﴾

(اعلم) أن الزيادة كالحذف فيما ذكرناه فلا يجوز أن يقال زيادة ما في
 نحو «فما رحمة» نصير الكلام مجازاً وذلك لأن حقيقة الزيادة في الكلمة أن
 يكون سقوطها وثبوتها سواء ومحال أن يكون ذلك مجازاً لأن المجاز أن يراد

بالكلمة غير ما وضعت له في الاصل كايهامك بظاهر النصب في القرية ان السؤال واقع عليها والزائد الذي سقوطه كثبوت لا يتصور فيه ذلك * أما اذا حدث بسبب ذلك الزائد حكم نزول لاجله الكلمة عن أصلها جاز حيثئذ أن يوصف ذلك الحكم أو ما وقع فيه بأنه مجاز كقولك في قوله تعالى ليس كمثل شيء ان الجر في المثل مجاز لان أصله النصب والجر حكم عرض من أجل زيادة الكاف ولو كانوا اذا جعلوا الكاف مزيدة لم يعملوها لما كان لحدوث المجاز سبيل

(ومما) يليق بهذا المكان البحث عنه قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اعتدوا اتفق المفسرون على ان ما هنا حرف مصدرى ومعناه فان آمنوا بايمان مثل إيمانكم. وهذا لا وجه له لان ما لو كان حرفاً مصدرياً لم يعد اليه من الصلة ضمير وهو الهاء في به * والصواب أن يقال ما اسم موصول بمعنى الذى وآمنتم به صلة ومثل مزيدة وتقديره فان آمنوا بما آمنتم به أي بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما يجب الايمان به وزيد مثل كما زيد في قوله تعالى ليس كمثل شيء * وذكر بعضهم ان مثل ليس بمزيد ولكنه صفة محذوف وتقديره فان آمنوا بشيء مثل الذى آمنتم به فقد اعتدوا وهذا على سبيل التهكم لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتي يؤمنوا به فهذا آخر ما أردنا ذكره من أحكام المجاز

ويجب علينا أن ننقل الي الاستمارة لكن البحث ها هنا لا يتم الا بتقديم البحث عن التشبيه فلا جرم قدمنا ذلك على الاستمارة وأوردناه في هذه الجملة وان كان إرادته أليق بالجملة الثانية

﴿ القاعدة الثالثة في التشبيه ﴾

٨ نهاية الإيجاز

والنظر فيه يتعلق بالمتشابهين والتشبيه وما به التشبيه وما لاجله التشبيه.
وفيه أربعة ابواب

— الباب الاول في المتشابهين وفيه أربعة فصول —

﴿ الفصل الاول في أقسامها ﴾

المشبه والمشبّه به اما أن يكونا محسوسين أو معقولين * أو المشبه معقولا
والمشبّه به محسوسا * أو المشبه محسوسا والمشبّه به معقولا * فالقسم الاول
وهو الذي يكون المشبه والمشبّه به محسوسين كقوله تعالى والقمر قدرناه
منازل حتي عاد كالمرجون القديم * وقوله تعالى وله الجوار المنشئات في
البحر كالاعلام * وقوله كأنهم اعجاز نخل خاوية * ثم لا بد وأن يكونا مشتركين
من وجه ومختلفين من وجه * فلا يخلو إما أن يكون اشتراكهما في الذات
واختلافهما في الصفات * وإما أن يكون بالعكس (فالاول) مثل تشبيه العدو
بالطيران لانه ليس الاختلاف بينهما الا بالسرعة والبطء (والثاني) كتشبيه
الشعر بالليل والوجه بالنهار (والقسم الثاني) وهو تشبيه المعقول بالمعقول
كتشبيه الموجود العاري عن الفوائد بالمعدوم أو تشبيه الشيء الذي تلتقي
فوائده بمد عدمه بالموجود (والقسم الثالث) وهو تشبيه المعقول بالمحسوس
كقوله تعالى والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة . وقوله تعالى مثل
الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا . وقوله مثل
الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد مشتت به الريح في يوم عاصف * وأيضا
مثل تشبيه الحجة بالنور الذي هو محسوس بالبصر * وليس لأحد ان يقول
الحجة أيضا مسموعة * وذلك لانا نقول الحجة لا تقيّد من حيث هي

أصوات مسموعة شيئاً بل المفيد هو المعاني العقلية الحاصلة في الذهن * ووجه
المشابهة ان القلب مع الشبهة كالبرص مع الظلمة في أن البصر في الظلمة لا يفيد
لصاحبه مكنته السعي ولو سعي فربما دفع الي الهلاك وتردى في أهوية. ومن
الامثلة تشبيه العدل بالقسطاس * (وأما القسم الرابع) وهو تشبيه المحسوس
بالمعقول فهو غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية
اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما واذا كان المحسوس أصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جملا للذرع أصلا وللأصل فرعاً وهو غير جائز . ولذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كاللحجة في الظهور والمسك كخات فلان في الطيب كان سخيفا
من القول

﴿ الفصل الثاني في الاعتذار عما جاء في الاشعار من هذا الجنس ﴾
وقد جاء كثيرا في الاشعار تشبيه المحسوس بالمعقول
كقوله

وكان النجوم بين دجاها * سنن لاح يذهبن ابتداع

وكقوله

ولقد ذكرتكَ والظلام كأنه * يوم النوى وفؤاد من لم يشق

وكقوله

كأن انتضاء البدر من تحت غيمه * نجاء من البأساء بعد وقوع

وقول التنوخي

أما ترى البرد قد وافت عساكره * وعسكر الحرّ كيف انصاع منطلقا
فالأرض تحت ضريب الثلج تحسبها * قد البست حبكا أو غشيت ورقا

فانهض بنار الي فحم كأنهما * في العين ظلم وانصاف قد اتفقا
جاءت ونحن كقلب الصب حين سلا * بردا فصرنا كقلب الصب اذ عشقا
(وقول الآخر)

رب ليل كأنه أملى فسيك وقد رحت عنك بالحرمان

وقول صاحب حين أهدي العطر الي القاضى أبي الحسن

ياأيها القاضى الذي نفسى له * في قرب عهد لقائه مشتاقه

أهديت عطرا مثل طيب ثنائه * فكأنما أهدي له أخلاقه

(واعلم) ان الوجه الحسن في هذه التشبيهات أن يقدر المقول محسوسا

ويجمل كالاصل في ذلك المحسوس على طريق المبالغة وحيثئذ يصح التشبيه

فأما في البيت الاول فلانه لما شاع وصف السنة بالبياض والاشراق والبدعة

بخلاف ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أتيتكم بالحنيفية البيضاء ليلها

كنهارها * ويقال في العرف هذه حجة بيضاء * ويقال للشبهة وكل ما ليس

بحق انه مظلم * ويقال شاهدت سواد الفكر وظلمة الجهل من جبين فلان

تخيل أن السنن كأنها جنس من الاجناس التي لها اشراق ونور وايضا في

العين وان البدعة نوع من الانواع التي لها فضل اختصاص بسواد اللون فصار

تشبيه النجوم فيما بين الدجى بالسنن فيما بين البدع على قياس تشبيههم النجوم

في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب * وبالجمله فهذا التشبيه لا يتم الا

بتخيل ما ليس بمتلون متلوناً ثم يتخيل كونه أصلا للمتلونات الحقيقية من

ذلك الجنس * وهذا هو التأويل في قوله * ذكرتكَ والظلام كأنه * لانما

كانت الاوقات التي تحدث فيها المكاره توصف بالسواد فيقال اسود النهار

في عيني وأظلمت الدنيا علىّ جعل يوم النوي كأنه أعرف وأشهر بالسواد من
الظلام فشبه به ثم عطف عليه فؤاد من لم يمشق نظراً لأن الطريف يدعي
القساوة على من لا يمشق والقلب القاسي يوصف بشدة السواد فصار هذا
القلب عنده أصلاً في الكدرة والسواد فقام عليه * وعلى ذلك قول العامة
ليل كقلب المنافق والكافر إلا أن في هذا شوباً من الحقيقة حيث يتصور
في القلب أصل السواد * وهكذا التأويل في شعر الصاحب لأن الممتد تشبيه
الثنا بالمطر وهو قد عكس الأمر فأقام على ادعاء أن ثناءه هو الأصل في
الطيب وأنه بلغ فيه إلى حد متى شبه به عطر فقد بولغ في وصفه بالطيب
وجعل له في الشرف والفضل على جنسه أوفر نصيب



﴿ الفصل الثالث في تفصيل القول في تشبيه الموجود ﴾

« بالمتخيل الذي لا وجود له في الالعيان »

مثاله تشبيه الجمر الموقد يجر من المسك موجه الذهب * وتحقيق القول
فيه أن المدوم إنما يكون متخيلاً إذا فرض المتخيل مجتمعا من أمور كل واحد
منها موجود في الالعيان ومتى كان كذلك كان التشبيه حسناً لطيفاً وهو
كتشبيه الترجس بمداهن در حشوه من عقيق * وتشبيه الشقائق بالاعلام
ياقوت نشرت على رماح من زبرجد فإن النشر في الياقوت ممتنع ومع ذلك
فالتشبيه في غاية الحسن * وسيأتي تمام تحقيقه عند ذكر التشبيهات الغريبة
وقريب من هذا الجنس قول امرئ القيس

* ومسنونة زرق كأنياب أغوال * فأنهم وإن كانوا لم يشاهدوا أنياب
الأغوال لكنهم لما اعتقدوا فيها غاية الحدة حسن التشبيه وعليه جاء قوله

تعالى طلما كأنه رؤس الشياطين

﴿ الفصل الرابع في كيفية تشبيه الشئين بالشيء الواحد ﴾

وقد يأخذ المشبه صفة من صفات نفسه وصفة من صفات غيره ثم تشبها بشيء آخر كقوله

صدغ الحبيب وحالي * كلاهما كالليالي

﴿ الباب الثاني فيما به التشبيه * وفيه ثلاثة عشر فصلاً ﴾

﴿ الفصل الاول في أقسام ما به التشبيه ﴾

ما به المشابة لا ينظر إما أن يكون صفة حقيقية أو حالاً إضافية (والاول) لا ينظر إما أن يكون كيفية جسمية أو صفة نفسانية (والاول) لا ينظر إما أن يكون كيفية محسوسة أو لا تكون محسوسة * فإن كانت محسوسة فإما أن تكون محسوسة أولاً وثانياً * والمحسوسات الاول فهي مدركات السمع والبصر والشم والذوق واللمس * فالاشتراك في الكيفية المبصرة مثل تشبيه الحد بالورد لاشتراكهما في الحمرة * وكذلك تشبيه الوجه بالنهار والشعر بالبلل * والاشتراك في كيفية مسموعة كتشبيه أظط الرجل بأصوات القرايح في قوله

كأن أصوات من يغالطن بنا * أواخر الميس أصوات القرايح
التقدير كأن أصوات أواخر الميس أصوات القرايح من يغالطن بنا ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه

والاشتراك في كيفية مذوقة كتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالعسل والسكر * والاشتراك في كيفية مشمومة كتشبيه بعض الرياحين برائحة

الكافور * والاشترك في كيفية ملموسة كتشبيه اللين الناعم بالحز والحسن
بالمسح

هذا اذا كان ما فيه الاشتراك محسوساً أولاً . أما اذا كان محسوساً
ثانياً فالمحسوسات الثانية هي الاشكال والمقادير والحركات . والاشكال اما
مستقيمة أو مستديرة . والتشبيه لأجل الاشتراك في الاستقامة مثل تشبيه
المستوي المنتصب قامته بالرمح والقدر اللطيف بالنعصن * وان كان الاشتراك
في الاستدارة فكتشبيه الشيء المستدير بالكرة تارة وبالخلقة أخرى * وان
كان الاشتراك في المقادير فكتشبيه العظيم الجثة بالجليل والقليل * وان كان
في الحركة مع اعتدال الاستقامة فكتشبيه الداهب على الاستقامة بنفوذ السهم
وأما اذا كان الاشتراك في كيفية جمالية غير محسوسة فهو كالاشتراك
في الصلابة والرخاوة * وأما اذا كان الاشتراك في كيفية نفسانية فهو
كالاشتراك في الفرائض والاخلاق مثل الكرم والحلم والتدرة والعلم والذكاء
والقنطة والنيقظ والمعرفة * وأما اذا كان الاشتراك في حالة اضافية لافي
كيفية حقيقية فهو مثل قولك هذه حجة كالشمس فاشتراكها ليس في
شيء من الكيفيات الحقيقية ولكن في أمر اضافي وهو أن كل واحد منهما
مزبل للحجاب

ثم ان هذه الاضافات قد تكون جلية وقد تكون خفية وربما يبلغ
الجلي في القوة الى أن يقرب من القسم الاول * مثال الجلي تشبيه الحجة
بالشمس . وكذلك قولهم في صفة الكلام ألفاظه كالماء في السلاسة وكالنسيم
في الرقة وكالمسل في الخلاوة يريدون ان اللفظ اذا لم تتنافر حروفه تنافراً
يثقل على اللسان ولم يكن غريباً وحشياً بل كان مألوفاً ثم ان القلب يرتاح به

والنفس تشرح له فلسرعة وصوله الى النفس صار كالماء الذي يسوغ في الحلق والنسيم الذي يسرى في البدن ويتخلل المسالك اللطيفة منه ولأجل اهتزاز النفس به أشبه العسل الذي يلذ طعمه ويميل الطبع اليه . وهذا المثل أشد حاجة الى تصور النفس من تشبيه الحجة بالشمس ومع ذلك غير بعيد عن الفهم . وأما المتوغل في البعد عن الطبع وشدة الحاجة الي التأويل فقول من ذكر بنى المهلب هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها ألا تري أنه لا يفهم المقصود من ذلك الا من له ذهن يرتفع به عن طبقة العامة

﴿ الفصل الثاني في بيان أن التشبيه بالوجه العقلي أعم من ﴾

« التشبيه بالوجه الحسي »

أما تشبيه المحسوس بالمحسوس فيمكن أن يكون لأجل الاشتراك في وصف محسوس . ويمكن أن يكون لأجل الاشتراك في وصف معقول . ويمكن أن يكون لأجلهما جميعا

مثال الاول تشبيه الحد بالورد . ومثال الثاني قوله صلى الله عليه وسلم اياكم وخضراء الدمن فالتشبيه مأخوذ للمرأة من النبات وهما محسوسان ولكن وجه المشابهة هو مقارنة الحسن الظاهر للفتح الباطن وهو أمر عقلي وكذلك تشبيه الرجل النبيه بالشمس فان النباهة صفة عقلية . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم المعني أنه يهتدى بهم في أمور الدين كما يهتدى بالنجوم في الليالي المظلمة فالتشبيه في أمر عقلي . الثالث تشبيه الشخص الرفيع القدر والحسن الوجه بالشمس

وأما الاقسام الثلاثة أعني تشبيه المعقول بالمعقول والمعقول بالمحسوس

والمحسوس بالمعقول فيمتنع ان يكون وجه المشابهة غير عقلى لان وجه المشابهة مشترك بين الجانبين فلو كان محسوسا لكان المعقول الموصوف به محسوسا من ذلك الوجه وهو محال . وان كان الثاني صرح ذلك لصحة أن يصدر عن الشيء الذي لا يكون محسوسا أثر محسوس . فثبت ان التشبيه بالوصف المعقول أعم من التشبيه بالوصف المحسوس

﴿ الفصل الثالث في ان التشبيه بالوصف المحسوس أتم ﴾

« من التشبيه بالوصف المعقول »

بيان ذلك من وجوه ثلاثة (الاول) أن أكثر الغرض من التشبيه التخيل الذي يقوم مقام التصديق في الترغيب والترهيب والخيال أقوى على ضبط الكيفيات المحسوسة منه على الأمور الإضافية (الثاني) ان الاشتراك في نفس الصفة أسبق من الاشتراك في مقتضاها كما أن الصفة في نفسها متقدمة في التصور على مقتضاها (الثالث) أن المشابهة في الصفة قد تبلغ الي حيث يتوهم ان أحدهما الآخر . وأما المشابهة في مقتضى الصفة فلا تبلغ الى هذا الحد لان من المستحيل ان لا يجد العاقل فضلا بين ذوق العسل في نفس الذائق وبين ما يحصل بالكلام المقبول في نفس السامع

﴿ الفصل الرابع في انه لا بد من رعاية جهة التشبيه ﴾

ويجب أن لا يتعدى في التشبيه عن الجملة المقصودة والا وقع الخطأ مثل ما يقال النحو في الكلام كالملاح في الطعام فالعني أن الكلام لا ينفع به الا بمراعات أحكام النحو كما لا ينفع بالطعام ما لم يصلح بالملاح . والذي ظنه بعضهم ان وجه التشبيه ان القليل من النحو مغن والكثير مفسد كما

أن الكثير من الملح مفسد فهو باطل لان الزيادة والنقصان في جريان أحكام النحو في الكلام محال فقولنا كان زيد ذاهباً لا بد فيه من رفع الاسم ونصب الخبر وهذا ان وجد فقد حصل النحو ويمتنع الزيادة عليه وان لم يحصل كان الكلام فاسدا لا يفيد السامع فائدة واذا امتنع الزيادة والنقص في النحو ثبت أن تشبيه النحو بالملح ليس كما اعتقدوه ثبت بهذا ان السبب قد يكون من جهة فيظن انه من جهة أخرى وحينئذ يقع التلظ



﴿ الفصل الخامس في تقسيم ما به المشابهة الى المفرد والمركب ﴾
 المشابهة إما أن تكون في أمر واحد . أو في أمور كثيرة فان كانت في أمر واحد فلا يخلو اما ان لا يكون مقيداً بانتسابه الى شيء أو يكون مقيداً بذلك . والاول مثل ما مضى من تشبيه الكلام بالمثل في ان كل واحد منهما يوجب للنفس لذة وحالة محمودة . والذي يكون مقيداً بالانتساب الى شيء فاما الى المفعول كقولهم أعط القوس باريها وذلك لان المقصود وقوع الاخذ في موقعه ووجوده من أهله وهذا لا يحصل من الاخذ المطلق ولكن من حيث الحكم الحاصل له بوقوعه من البارى للقوس عليه

ومن هذا الباب قولهم ما زال يقتل في الذروة والغارب فان الشبه ليس من القتل المطلق بل من القتل المعدي الى الذروة والغارب * واما الى ما يجري مجرى المفعول به وهو الجار والمجرور كقوله لمن يفعل ما لا يفيد هو كالرقم على الماء فالشبه ليس بمنزوع من الرقم بل منه على الماء * واما الى الحال كقولهم كالحادي وليس له بعير أى الحادي حال مالا يكون له بعير * واما الى المفعول به والجار والمجرور مما كقولك هو كمن يجمع السيفين في

غمد وهو كثر الجوز على القبة وكبتني الصيد في عريسة الاسد فالجمع الممدى الى السيفين لا يكفي في التشبيه ما لم يشرط كونه جماعيا في الغمد وكذلك الكلام في سائر الامثلة

ومن هذا الباب قوله تعالى كمثل الحمل يحمل اسفارا فانه تضمن الشبه من اليهود لا لامر يرجع الى حقيقة الحمل المطلق بل لأمرين آخرين مع ذلك (أحدهما) تمديته الى الاسفار (والاخر) اقتران الجمل بما فيها لان الغرض توجه الدم الى من أتعب نفسه في حمل ما يتضمن المنافع العظيمة ثم لا ينتفع به للجهل وهذا المقصود غير حاصل من الحمل المطلق بل من الحمل المشروط بالآخرين الآخرين

﴿ الفصل السادس في بيان أن التقييدات كلما كانت ﴾

« أكثر كان التشبيه أو غل في كونه عقليا »

مثاله من التنزيل قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض الى قوله كأن لم تكن بالامس فترى في هذه الآية عشر جمل اذا فصلت فهي وان تقييد بعضها بالبعض حتى صارت جملة واحدة فان ذلك لا يمنع من ان تكون الجمل معناها حاصلها بحيث يمكن أن يشار اليها واحدة واحدة ثم ان التشبيه منتزع من مجموعها من غير ان يمكن فصل بعضها من بعض فانك لو حذقت منها جملة واحدة من أى موضع كان لاخل ذلك بالمنزى الحاصل من التشبيه

﴿ الفصل السابع في أن ما به المشابهة اذا كان وصفا مقيدا فانه يتقسم ﴾

« الى ما لا يمكن افراد أحد جزئيه بالذكر والى ما يمكن ذلك فيه »

مثال الأول قوله

كأنما المريح والمشتري * قدامه في شاخ الرضه

منصرف بالليل عن دعوة * قد أسرجت قدامه شمع

فلو قلت كأن المريح منصرف بالليل عن دعوة وتركت حديث المشتري
والشمعة كان خلقا من القول وذلك ان الشبه لم يكن للمريح من حيث
هو ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامه وأنت وإن
كنت تقول كان المشتري شمعة على التشبيه العامي في قولهم كأن النجوم
مصايح وشموع فإن القائل لم يضع التشبيه على هذا وإنما قصد الهيئة التي
يكتسبها المريح من كون المشتري أمامه فإذا الواو في قوله والمشتري واو الحال
فهي كالصفة في كونها تابعة لا يمكن افرادها بالذكر بل تذكر في ضمن الأولى
على طريق التبعية

ومثال ما يمكن افراده بالذكر ويكون اذا أزيل التركيب استوى

التشبيه في طرفيه الا ان المعنى يتغير قوله

وكان أجرام النجوم طوالماً * درر ثرن على بساط أزرق

فاذا قلت كأن النجوم درر وكان السماء بساط أزرق وجدت التشبيه
مقبولا ولكن المقصود من التشبيه قد زال لان المقصود هناك ذكر
الامر المجيب من طلوع النجوم مؤلفة مفرقة في أديم السماء وهي زرقاء
زرقها الصافية والنجوم تلالاً أثناء تلك الزرقة ومعلوم ان هذا المقصود
لا يبقى اذا فرق التشبيه

﴿ الفصل الثامن في التشبيهات المجتمعة ﴾

إنما يكون الامر كذلك اذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا يتقيد البعض

بالبعض وحينئذ يكون ذلك تشبيهات مضموما بعضها الي بعض لاغراض كثيرة وكل واحد منها منفرد بنفسه

ولهذا النوع خاصيتان . الاولى انه لا يجب فيها الترتيب ألا ترى انك اذا قلت زيد كالاسد بأسا والبحر جودا والسيف مضاء والبدر بهاء لم يجب عليك ان تحفظ في هذه التشبيهات نظاما . الثانية اذا اسقط البعض فانه لا يتغير حال الباقي كقولهم هو يصفو ويكدر ويحلو ويمر ولو تركت ذكر الكدورة والمرارة وجدت المعنى في تشبيهك له بالماء في الصفا وبالعسل في الحلاوة باقيا على حقيقته

(الفصل التاسع في ما يظن به تشبيهات مجتمعة ولا يكون كذلك)

بل يكون تشبيها واحدا مقيدا بقيود وهو كقوله

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * فلما رأوها أقشمت وتجلت

فربما ظن ان قوله أبرقت قوما عطاشا غمامة تشبيه مستقل بنفسه لا حاجة به الى ما بعده من تمام البيت في افادة المقصود الذي هو ظهور أمر مطمع لمن هو شديد الحاجة ولكن لما تأملنا علمنا ان مقصود الشاعر ان يصل ابتداء مؤنساء مطعما بانتهاء موحش مؤنس ولذلك لا يتم الا بجملة البيت

(فان قلت) فهذا يلزمك في قولك هو يكدر ويصفو لان الاختصار على أحد الامرين يبطل غرض القائل لان قصده أن يصف الرجل بأنه يجمع بين الصفتين وان الواحدة منهما لا تدوم (فالجواب) أن بين الموضعين فرقا لان الغرض من البيت أن يثبت ابتداء مطعما أدي الي انتهاء موحش وتأدية الشيء الي غيره حكم زائد على ذاته وليس لك في قولك يصفو ويكدر أكثر

من الجمع بين الوصفين ثم لو قلت يكدر ثم يصفوخجت ثم التي توجب كون
الثاني مرتبا على الاول كنت صيرت ذلك مثل ما قلناه في البيت

﴿ الفصل الماشر فيما يظن أنه تشبيه متعبد مع انه تشبيهات ﴾
(مجموعة لاتعلق ببعض البعض)

وهو كقول امرئ القيس
كأن قلوب الطير رطبا وباسا • لدى وكرها العناب والحشف البالي
فليس لمضامة الرطب من القلوب الي اليباس منها هيته يقصد ذكرها أو
يعني بأمرها ولا لاجتماع الحشف البالي مع العناب ولو فرقت التشبيه فقلت
كان الرطب من القلوب عناب وكأن اليباس حشف لم تر أحد التشبيين
موقوفا في الفائدة على الآخر ونظيره في جمع التشبيهات قول المتنبي
بدت قرا ومالت خوط بان • وفاحت عنبرا ورت غزالا
فهما تشبيهان كل واحد مستقل بنفسه وليس بينهما امتزاج فيحصل منه
شيء واحد

﴿ الفصل الحادى عشر في تقسيم ثالث لوجه المشابهة ﴾
(بالتقريب والغريب وبيان أحكامه)

فالتقريب مثل ما اذا أخطرت بالبال استدارة الشمس واستنارتها وقعت
المرأة المجلوة في قلبك وعرفت كونها شبيهة لشمس وكذلك متى نظرت
الى الوشى المنشور وطلبت له شيها خطر في ذهنك الروض الممطور المتفرعن
أزهاره . المبتسم عن أنواره . واذا نظرت الى السيف الصقيل عند مله

مذكرت لمعان البرق وان كان هذا أقل ظهوراً * وأما الغريب فهو الذي تحتاج في ادراكه الى دقة نظر وقوة فكر مثل تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل كقوله * والشمس كالمرآة في كف الأشل * وتشبيه البرق بأصبع السارق في قول كشاجم

أرقت أم نمت لضوء بارق * موثقى مثل فؤاد الخافق
* كانه أصبح كف سارق *

﴿ الفصل الثاني عشر في اعطاء السبب في كون بعض ﴾

« التشبيهات قريبا والبعض غريبا »

السبب في ذلك أمران (الاول) ان الاحساس لا يعطى التفصيل والتمييز بين جهة الاشتراك وجهة الامتياز فانك اذا أبصرت انسانا لم يفدك ذلك الابصار الا ادراك ذلك الشخص الواحد فأما العلم بكونه مساويا لسائر الحيوانات في الحيوانية ومغايرا لها في الانسانية والتمييز بين جهة الاشتراك وجهة الامتياز فذلك من شأن العقل

وبالجملة فالحس اتما يدرك المركب من حيث هو شيء واحد فأما تفصيل تلك الاجزاء بعضها عن البعض وتمييز ما يكون داخلا في حقيقته مما يكون خارجا فذلك انما يتم بالعقل ولان شعور الحس بما هو أشد اجالا أقدم من شعوره بما هو أشد تفصيلا فانك بالنظر الاول انما يدرك المرئي ادراكا اجماليا ثم تري التفصيل بعد ذلك وهكذا السمع فانك تقف من تفاصيل الصوت بان يناد عليك حتى تسمعه مرة ثانية على ما لم تقف عليه بالسمع الاول . وايضا تدرك من تفصيل طعم المذوق بان تعيده الى اللسان ما لم تعرفه في الذوقة الاولى . ومن المعلوم ان بادراكك التفصيل

تقع التفاصيل بين راء وراء وسماع وسماع وأما الجمل فتستوي فيها الاقدام وأنت تعلم ان في ادراكك تفصيل ما تراه وتسمعه ثم تفكر في تلك التفاصيل كن يتبني الشيء من بين جملة ولكن يميز الشيء مما قد اختلط به وانك حين لا يهملك التفصيل كمن يأخذ الشيء جزافا واذا كان ادراك الجملة قبل ادراك التفصيل وان ادراك التفصيل لا يحصل الا بالكد والطلب لا جرم كان ادراك الجملة أسهل حصولا من ادراك التفصيل

واذا عرفت ذلك فنقول الشيان اذا كانا مشتركين على الاطلاق لم يكن بالمقل حاجة الى التفصيل والتمييز أعنى تمييز جهة الاشتراك عن جهة الامتياز فلا جرم كان ادراك المشابهة سهلا هينا اللهم الا أن يعتبر فيه نوعا آخر من التفصيل مثل ان هذا السواد أصنى من ذلك وهذه الحرة أقوى من تلك فحينئذ يحتاج بقدر ذلك الى التفكير مثل تشبيه حمرة الحد بحمرة التفاح والورد فاذا ازداد التفصيل غموضا بخصوصيات تدق العبارة عنها احتيج في ادراك ذلك الى زيادة الفكر كتشبيه سقط النار بعين الديك فان التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين السوادين في الصفا وعدمه * وبالجملة فادراك الشيء من حيث هو ادراك واحد وأما ادراك صفاته الذاتية والعرضية فادراكات كثيرة وهي انما تحصل بالتحليل والتقسم

(والسبب الثاني) وهو أن مما يقتضى بقاء الشيء على الذكر تكرره على الحس وكلما كان أقل تكررا على الحس كان أسرع زوالا عن الذكر واذا كان كذلك كان الشبه المتكرر على الحس حاضرا للذهن من غير طلب وفكرة فلا جرم مالا يحس به الا نادرا كان غريبا * واذا عرفت ذلك فنقول كلما كان التشبيه المتوسط بين الطرفين أميل الى الطرف البعيد كان أغرب وعن

الذهن أبعد وما كان الى الطرف الحاضر أقرب فان بالحضور أولى

﴿ الفصل الثالث عشر في اكتساب وجه المشابهة ﴾

الطريق اليه تميز ما به المشابهة عما به الامتياز * مثلاً من أراد تشبيه الشيء بالشيء في هيئة الحركة وجب أن يطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردة عن الجسم وسائر ما فيه من اللون وغيره من الاوصاف كما فعل ابن المعتز حيث قال

وكان البرق مصحف قار * فانطباقاً قارة وانفتاحاً

فلم ينظر من جميع أوصاف البرق ومعانيه إلا الى الهيئة التي تجدها العين منه من انبساط يعقبه انقباض ثم لما بحث عن أصناف الحركات لينظر أيها أشبه بها فأصاب ذلك فيما فعله القارئ بأوراق المصحف من فتحها مرة وتطبيقها أخرى ولم يكن حسن حال التشبيه لكونه جامماً بين المختلفين من جنس بل للحصول الاتفاق التام بينهما من ذلك الوجه فلاجل اجتماع الاسمين أعني الاتفاق التام والاختلاف التام كان حسناً بديعاً

ومما يناسب ذلك في كونه جامماً بين المختلفين أن يحاول الشاعر جعل الشيء شيئاً لضده كقولنا أحسن من حيث قصد الاساءة ونفع من حيث أراد الضر كقوله

أعتقني سوء ما صنعت من السرقة فيأبردها على كبدي

فصرت عبداً للسوء فيك وما * أحسن سوء قبلي الى أحد

﴿ الباب الثالث في الغرض من التشبيه هذا الغرض اما أن ﴾

﴿ يكون عائداً الى المشبه أو الى المشبه به فلننقد فيهما فصلين ﴾

﴿ الفصل الاول في الاغراض المائدة الى المشبه ﴾

النرض فيه لا يخلو إما أن يكون بيان حكم مجهول أو لا يكون كذلك (فالأول) لا يخلو إما أن يكون النرض فيه بيان امكان وجوده أو بيان مقدار وجوده • أما بيان الامكان فهو ما كان المدعي يدعى مالا يكون امكانه بينا ويحتاج الى التشبيه لبيان امكانه مثل قوله

فان تفق الانام وأنت منهم • فان المسك بمض دم النزال

فانه أراد أن يقول المدوح فاق الانام بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابة ومقاربة بل صار أصلاً بنفسه وجنساً برأسه وهذا في الظاهر كالممتنع فانه بعيد أن يتأهي بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى أن يصير كأنه ليس من ذلك النوع فلما قال فان المسك بمض دم النزال فقد احتج لدعواه لان المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته حتى لا يمد في جنسه اذ لا يوجد في الدم شيء من الصفات الشريفة التي هي للمسك • وأما بيان المقدار فهو كما اذا حاولت أن تنقي الفائدة عن فعل انسان وأن تدعي انه لا يحصل منه على طائل فتشبهه في ذلك بالقابض على الماء فدعوى كون ذلك الفعل غير مفيد ليست دعوى بعيدة • فالتشبيه هنا لا لبيان امكانه لكن لبيان مقداره لان لخلو الفصل عن الفائدة مراتب مختلفة في الافراط والتفريط والتوسط فاذا مثل بالمحسوس عرفت مرتبته وعلمت درجته وكذلك اذا قلت في شيء أسود انه كحلك الغراب لم يكن المقصود الا تعريف مقدار السواد لا تعريف امكان وجوده (والثاني) اذا لم يكن النرض من التشبيه بيان حكم مجهول فالنرض أحد أمور ثلاثة (الاول) ان

الامور العقلية متأخرة عن الادراكات الحسية في الزمان فلا جرم الف النفس مع الحسيات اتم من انبها مع العقلات فاذا ذكرت المعنى العقلي الجلي ثم عقبته بالتمثيل الحسي فكأنك قد نقلت النفس من المعنى الغريب الى القريب (الثاني) ان المعنى وان كان معلوماً يقيلاً الا ان التمثيل بالمحسوس يفيد زيادة قوة كما أخبر الله تعالى عن ابراهيم صلى الله عليه وسلم في قوله بلى ولكن ليطعن قلبي يؤكد ما قلناه ان الرجل لو كان على طرف نهر وقت اخباره صاحبه انه لا يحصل من سعيه على شيء فادخل يده في الماء وقال انظر هل حصل في كفي من الماء شيء فكذلك أنت في أمرك كان لذلك ضرب من التأثير زائد على القول والنطق بذلك ولذلك لو أردت مثلاً أن تضرب مثلاً في تنافي الشيثين فأشرت الي ماء ونازلت هذا وذاك هل يجتمعان وجدت لتمتيعك من التأثير مالا تجده اذا أخبرت بالقول فقلت هل يجتمع الماء والنار ويدل على ما ذكرنا أنك قد تبالع في التعبير عن المعنى مثل ما قيل في

صفة الليل

في ليل صول * تناهى المرض والطول * كما ليله بالليل موصول
فلا تجد منه من الانس ما تجده من قوله

وليل كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطفاف المزاهر
مع ان الاول ابلغ في المبالغة فان ظل الرمح على كل حال متناه وأنت قد أخبرت في البيت الاول ان ليله بالليل موصول فدل هذا على ان التشبيه بالمشاهد المحسوس يزيد يقيناً (الثالث) ان المتشابهين متى كانت المباعدة بينهما اتم كان التشبيه احسن فتشبيه العين بالترجس عامي مشترك والبعده بينهما اقل من البعد بين الثريا وعنقود الكرم المنور والاجام المفضض والوشاح المفصل

لا جرم كان تشبيه التريا بهذه الاشياء أحسن من تشبيه العين بالترجس
والسبب فيه ان المباعدة متى كانت أتم كان التشبيه أغرب وكان إعجاب
النفس بذلك التشبيه أكثر لان مبني الطباع على ان الشيء اذا ظهر من مكان
لم يعهد ظهوره منه كان شغف النفوس به أكثر

﴿ الفصل الثاني في الاغراض المائدة الى المشبه به ﴾

وقد يقصد الشاعر على عادة التخيل أن يوهم في الشيء القاصر عن
نظيره انه زائد عليه وحيث يجد يجل الترفع أصلاً ويشبه الزائد بذلك الناقص
ويكون النقص بالحقيقة اعلاء شأن ذلك الناقص أي هو بالغ الي حيث صار
أصلاً للشيء الكامل في ذلك الباب كقوله

وبدا الصباح كأن غمرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فهذا على انه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في النور
والضياء من الصباح فاستقام له ذلك بحكم النية أي جعل الصباح فرعاً ووجه
الخليفة أصلاً

واعلم ان هذه الدعوى وان أشبهت قولهم لا يدري أوجه أنور أم الصبح
وغوته أضواء أم البدر . وقولهم اذا افروطوا نور الصبح يخفي في ضوء جبينه
أو نور الشمس مسروق من نور جبينه فان في الطريقة الاولى خلافة وهي
انه كانه يستكثر للصباح أن يشبهه بوجه الخليفة ويوم انه قد احتشده واجتهد
في طلب تشبيه يفخم به أمره وجهته الساحرة انه يوقع المبالغة في نفسك
من حيث لا تشعر بها ويفيد كما من غير ان يظهر ادعاؤه لها لانه وضع كلامه
وضع من يقيس على أصل متفق عليه لا ينكره أحد والمعاني اذا وردت

على النفس هذا المورد كان للنفس بذلك ضرب من الابتهاج خاص لانها كالنعمه التي لم تدركها المنه ولما فرغنا من أركان التشبيه فلنشرع الآن في بيان احكامه

— الباب الرابع في التشبيه . وفيه سبعة فصول —

﴿ الفصل الاول في أن التشبيه ليس من المجاز ﴾

لانه معنى من المعاني وله حروف والفاظ تدل عليه فاذا صرح بذلك الالتقاط الدالة عليه وضماً كان الكلام حقيقة فاذا قلت زيد كالاسد وهذا الخبر كالشمس في الشهرة وله رأي كالسيف في المضاء لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه فلا يكون مجازاً



﴿ الفصل الثاني في التشبيه الذي يصح عكسه والذي لا يصح فيه ذلك ﴾

ان كان الغرض من التشبيه الحاق الناقص بالزائد بمبالغة في اثبات الحكم للناقص فهذا يمتنع عكسه وهو كما اذا شبهت شيئاً اسود بما هو الاصل في شدة السواد تخافية الغراب والقار امتنع فيه العكس لان تزييل الزائد - منزلة الناقص يضاد المبالغة في الاثبات * وأما ان كان المقصود هو الجمع بين الشئين في مطلق الصورة أو الشكل أو اللون فالعكس مستقيم فيه وهو كتشبيه الصبح بنرة الفرس الأدم لا لاجل المبالغة في الضياء بل لاجل وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد مع كون البياض قليلاً بالاضافة الى السواد . وكذلك تشبيه الشمس بالمرأة المجلوة والدينار الخارج من السكة في قول ابن المعتز

وكان الشمس المنيرة دينا * رجلته حدائد الضراب

حسن مقبول وإن عظم التفاوت بينهما وبينهما لأنك لم تضع التشبيه على مجرد النور وإنما قصدت إلى مستدير يتلأأ ويلمع ثم خصوص من جنس اللون الموجود في المرأة المجلوة والديشار المتخلص من حمى السبك كما يوجد في الشمس فاما مقدار النور وأنه زائد أو ناقص والجرم عظيم أو صغير فإلم يتعرض له



﴿ الفصل الثالث في التشبيه الواقع في الهيئات التي تقع عليها الحركات ﴾
ان ذلك على وجهين (أحدهما) أن تقتزن بغيرها من الاوصاف كالشكل واللون (والثاني) أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فمن الاول قول ابن المعتز

(والشمس كالمرآة في كف الاشل)

أرد أن يريك مع الاستدارة والاشراق الحركة التي تراها للشمس اذا أنعمت التأمل ثم ما يحصل في نورها من أجل تلك الحركة وذلك ان الشمس حركة متصلة دائمة ولنورها بسبب ذلك تموج واضطراب ولا يتحصل هذا الشبه الا ان تكون المرأة في يد الاشل لان حركته تدوم وتصل ويكون منها سرعة وبدوام الحركة يتموج نور المرأة ونلك حال الشمس فانك تري شعاعها كأنه بهم بان ينبسط حتي يفيض من جوانبها ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي تراه الي انقباض كأنه يجمعه من جوانب الدائرة الي الوسط ومثل هذا التشبيه وان صور في غير المرأة قول المهلب الوزير *

الشمس من مشرقها قد بدت * مشرقه ليس لها حاجب

كأنها بوقفة أحميت * يجول فيها ذهب ذائب

وذلك ان الذهب اذا ذاب يتشكل بشكل البوقه فيستدير ثم اذا كانت

البوقنة على النار فانه يتحرك فيها حركة على الحد الذي وصفت لك وما في طبع الذهب من النعومة وفي اجزائه من شدة الاتصال والتلاحم بمنه أن يقع فيه غليان كما في الماء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً وجملته كأنها تتحرك بحركة واحدة ويكون فيها ما ذكرنا من انبساط الى الجوانب ثم انقباض ومنها قوله * كأن في غدراتها حواجيا * أراد ما يبدو في صفحة الماء من اشكال كأنصاف ودوائر صفار ثم انك تراها تمتد امتداداً ينقص من انحنائها وتحد بها ولكنها تنتقل من التقوس الى الاستواء وذلك أشبه شيء بالحواجب اذا مدت { والثاني } ما يكون في هيئة الحركة مجردة من كل وصف يقاربها فهناك أيضاً لا بد من اختلاط حركات كثيرة في جهات مختلفة وكلما كان التفاوت أكثر كان الترتيب في هيئة المتحرك أكثر ومثاله قول الاعشي يصف السفينة وتقاذف الأمواج بها *

بعض السفين بجانيه كما * ينزو الرياح حلاله كرع
الرياح الفصيل وقيل القرد والكرع ماء السماء شبه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل اذا نزل في الماء فانه يكون له حركات مختلفة في جهات مختلفة ويكون هناك تسفل وتصد على غير ترتيب وهو أشبه شيء بحال السفينة وهيئة حركاتها حين يتدافعها الموج * واعلم ان هذه التشبيهات انما غربت لقلة الاحساس بها وهو السبب الثاني من أسباب الغرابة *



(الفصل الرابع في التشبيه الواقعي في الهيئات التي تقع عليها السكنات)

فن لطيف ماجاء فيه قول الأخطل في صفة مصلوب *

كانه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الي توديع مرتحل

أو قائم من ناس فيه لوثته * مواصل لتمطيه من الكسل
فلطقه بسبب ما جاء فيه من التفصيل ولو قال كأنه متمط من ناس واقتصر
عليه كان قريب التناول لآت الشبه الى هذا القدر يقع في نفس الراي
للمصنوع لكونه من باب الجملة فاما على الشرط الذي يفيد به استدامة
تلك الهيئة فلا يحضر الا مع التأمل القوى وذلك لحاجته الي أن ينظر الي
أمر فيقول هو كالتعطي يمد ظهره ويديه ثم يعود الي حالة التمثلي فيزيد فيه
انه مواصل لذلك ثم لما زاد ذلك طلب علة وهو قيام اللوثة والكسل
في القائم من الناس وهذا أصل فيما يزيد به التفصيل وهو أن يثبت في
الوصف أمراً زائداً على المعلوم المتعارف ثم يطلب له علة وسبباً *

﴿ الفصل الخامس في مراتب التشبيهات في الظهور والخطأ ﴾

قد عرفت أن التشبيه المركب قد يكون بالتمثيل الذي لا وجود له في
العين كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد
وقد يكون بماله وجود في الاعيان وهو على قسمين فان الهيئة المعتبرة في
ذلك التركيب اما أن توجد كثيراً أو قليلاً وبين ذلك بالمقابلة فأتت اذا
قابلت قوله

وكان أجرام النجوم طوالما * درر نثرن على بساط أزرق
بقول ذي الرمة * كأنها فضة قد مسها ذهب * علمت أن الأول
أغرب من الثاني لان الناس يرون في الصناعات فضة أجرى الذهب عليها
ولا يكاد يوجد دريثر على بساط أزرق *

واعلم أن الشيء كلما كان عن الوقوع أبعد كان أغرب وكان التشبيه
المستخرج منه أعجب على ما بينا . واعلم أن السبب الثاني الذي هو تكرار

الشيء على الحس معنى واحد لا يزيد ولا ينقص ولكنه يقوي ويضعف .
وأما السبب الاول وهو التفصيل فإنه في حكم الشيء المتكرر المتضمن لعدة
من المعارف والادراكات

(الفصل السادس في التمثيل)

وقد خصوا التمثيل المنتزع من اجتماع أمور يتقيد البعض بالبعض باسم
التمثيل فقد يكون ذلك على حد الاستعارة كقولهم لمن يتردد في الامر أراك
تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاصل أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر
أخرى وقد يكون لاعلى حد الاستعارة كما أوردناه من قوله تعالى مثل الذين
حملوا التوراة الآية

(الفصل السابع في المثل)

المثل تشبيه سائر وتفسير السائر أنه يكثر استعماله على معنى أن الثاني
بمنزلة الاول . والامثال لاتغير لان ذكرها على تقدير ان يقال في الواقعة
المعينة انها بمنزلة من قيل له هذا القول فالامثال كلها حكايات لاتغير

﴿ القاعدة الرابعة في الاستعارة . وفيها ثلاثة أبواب ﴾

(الباب الاول في حقيقتها وأحكامها . وفيه خمسة عشر فصلا)

﴿ الفصل الاول في حدها ﴾

قال علي بن عيسى الاستعارة استعمال العبارة لغير ما وضعت له في أصل
اللفظة . وهذا باطل من وجوه أربعة (الاول) أنه يلزم أن يكون كل مجاز لنوي
استعارة وقد أبطلناه (الثاني) يلزم أن يكون الاعلام المنقولة من باب المجاز
(الثالث) استعمال اللفظ في غير معناه للجهل بذلك يجب أن يكون مجازا .

(الرابع) انه لا يتناول الاستعارة التخيلية على ماسياً في فالاقرب أن يقال الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره وأثبت ما لغيره له لأجل المبالغة في التشبيه فقولنا ذكر الشيء باسم غيره احتراز عما اذا صرح بذكر المشبه كقولك زيد اسد فانك ما ذكرت زيدا باسم الاسد بل ذكرته باسمه الخاص فلا جرم ليس ذلك من الاستعارة . وقولنا وأثبت ما لغيره له ذكرناه ليدخل فيه الاستعارات التخيلية . وقولنا لأجل المبالغة في التشبيه ذكرناه ليميزه عن المجاز

ولك أيضاً أن تقول الاستعارة عبارة عن جعل الشيء الشيء أو جعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه فالاول كما اذا قلت لقيت أسداً وتنى الشجاع فقد جعلت الشجاع أسداً فهذا هو جعل الشيء الشيء . والثاني كقوله * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها * فانك أثبت اليد للشمال وغرضك ان تبالغ في تشبيهه بالقادر في التصرفية وسيأتي زيادة تحقيق لذلك



(الفصل الثاني في أن المستعار هو اللفظ أو المعنى)

المشهور ان الاستعارة صفة للفظ وهو باطل بل الحق ان المعنى يمارأولا واسطة اللفظ * والذي يدل عليه وجوه سبعة (الاول) انه حيث لا يكون نقل الاسم تابعا لنقل المعنى تقديره لم يكن ذلك استعارة مثل الاعلام المنقولة فانك اذا سميت انسانا بزبد أو يشكر فانه لا يقال لهذه الاسامي انها مستعارة لان نقلها ليس تبعا لنقل معانيها تقديره (الثاني) أن العقلاء يجزمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة فان لم يكن نقل الاسم تبعا لنقل المعنى لم يكن فيها مبالغة لانه لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه .

(الثالث) لهم اذا جعلوا شجاعة الرجل غير ناقصة عن شجاعة الاسد قالوا هو أسد واذا أرادوا المبالغة في ذلك نقلوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا ليس هو بانسان وانما هو أسد قال تعالى ما هذا بشراً إن هذا أملك كريم * وان لم يريدوا أن يخرجوه من جنسه قالوا هو أسد في صورة انسان وكل ذلك يدل على ان الاستعارة عبارة عن ادعاء معنى الاسم للشيء اذ لو كان عبارة عن محض نقل الاسم اليه لكان محالاً أن يقال هو ليس بانسان ولكنه شبيه بالاسد أو يقال هو شبيه بأسد في صورة انسان (الرابع) أن الاستعارات التخيلية التي تكون مثل قول لبيد * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها * ليس فيه نقل لانه ليس المعنى انه شبه شيئاً باليد فيمكنك أن تقول لفظ اليد نقل اليه بل استعار له اليد على معنى انه ادعى ثبوت اليد للشمال مبالغة في اثبات التصرفية له (الخامس) اذا قلت رأيت أسداً قيل انه جملة أسداً وحكم بثبوت الاسدية له ولا يقال لمن سعى انساناً بالاسد انه صيره أسداً وأثبت له وصف الاسدية (السادس) اطلاق اسم الاسد على الشجاع في أي لغة كان لأجل الاستعارة طريق مستعمل سائع واطراد ذلك في اللغات كلها يدل على ان المستعار معنى الاسد لاسمه (السابع) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا فظاهر الآية يدل على أنهم أثبتوا للملائكة صفات الاناث واعتقدوا وجودها فيهم ولأجل هذا الاعتقاد سموهم بالبنات ولا يمكن أن يكون المعنى انهم أطلقوا عليهم لفظ الاناث أو لفظ البنات من غير اثبات الانوثة لان الله قال أشهدوا خلقهم فان كانوا لم يزدوا على اجراء هذا الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا اثبات صفة ولم يفعلوا أكثر من أن وضعوا اسما لما كانوا مستحقين الالذم اليسير ولم يكن ذلك القول كفراً منهم وكل

ذلك باطل

(فان قيل) فاجراء اسم الاسد على الرجل اذا كان تابعا لتقدير ثبوت الاسدية له فاذا قلت رأيت أسداً فصيغة الاسد مستعملة للدلالة على حقيقة الاسدية فلا يكون المجاز في صيغة الاسد بل المجاز في تقدير ثبوت صفة الاسدية للرجل فيكون التصرف ليس في ازالة صيغة الاسد عن معناها بل في اثبات صفة الاسدية للرجل فيكون التصرف واقعاً في أمر عقلي لاني أمر لنويّ فهذا المجاز عقليّ والمجاز في الاثبات على ما ذكرت على عقلي فيكون المجاز كله عقلياً وهو باطل *

فالجواب اضطرب رأى الشيخ في أن هذا المجاز عقلي أم لنوي والذي نصره في الاسرار انه لنوي لأننا وان أجرينا اسم الاسد على الرجل المشبه بالأسد بطريق التأويل ولكننا على الحقيقة استعملناه في غير موضعه الأول لانا اذا أجرينا على الرجل اسم الاسد لم نتجاوز فيه أمر الشجاعة فلا ندعي للرجل صورة الاسد وهيبته واسم الاسد موضوع للشجاعة وحدها والا لكان اسم صفة لا اسم جنس بل هو موضوع للبنية المخصوصة فاذا أجرينا اسم الاسد على الرجل تبعاً لثبوت صفة الشجاعة فيه فقد سلبتنا الصيغة بعض ماهي مستحقة له في أصل الوضع وهو بنية الاسد وهيكله فيكون هذا ازالة له عما وضع في الأصل بازائه *

وقال في دلائل الأعجاز قد كثّر في كلام الناس ان الاستمارة هي لفظة منقولة عن موضعها الاصل وهو خطأ لانه لما ثبت انك لا تطلق اسم الاسد على الرجل الا بعد أن تدخله في جنب الاسود لم تكن قد نقلت الاسم عما وضع له أولاً لانك انما تكون ناقلاً له اذا لم تقصد معناه

الأصل . فاما أن تكون ناقلاً له عن معناه مع ارادة معناه فهو محال *
والاقرب هو الاول أما أولاً فلانه في الدلائل سلم ان الاستعارة داخله
تحت المجاز وسلم ان المجاز يستدعي النقل فيلزمه قطعاً اعتبار النقل في الاستعارة
وأما ثانياً فلما بينا ان صيغة الاسد لا تفيد الشجاعة فقط والالم يكن اسم
جنس بل الشجاعة مع البنية والهيئة واذا جعلته مستعاراً فلم تعد به البنية
واستدل في الاسرار على انه ليس المقصود من الاستعارة اثبات معنى
اللفظ للمستعار له بان قال ان هذا كذب وهو على الله محال والاستعارات
كثيرة في القرآن فدل على انه لا بد له من النقل * ولمعارض ان يعارض
ذلك بالمجاز في الاثبات فانه وارد في القرآن مع انه عقلي ولا يلزم منه الكذب
فكذلك هنا

﴿ الفصل الثالث فيما يظن به انه استعارة ولا يكون ﴾

الاسم اذا قصد اجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما فاما أن يسقط ذكر
المشبه أولاً يسقط . فان اسقط فهو استعارة بالاتفاق كقولك رأيت أسداً
ووردت بحراً . وان لم يسقط فلا يخلو اما أن تذكر الصيغة الدالة على المشابهة
أولاً تذكر . فان ذكرتها فهو ليس من الاستعارة بالاتفاق كقولهم زيد
كالاسد أو كانه الاسد أو يشبه الاسد أو مثل الاسد . وأما ان لم يذكر
مثل قولهم زيد أسد وهند بدر فهنا اختلفوا في كونه استعارة * والحق انه
ليس من الاستعارة لوجوه ثلاثة (الاول) ان الاسم في دلالة على مبدوله
كالهيئات الدالة على الاحوال فكما انك لو سلبت عن السوقى كل ما يدل
على كونه سوقياً وألبسته زى الملوك وصيرته بحيث ان كل من رآه يتوهم انه

هو الملك كنت قد أعرتة ولو أنك تركت عليه بعض ما يدل على كونه سوقيا كنت لم تهره هيئة الملك لان المقصود من هيئة الملك حصول المهابة في النفوس وذلك لا يحصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقيا فكذلك هاهنا اذا قلت زيد أسد فقد تركت عليه شيأ يدل على انه ليس بأسد فلا جرم لا تحصل المبالغة المطلوبة فلا تكون الاعارة والاستعارة حاصلة (الثاني) وهو أن شرط المستعار ان يحصل للمستعير منافعه على الحد الذي يحصل للمالك فان كان ثوبا يلبسه كما يلبسه المالك حتي ان الرائي اذا رآه معه لم يميز بينه وبين المالك ثم اذا قلت زيد أسد علم أنك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم واذا قلت لقيت أسدا اعتقد أنك عقلت اللقاء بواحد من هذا الجنس واذا كان كذلك فقولك رأيت أسدا يفيد باطلاقه أنك قصدت الجنس المعلوم فقد وقع الاسم من الشجاعة موقعه من الحيوان المخصوص فقد انفع المستعار له بالمستعار مثل المستعار منه . وأما قولك زيد أسد فلم يقع ذلك الموقع من حيث ان ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم متناولا له على حدتنا وله موضوعه الاول فكان بمنزلة أن يعبر الرجل شيأ ويمنعه من الانتفاع به (الثالث) وهو أن الاثبات والنفي في الخبر يتوجهان الي الخبر لا الى المبتدأ فاذا قلت زيد أسد فالاثبات يتوجه الى اثبات الاسدية والتصريح بذكر زيد يمنع عن ان المقصود اثبات حقيقة الاسدية له فحينئذ يتعين ان يكون المراد منه اثبات صفة من صفات الاسدية فأما اذا لم تجعله خبرا لكن اما فعلا كقولك لقيني أسد أو مفعولا كقولك رأيت أسدا أو مضافا اليه أو مجرورا كقولك مررت بأسد لم يتوجه الاثبات في هذه المواضع الى كونه أسدا بل الي اسناد غيره اليه

فظهر الفرق بينه وبين ما اذا ذكر المشبه صريحا . ولما ظهر الفرق بينها في المعنى فالاولي أن يخص كل واحد باسم على حدة . وهذا البحث لفظي يكتفه هذا القدر الذي أوردناه

ثم اعلم انا اذا فرغنا على ان التصريح بالتشبيه لا يناق الاستمارة فلنا فيه تفصيل فانك تارة تقول زيد أسد فتجعل المشبه به نكرة . وتارة تقول هو الاسد فتجعل المشبه به معرفة واطلاق اسم الاستمارة على القسم الاول أقرب لانه خرج بالتنكير عن أن يحسن ادخال حرف التشبيه عليه فلو قلنا هو كاسد وهو كبحر كانت كلاما نازلا غير مقبول لكنه وان كان لا يحسن فيه الكاف يحسن فيه كأن تقول زيد كانه أسد ولكن ذلك لا يدفع التفاوت المذكور وان كان ضعيفا

﴿ الفصل الرابع فيما يصح دخول الاستمارة فيه ﴾

(اعلم) أن الاسم اما أن يكون الاسم العلم * أو الاسم المشتق * أو اسم الجنس * فأما أسماء الاعلام فلا استمارة لا تدخل فيها لان المشابهة بين الاصل والذرع معتبرة في الاستمارة وهي غير معتبرة في الاعلام * وأما الاسماء المشتقة فلا استمارة لا تدخل فيها دخولا أوليا ولنحقق ذلك في الفعل أولا فنقول

الفعل شأنه الدلالة على ثبوت المصدر لشيء في زمان معين فلا استمارة تقع أولا في المصدر وبواسطة ذلك في الفعل فاذا قلت نطقت الحال بكذا فهذا انما صح لانك وجدت الحال مشابهة للنطق في الدلالة على الشيء فلا جرم استمير اسم النطق لتلك الحال فلا استمارة أولا واقعة في المصدر وبواسطته

في الفعل فإذا الاستعارة في الحقيقة ليست الا في المصدر * وإذا عرفت ذلك تبين لك أن الأسماء المشتقة أيضاً كذلك فإن الاسم المشتق هو الذي يدل على ثبوت المشتق منه شيء مع عدم الدلالة على زمان ذلك الثبوت فظهر منه ان الاستعارة انما تقع وقوعاً أو ليا في أسماء الاجناس

(الفصل الخامس في كيفية وقوع الامر المستعار)

لما ثبت ان التصريح بذكر المشبه ينافي الاستعارة ظهر ان لفظ المستعار لا يمكن وقوعه موقع الخبر ولا ما يجري مجراه كالحال في قوله تعالى «ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا» فالعيد ليس بمستعار على ما ظنه بعضهم لوقوعه موقع الخبر . وقوله تعالى «وسراجا منيرا» فالسراج ليس بمستعار لكونه حالا جاء بعد تمام الكلام . بل يكون اما فاعلا كقوله لقيت أسداً أو مجرورا كقوله مررت بأسداً أو مبتدأ كقوله الاسد مقدم وبالجمله يجب أن يكون أصلا في الحديث عنه



(الفصل السادس في أقسام كون الفعل مستعاراً)

انه وان لم يكن دخول الاستعارة في الفعل دخولا أوليا الا انها داخلة فيه لانه لا يلزم من نفي الدخول الاولي نفي مطلق الدخول فنقول كون الفعل مستعاراً تارة يكون من جهة فاعله كقولهم نطق الحبال بكذا . وتارة من جهة مفعوله كقول عبد الله بن المعتز

جمع الحق لنا في امام * قتل البخل وأحيا السماحا

فقتل وأحيا انما صارا مستعارين بأن عديا الى البخل والسماح ولو قال قتل الاعداء وأحيا الاحياء لم يكن هناك استعارة وتارة من جهة مفعوله

كقول الحريري

وأقري السامع اما نطسقت بيانا يقود الحرون الشمس
وتارة من جهة أحد مفعوليه كقوله

تقرهم لهذميات نقد بها * ما كان خاط عليهم كل زراد
وتارة من جهة الفاعل والمفعول كقوله تعالى (يكاد البرق يخطف أبصارهم)

﴿ الفصل السابع في الفرق بين الاستعارة الاصلية والاستعارة التبعية ﴾
قد عرفت أن الاستعارة الاصلية انما تكون في أسماء الاجناس وهي
اذا اطلقت تكون مترددة بين الاصل والفرع ولا تخصص بأحدهما قطعاً.
الا بقرينة زائدة حالية أو مقالية * وأما ان كان فعلاً أو صفة فإن أسند الى القدر
المشترك بين الاصل والفرع بقي الابهام كقولك أنار هذا الشيء فإنه مشترك
بين ذي النور وبين البيان والعلم * وأما اذا أسند الي ما به يتميز الاصل عن
الفرع فتميزت الاستعارة عن الحقيقة كقوله تعالى (واشتمل الرأس شيئاً)

﴿ الفصل الثامن في الفرق بين الاستعارة والتشبيه ﴾

ظن بعضهم انه لا فرق بينهما وهو باطل لان الشبه حكم اضافي لا يوجد
الا بين شيئين واذا قلت رأيت أسداً لم تذكر شيئاً آخر حتى تشبهه بالاسد
فظهر ان هذا ليس من التشبيه في شيء بل الغرض المطلوب منه المبالغة في
التشبيه ولكن غرض الشيء ليس هو عين الشيء * وأيضاً فكما ان التشبيه
مطلوب من الاستعارة فكذلك الایجاز مطلوب منها ألا تري أنك اذا قلت
رأيت أسداً فقد أفدت أنك رأيت رجلاً شبيهاً بالاسد في شجاعته فان ذلك
الشبه على أتم ما يكون فقد نابت تلك اللفظة مناب هذا الكلام الطويل

فالتشبيه إذا أحد غرضي الاستعارة فكما لا يجوز أن يقال الاستعارة من باب الإيجاز فكذلك لا يجوز أن يقال أنها من باب التشبيه



﴿ الفصل التاسع في أنه ليس من صحة الاستعارة حسن التصريح بالتشبيه ﴾

﴿ وكلما قربت المشابهة بين الشيئين كان التصريح بالتشبيه قبيحاً ﴾

وذلك في نحو النور إذا استعير للعلم والایمان أو الظلمة إذا استعيرت للكفر والجهل وهذا النحو لتمكنه وقربه من الحقيقة صار كأنه حقيقة فلا يحسن لذلك أن تقول العلم كالنور والجهل كأنه ظلمة ولا يكاد يقول الرجل أن أوقته في شبهة كأنك أوقتي في ظلمة بل يقول أوقتي في ظلمة وكذلك الأكثر على اللسان أن تقول ضمت المسألة فانشرح لي صدرى وحصل في قلبي نور ولا تقول كأن نوراً حصل في قلبي

وبالجملة فكما كان وقوع الشبه أخفى كان التصريح بالشبه أحسن ويخرج منه أن الاستعارة لا تحسن إلا حيث كان التشبيه متقررًا بين الناس ظاهراً فأما ما يكون خفياً يستخرجه الشاعر أو غيره بذهنه فلا بد فيه من التصريح بالتشبيه وإلا كان تكليفاً بعلم الغيب . ولما كان التمثيل كما بينا شهاً منتزعا من مجموع أمور امتنع دخول الاستعارة في أكثر أنواعه . فقوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فلو حاولت الاستعارة وقلت رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة في معنى رأيت انساناً أو الابل المائة التي لا تجد فيها راحلة وتريد الناس كما قلت رأيت أسداً على معنى رأيت رجلاً كالأسد . وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كشمل النخلة أو مثل الحامة فقلت رأيت نخلة أو خامة كنت كما قال سيويه ملغزاً تاركا

﴿ الفصل العاشر في زيادة تقرير لما قلنا ﴾

من شأن الاستعارة أنك كلما زدت التشبيه اخفاء ازدادت الاستعارة حسنا حتى أنها تكون اللفظ ووقع اذا الف الكلام تأليف وان أردت الافصاح بالتشبيه خرجت الى ما يعافه الناس مثاله قول ابن المعتز
أثمرت أغصان راحته * لجناة الحسن عنايا
فلو أردت ان تظهر التشبيه احتجت الي أن تقول أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي الحسن شبيه العناب من اطرافها المخصوصة وهذا مما لا يخفى غثائه ومن أجله كان موقع العناب في هذا البيت أحسن منه في قوله * وعضت على العناب بالبرد *

لان التشبيه فيه لا يقبح هذا القبح المفرط لانك لو قلت وعضت على اطراف أصابع كالعناب بشفر كالبرد كان شياً يتكلم به وان كان رذلاً

﴿ الفصل الحادي عشر فيما تزايد به الاستعارة حسناً ﴾

ومما هو أصل في هذا الباب أن يجمع بين عدة من الاستعارات فصداً لالحاق الشكل بالشكل ليم التشبيه فيما تريد كقول أمريء القيس
وليل كوج البحر أرخي سدوله * على بأنواع الهوم ليتلى
فقلت له لما تمسطي بصلبه * وأردف أعجازاً وناء بكسك
لما جعل الليل صلباً قد تمطي به ثني ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الصلب
وثلاث فجعل له ككلاً قد ناء به فاستوفى جملة أركان الشخص وراعي ما يراه
الناظر من جوانبه جميعاً

﴿ الفصل الثاني عشر في ترشيح الاستعارة وتجريدتها ﴾

المعتبر في الاستعارة اما جانب المستعار وهو أن تراعي جانبه وتوليده ما يستدعيه وتضم اليه ما يقتضيه . أو جانب المستعار له فالأول هو الترشيح كقول كثير •

رمتي بسهم ريشه الكحل لم يضر • ظواهر جلدي وهوفي القلب جرح
وقول النابغة •

وصدر أزاح الليل عازب همه • تضاعفت الأحزان من كل جانب
المستعار في كل واحد منها وهو الرمي والازاحة منظور اليه في لفظي السهم
والمأزب . وأما الثاني فهو التجريد كقوله تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع
والخوف) وكقول زهير

لدي أسد شاكى السلاح مقذف • له لبد اظفاره لم تقلم
لو نظر الى المستعار هنا قليل فكساها لباس الجوع ولقال زهير لدي أسد
وافى المخالب أوداى البرأتين

﴿ الفصل الثالث عشر في الاستعارة بالكناية ﴾

هذا انما يكون اذا لم يصرح بذكر المستعار بل ذكر بعض لوازمه
تنبهاً به عليه كقول أبي ذؤيب

واذا المنية أنشبت أظفارها • ألقيت كل تيممة لاتضع
فكانه حاول استعارة السبع للمنية لكنه لم يصرح بها بل ذكر لوازمها تنبهاً
بها على المقصود •

﴿ الفصل الرابع عشر في انه كيف تنزل الاستعارة منزلة الحقيقة ﴾

انهم قد يستعمرون الوصف المحسوس للشيء المقول ويجعلون كأن تلك
 الصفة ثابتة لذلك الشيء في الحقيقة وكأن الاستعارة لم توجد أصلاً *
 مثاله استعارتهم العلوّ لزيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر والسلطان
 ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر طواً مكانياً كقول أبي تمام *
 ويصعد حتي يظن الجهمول بان له حاجة في السماء
 فلولا قصده أن ينسي التشبيه ويرفعه بجده. ويصمم على أنكاره وجده. ويجعله
 صاعداً في السماء صعوداً مكانياً لما كان لهذا الكلام وجه
 وهذا الحكم اذا استعاروا اسم الشيء لغيره من نحو شمس أو بدر أو
 بحر أو أسد فانهم يلبثون الى حيث يتقد انه ليس هناك استعارة مثاله
 قامت تظلني من الشمس * نفس أعز على من نفسي
 قامت تظلني ومن عجب * شمس تظلني من الشمس
 فلولا أنه أنسي نفسه ان هنا استعارة ومجازاً من القول لما كان لهذا المعجب معنى
 واعلم ان مدار هذا النوع على التعجب وهو الى أمره . وصانع سحره
 . وصاحب سره . ومع ذلك قد يجرى على عكس مذهب التعجب كقوله
 لا تمجبوا من بلي غلاته * قد زرّ أزراره على القمر
 قد عمد كما تري الى شيء هو خاصية القمر ثم يقول ان قومنا أنكروا بلي
 الكتان بسرعة فهو يهاهم عن ذلك التعجب ويقول أما ترونه وقد زرّ أزراره على
 القمر ومن شأن القمر ذلك وهذا انما يتم بالحكم الجزم بكونه قمر لانه لو اعترف
 انه ليس بقمر لكان يشبه القمر بطل كلامه



﴿ الفصل الخامس عشر في الاستعارة الحسنة والقيحة ﴾

حسن الاستعارة إنما يكون إذا تضمنت المبالغة في التشبيه مع الإيجاز

كقول أبي تمام

لاستغني ماء الملام فاتي * صب قد استعذبت ما بكاءي

فقوله ماء الملام ليس فيه بيان بل قوله لا تلني وهو حقيقة أو جز منه وأبين وأقبح منه قوله

نضجت أعمارم قبل نضج التين والعنب

فليس فيه وجه من وجوه الحسن

ومما يليق بذلك قول القائل * أيا من رمي قلبي بسهم فانفذا

فقوله فانفذا استعارة حسنة وكذلك لو قال بدل فانفذا فاقصدا . فأما

لو قال بدله فأولجأ أو فأدخلا لكانت استعارة قبيحة لان اللائق بهذا الموضع

ان يبالغ في الوصف بالسهولة وتحقيق الإصابة وقوله فاقصدا يفيد تحقيق

الإصابة وقوله فانفذا تحقيق السرعة والسهولة وليست الاوصاف الاخر

كذلك

واعلم أن الاستعارة قد تكون عامية وقد تكون غريبة ومدار الامر

فيها على التشبيه فمن الاستعارات العامية قولك لقيت أسدا ووردت بحراً

وشاهدت بدراً

ومن الاستعارات الخاصة قوله * وسالت بأعناق المطي الأباطح

أراد انها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة وكانت السرعة في لين وسلاسة

حتى كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الأباطح فجرت السيول بها

— الباب الثاني في أقسام الاستعارة —

اعلم أن الاستعارة تارة تعتمد نفس التشبيه وتارة لوازمه (فالاول)

ما اذا اشترك شيآن في وصف واحدتهما أنقص من الآخر فيعطي الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقيق ذلك الوصف له كقولك رأيت أسدا وأنت تعني رجلا شجاعا وعنت لنا ظلية وأنت تريد امرأة (وأما الثاني) فنقد ما تكون جهة الاشتراك وصفا انما يثبت كما له في المستعار منه بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء للمستعار له مبالغة في إثبات ذلك المشترك كقوله

وغداة ربح قد كشفت وقرة * قد أصبحت بيد الشمال زمامها
فالشمال في تعريف النداء على حكم طبيعتها كالحیوان المتصرف الا أن
نصرف الحيوان انما يكون باليد في أكثر الامر فتكون اليد كالآلة التي بها
تكمل القوة على التصرف ولما كان الفرض اثبات وصف المتصرفية وذلك
مما لا يكمل الا عند ثبوت اليد لا جرم أثبت اليد للربح تحقيقا للفرض
وكذلك قوله

اذا هزه في عظم قرن تهلت * نواجذ أفواه المنايا الضواحك
لما شبه المنايا عند هزه السيف بالسرور وكال الفرح انما يظهر بالضحك
الذي تهل فيه النواجذ لا جرم أثبت الضحك مع تهلل النواجذ تحقيقاً
للوصف المقصود

والدليل على ما قلناه انه ليس للشمال شيء ينقل اليه اسم اليد ولا للمنايا
ما ينقل اليه اسم النواجذ * ومن هذا الباب قولهم فلان مرخي العنان ملني
الزمام فانه ليس هناك شيء يجري اسم العنان عليه بل المقصود انتراع الشبه
في حال ما يرخي عنانه فتأمل ما ذكرناه في الفرق فانهم طولوا فيه وما
أدركوا كنهه

واعلم أن أكثر الآيات التي يتعلق بها أهل التشبيه من هذا الجنس مثل قوله ولتصنع على عيني . وقوله (واصنع الفلك بأعيننا) وفي معرفة هذا الأصل خلاص عن تلك الاشكالات * وإذا عرفت ذلك فتقول

القسم الأول على أربعة أقسام فانه إما أن يستعار المحسوس للمحسوس أو للمعقول أو يستعار المعقول للمعقول أو للمحسوس . فالقسم الأول على قسمين أيضاً . فانه إما أن يكون الاشتراك في الذات والاختلاف في الصفات . وإما أن يكون بالعكس فالأول مثل أن تكون حقيقة تنفاوت أحادها في الفضيلة والنقص والقوة والضعف فينقل اللفظ الموضوع للأكل في ذلك النوع الى الانقص * مثاله استعارة الطيران لغير ذى الجناح في السرعة فان من المعلوم ان الطيران والعدو يشتركان في الحقيقة وهي الحركة المكانيّة ولكن الطيران أسرع من العدو فلما تساوى في الحقيقة واختلفا في القوة والضعف لاجرم نقلوا اسم الكامل في السرعة الى الناقص فيها فسموا العدو طيرانا *

وقد يقع في هذا الجنس ما يظن انه مستعار ولا يكون كذلك وذلك اذا كانت جهة الاختلاف خارجة عن مفهوم الاسم كقوله *

وفي يدك السيف الذي امتنعت به * صفة الهوي من أن ترق فتخرقا فالظاهر ان الحرق حقيقة في الثوب مجاز في الصفة ولكن التحقيق يأباه لان الشق يستعمل في موضع الحرق فيقال شقت الثوب والشق عيب في الثوب وهذه اطلاقات على وجه الحقيقة فلما قام الشق مقام الحرق وجب أن يقوم الحرق مقام الشق ظاهراً والا لكان للحرق مفهوم سوي مفهوم الشق فيكون لفظ الحرق مشتركاً بينهما وهو خلاف الأصل ثبت أن الحرق والشق

لنظان مترادفان فلما كان الشق حقيقة في الصفات كان الحرق مرادفاله حقيقة أيضاً فيه * نعم لو قلت خرق الحشمة لم يكن من الحقيقة في شيء لانه ليس هناك شق فهذا الطريق عرفنا ان الحرق ليس اسماً للتفريق من حيث انه حاصل في الثوب بل هذه الخصوصية خارجة عن مفهوم لفظ الحرق . ولما كانت الخصوصية التي بها يتميز ويفرق اجزاء الحجر بعضها عن بعض عن تفرق اجزاء الثوب غير داخلية في مفهوم الحرق كان استعمال الحرق في الموضوعين حقيقة . ولو قدرنا دخول تلك الخصوصية في اسم الحرق كان استعماله في الحجر على طريق الاستمارة *

فهذا هو القانون في هذا الباب بمد أن لا تطابق في المثال هذا كله اذا كان الاشتراك في الحقيقة والاختلاف في العوارض والصفات * وأما اذا كان بالعكس وهو أن يكون الاشتراك في الصفات والاختلاف في الحقيقة فمثل قولهم رأيت شمساً وتريد انساناً يتهلل وجهه كالشمس فهنا الانسان مخالف في الحقيقة للشمس ومشارك لها في الوصف

٢ (القسم الثاني) وهو استمارة اسم شيء معقول لشيء معقول فهذا أيضاً انما يكون في أمرين يشتركان في وصف عديمي أو ثبوتي وأحدهما بذلك الوصف أولي وفيه أكمل فينزل الناقص منزلة الكامل * ثم ان المشتركين اما أن يكونا متعاندين أو لا يكونا كذلك * فان تعاندا فاما أن يكونا المتعاند بالثبوت أو الانقضاء أو بالتضاد * مثال الاول استمارة اسم المعدوم للموجود أو الموجود للمعدوم * أما الاول فعند ما لا يحصل من ذلك الموجود فائدة مطلوبة فيكون ذلك الموجود مشاركا للمعدوم في عدم الفائدة لكن المعدوم بذلك أولى فيستعار لذلك الموجود اسم المعدوم * وأما الثاني فعند ما تكون

نهاية الانحياز

الآثار المطلوبة من الشيء باقية بعد عدم الشيء فيكون ذلك المعلوم مشاركا للموجود بتلك القوائد لكن الموجود أولى بذلك منه فيستعار لذلك المعلوم اسم الموجود

وأما إذا كان التعاند بالتضاد حقيقة كان أو ظاهرا فتشابه الجاهل بالميت لأن المقصود من الحياة الإدراك والعقل فإذا عدما فقد عدت الآثار المطلوبة من الحياة فتصير تلك الحياة مساوية للموت في عدم الفائدة المطلوبة والموت أولى بذلك فينزل منزلته * ثم الضدان أن كانا قابلين للأشد والأنقص استعير للأشخص في أحد الطرفين اسم الأزيد في الطرف الآخر بشرط تساوي التشبيه * مثلا كل من كان أقل علما وأضعف قوة كان لأن يستعار له اسم الميت أولى * ولما كان الإدراك أقدم من العقل في كونه خاصية للحيوان لا جرم كان الأقل علما أولى باسم الميت أو الجماد من الأقل قوة وكما أن الأمر في جانب النقصان كذلك كان الأكثر علما أولى باسم الحياة بل الأشرف علما أولى بذلك وعليه قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه

هذا إذا كانا متقابلين أما إذا لم يكن كذلك فهو أن يكون موجودان يشتركان في وصف معقول إلا أن ذلك الوصف باحدهما أولى فينزل الناقص منزلة الكامل مثل قولهم فلان لقي الموت إذا كان قد لقي شيئا من الشدائد لأنها مشاركة للموت في المكروهية لكن الموت أولى بها فتزل تلك الشدائد منزلة الموت لاشتراكهما في المكروهية

القسم الثالث وهو أن يستعار للمعقول اسم المحسوس وهو كاستعارة النور الذي هو محسوس بالبصر للحجة واستعارة القسطاس المدرك للعدل القسم الرابع وهو استعارة اسم المعقول للمحسوس وهو غير جائز إلا على

التأويل المذكور في باب التشبيه

﴿ الباب الثالث في إيراد بعض ما جاء في القرآن من الاستعارات ﴾
﴿ وتخريجها على الأصول . وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في استعارة اسم المحسوس للمحسوس ﴾

(بسبب المشاركة في وصف محسوس)

فمنها قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه النار والمستعار له الشيب والجامع هو الانبساط ولكنه في النار أقوي

واعلم ان الناس قصرُوا وجه الشرف في هذه الآية على الاستعارة وليس الامر كذلك بل فيها وجه آخر أكمل من الاستعارة وهو انه سلك بالكلام طريق ما أسند الفعل فيه الى الشيء وهو شيء آخر بينه وبين الاول تعلق فيرفع به ما أسند اليه ويؤتي بالفعل له في المعنى منصوبا بعده مبينا ان ذلك الاسناد الى ذلك الاول انما كان من أجل هذا الثاني ولما بينهما من الاتصال كقولهم طاب نفساً وتصيب عرقاً واشباهها مما تجدد الفعل فيه منقولاً عن الشيء الى ما ذلك الشيء من سببه فانما نعلم ان اشتعل للشيب في المعنى وان كان للرأس في اللفظ كما أن طاب للنفس وتصيب للعرق وان أسند الي ما أسند اليه * والدليل على ان شرف هذه الآية بسبب ذلك أنا لو تركنا هذا الطريق واسندنا الفعل الى الشيب صريحاً قلنا اشتعل شيب الرأس أو الشيب في الرأس لا يبق ذلك الحسن

فان قلت فما السبب في ان كان اشتعل اذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له هذا الفضل . فنقول السبب فيه أن يفيد مع لمعان الشيب في

الراس انه شمل وشاع وأخذ من نواحيه وعم جلته حتي لم يبق من السواد شيء أو الا القليل . فهذه الفائدة مما لا يحصل اذا قيل اشتعل الشيب في الراس بل لا يوجب اللفظ أكثر من ظهور الشيب فيه

بيانه إنك تقول اشتعل البيت نارا فيكون المعنى ان النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وتقول اشتعلت النار في البيت فلا يفيد أكثر من اصابتها جانباً منه . ومثاله من التنزيل قوله تعالى (وجرنا الارض عيونا) فالتفجير للعيون في المعنى ولكنه أوقع في اللفظ على الارض ليفيد أن الارض بالكلية قد صارت عيونا واعلم أن في الآية فائدة أخرى وهي تعريف الراس بالألف واللام وإفادة معنى الاضافة من غير اضافة وهو أحد ما أوجب المزية ولو قيل اشتعل راسي لذهب بمض الحسن . ومن هذا الباب قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) أصل الموجه لحركة الماء فاستعمل لحركتهم على سبيل الاستعارة وقوله (والصبح اذا تنفس) استعار التنفس للظهور



﴿ الفصل الثاني في استعارة المحسوس للمحسوس لشبه عقلي ﴾
فمنها قوله تعالى (اذ أرسلنا عليهم الريح العقيم) المستعار له الريح والمستعار منه المرور والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر . وقوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسلوخ عن جلده والجامع أمر عقلي وهو ترتب أحدهما على الآخر . وقوله جعلناها حصيدا أصل الحصيد للنبات والجامع الهلاك وهو وصف معقول . وقوله (حصيدا خادين) أصل الخمود للنار . وقوله (وانه في أم الكتاب) وهو أفصح من أن يقال في أصل الكتاب

﴿ الفصل الثالث في استعارة المحسوس للمعقول ﴾

منها قوله تعالى (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) فالقذف والدمغ مستعاران * وقوله (مستهم البأساء والضراء وزلزلوا) فلقطة زلزلوا أبلغ من كل لفظ كان يعبر به عن غلظ مانالهم * وقوله (ربنا أفرغ علينا صبراً) أفرغ مستعار وقوله (ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس) وقوله (فنبذوه وراء ظهورهم) وقوله (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا) كل خوض أتى الله به في القرآن فلقظه مستعار من الخوض في الماء * وقوله (فاصدع بما تؤمر) استعارة لبيانه عما أوحى اليه بظهور ما في الزجاجة عند انصداعها * وقوله (أفنأسس بنيانه على تقوى) البنيان مستعار وأصله للحيطان وقوله (ويبغونها عوجاً) العوج مستعار * وقوله (لتخرج الناس من الظلمات إلى النور) كل ما في القرآن من ذكر الظلمات والنور فهو مستعار * وقوله (فجعلناه هباء منثوراً) وقوله (ألم تر أنهم في كل واد يهيمون) الوادي هنا مستعار وكذلك الهيمات وهو على غاية الافصاح * وقوله (قالتا أيننا طائنين) جعل للسموات والارض قولاً وطاعة * وقوله (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط)

﴿ الفصل الرابع في استعارة المعقول للمعقول ﴾

قوله تعالى (من بعثنا من مرقدنا) استعار الرقاد لموت وهما أمران معقولان والجامع عدم ظهور الافعال * وقوله (ولما سكنت عن موسي النضب) والسكوت والزوال وصفان معقولان

﴿ الفصل الخامس في استعارة المعقول للمحسوس ﴾

قوله تعالى ﴿ انا لما طغى الماء ﴾ المستعار منه المتكبر والمستعار له الماء
والجامع لهما الاستعلاء المضر * وقوله (بريح صرصر عاتية) فالتوت ههنا
مستعار * وقوله (تكاد تميز من الغيظ) فلفظ الغيظ مستعار * وكذا في قوله
(سمعوا لها تقيظاً وزفيراً) * وقوله (وجعلنا آية النهار مبصرة) وهو أفصح
من مضيئة * وقوله (حتي تضع الحرب أوزارها)

﴿ الفصل السادس في الاستعارة التخيلية ﴾

أكثر الآيات التي يتمسك بها أهل التشبيه من هذا الجنس * وأيضاً
قوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) أثبات الجناح للذل استعارة
تخيلية * وقوله (سنفرغ لكم أيها الثقلان) * وقوله (ذرني ومن خلقت
وحيداً)

﴿ القاعدة الخامسة في الكناية * وفيها فصول ثلاثة ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الكناية ﴾

(اعلم) أن اللفظة اذا أطلقت وكان النرض الاصلى غير معناها فلا يخلو
إما أن يكون معناها مقصوداً أيضاً ليكون دالاً على ذلك النرض الاصلى
وإما أن لا يكون كذلك * فالاول هو الكناية * والثاني هو المجاز
ومثال الكناية قولهم فلان طويل النجاد كثير الرماد قولنا طويل
النجاد استعمل لان النرض الاصلى معناه بل ما يلزمه من طول القامة
وهكذا القول في المثال الآخر فهذا هو الكناية في المثبت
فأما الكناية في الاثبات فهي ما اذا حاولوا اثبات معنى من المعاني لشيء
فيتركون التصريح بأثباته له ويشبتونه لما له به تعلق كقوله

إن الساحة والمروة والندي * في قبة ضربت على ابن الحشرج
لما أراد اثبات هذه المعاني للممدوح لم يصرح بها بل عدل الى ما تري من
الكناية فجعلها في قبة ضربت عليه * ومنه قولهم
(المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) وكل ذلك توصل الى اثبات المجد
والكرم للممدوح بجعلها في ثوبه المشتل عليه ومثاله في جانب النفي قول من
يصف امرأة بالعفة

تيت بمنجاة من اللوم بيتها * اذا ما بيوت بالملامة حلت
فتوصل الى نفي اللوم عنها بأن نفاه عن بيتها * واعلم انه قد يجتمع في البيت
الواحد كنايةتان الفرض منهما واحد ولكن لا تكون احدهما في حكم النظير
للاخرى كقوله

وما يك في من عيب فاني * جبان الكلب مهزول الفصيل
فقوله جبان الكلب ليس نظيرا لقوله مهزول الفصيل بل كل واحد منهما
أصلا بنفسه

— — —

الفصل الثاني في ان الكناية ليست من المجاز
وبيانه أن الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معني ثانيا هو
المقصود واذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبرا
واذا كان معتبرا فقلت اللفظة عن موضوعها فلا يكون مجازا
مثاله اذا قلت كثير الرماذ فانت تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماذ دليلا
على كونه جوادا فانت قد استعملت هذه الالفاظ في معانيها الاصلية ولكن
غرضك في افادة كونه كثير الرماذ معني ثان يلزم الاول وهو الجود واذم

وجب في الكناية اعتبار معانيها الاصلية لم تكن مجازا أصلا



﴿ الفصل الثالث في ترجيح الكناية على التصريح ﴾

(وترجيح الاستعارة على التصريح بالتشبيه)

يجب ان تعلم قبل الحوض في المقصود ان مزية الاستعارة على التشبيه ليست في المثبت بل في طريق الاثبات فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا يشبه الاسد في نفس الأسد فان التصورات لا تقبل الشدة والضعف والكمال والنقص وانما القابل لذلك هو الاثبات والاسناد فانك لما قلت رأيت أسدا أفدت تأكيداً وتشديداً في اثبات مساواة الأسد لذلك الرجل فيما يظهر منه اذا تكلمنا في علم البلاغة فليس لنا مع معاني الكلمة المفردة شغل وانما قصدنا الى الأحكام الحادثة بالتركيب والتأليف

واذ قد انتهت لهذه الدقيقة فاعلم أن السبب في كون الكناية أبلغ من الافصاح هو ان الكناية ذكر الشيء بواسطة ذكر لوازمه ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم ومعلوم أن ذكر الشيء مع دليله أوقع في النفوس من ذكر الشيء لا مع دليله فلاجل ذلك كانت الكناية أبلغ هذا ما قاله الشيخ . وهو عندي ضعيف لوجوب (الاول) انك اذا قلت فلان طويل النجاد فطول النجاد مشكوك فيه كما أن طول القامة مشكوك فيه وليس احد هما أظهر عند العقل من الآخر حتى يستدل بالاعرف على الاخفي اللهم الا اذا جعلنا الطريق الى معرفة طول النجاد الحس ولكنه أيضا كان في معرفة طول القامة فظهر ضعف هذه العلة (الثاني) وهو أن الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة فان الحياة لازمة للعلم ولا يمكن الاستدلال بوجود

الحياة على وجوده فبطل مقاله

وأما الاستمارة فسبب مزيتها على التشبيه أنك إذا قلت رأيت رجلا يشبه الأسد عند ما حاولت وصفه بالشجاعة فأنك أثبت شجاعته بواسطة مقدمتين كل واحدة منهما مشكوك فيها . بيانه أن تقدير الكلام فلان يشبه الأسد وكل من شابه الأسد فهو شجاع . فالمقدمة الاولى مشكوك فيها . وأما المقدمة الثانية فهي أيضاً مشكوك فيها لانه ليس كل من شابه الأسد فقد بلغ في القوة نهايتها . وأما إذا قلت رأيت أسداً فقولك رأيت أسداً مقدمة مشكوك فيها ولكن المقدمة الثانية وهي أن الاسد قوى شجاع يقينية وظاهران الشك كلما كان أقل في المقدمات المتتجة كانت الدعوى من القبول أقرب فلهذا السبب المتكلف كانت الاستمارة أوقع في النفوس من التصريح بالتشبيه . والتمثيل على حد الاستمارة وحكمه ما ذكرناه . تمت الجملة الاولى

﴿ الجملة الثانية في النظم . وهي مشتملة على ستة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول في حقيقة النظم . وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في أن النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلم ﴾
انه وإن سبقت منا اشارة خفيفة الى حقيقة النظم الا اننا نريد هنا أن نستقصى في البحث عنه . قال الشيخ الامام العلماء أطبقوا على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره وأن لا يفضل مع عدمه ولو بلغ الكلام في غرابة معناه الى ما بلغ فلا بد من بيان حقيقته فنقول

ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ويعمل على قوانينه وأصوله وذلك أن تنظر في وجوه كل باب وفروقه فتتظر في الخبر

الي الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق ومنطلق زيد وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق . وفي الشرط والجزاء الي الوجوه التي تراها في قولك ان تخرج اخرج وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج ان خرجت وأنا ان خرجت خارج . وفي الحال الي الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعا وجاءني يسرع وجاءني وهو يسرع أو هو مسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع وقد يسرع فتعرف لكل واحد موضعه وتجي به حيث ينبغي وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم يفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تجيء بما في نفي الحال وبلا اذا أردت نفي الاستقبال ويان فيما يتردد بين أن يكون وبين أن لا يكون وبأذا فيما علم انه كائن . وتنظر في الجمل فتعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم تعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع القاء وموضع القاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل . وينصرف في ذلك التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام وفي الحذف والتكرار . والاضمار والاعطاء فتصيب بكل ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له . واذا استقرت لم تجد شيئا من الخطأ أو الصواب في النظم الا لأن المعنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه أو أزيل عن موضعه أو استعمل في غير ما ينبغي له

وعلى ذلك يدل انهم لما وصفوا قول الفرزدق

وما مثله في الناس الا مملكا * أبو أمه حي أبوه يقاربه

وقول المتنبي

الطيب أنت اذا أصابك طيبه • والماء أنت اذا اغتسلت الغاسل
وقول أبي تمام

ثانيه في كبد السماء ولم يكن • كائين ثان اذا هما في النار
فساد النظم وسوء التأليف لم يكن ذلك الا لخطئهم في التقديم والتأخير
والحذف والاضمار واقدامهم على ما لا يمكن تصحيحه بالاصول النحوية الا
بحيل دقيقة واذا كان فساد النظم بسبب ترك العمل بقوانين النحو وجب أن
يكون العمل بقوانينه معتبراً في صحة النظم وذلك هو المطلوب

ومما يقتنع في ذلك انك اذا نظرت الى قول ابراهيم بن العباس
فلو اذنب دهر وانكر صاحب • وسلط اعداء وغاب نصير
تكون عن الاهواز دارى بنجوة • ولكن مقادير جرت وأمور
واني لا رجو بعد هذا محمدا • لافضل ما يرجى أخ ووزير

لم تجد لما فيه من الرونق والطلاوة والحسن والحلاوة شيئاً الا من أجل
تقديمه الظرف الذي هو اذنباً على عامله الذي هو تكون وأن لم يقل فلو
تكون عن الاهواز دارى بنجوة اذنباً دهر ثم ان قال تكون ولم يقل كان
ثم نكر الدهر ولم يقل فلو اذنباً الدهر ثم ساق هذا التنكير في جميع
ما أتى به من بعده ثم أن قال وانكر صاحب ولم يقل وانكرت صاحباً فليس
في البيتين الاولين شيء غير الذي عدته لك وكل ذلك من معاني النحو
كما ترى

واعلم أنه وان كان مدار النظم على الوجوه والفروق التي ذكرناها فالمرية
ليست واجبة لها في أنفسها ولكن تمرض بسبب تلك المعاني والاعراض
التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض فليس اذا راقك

التذكير في دهر من قوله إذ نبأ دهر وجب أن يروك أبدأ ولا اذا
استحسن لفظ ما لم يسم فاعله في قولك وأنكر صاحب وجب أن تستحسنه
أبدأ بل ليس الحسن والمزية إلا بحسب الموضع الذي تريده وتؤمه وسيل
هذه المعاني سيل الاصباغ التي تعمل منها النقوش فكما أن الرجل قد
يهتدي إلى اصباغ متناسبة في اجناسها ومقاديرها ومواقفها وكيفية امتزاجها
ليكون نقشه في غاية الحسن والتناسب وقد لا يهتدي الآخر إلى ذلك. كذلك
حال المتكلم في توخي معاني النحو



﴿ الفصل الثاني في زيادة تحقيق لما قلناه على القانون العلمي الكلي ﴾

قد عرفت أن البلاغة لا تحصل بسبب العلم بمفاهيم الالفاظ مثل
أن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير التراخي وثم له مع التراخي وإن لكذا
وإذا لكذا بل بسبب العلم بالمواضع التي تليق بها معاني هذه الحروف حتي
يضع المتكلم كل واحد منها في الموضع الأليق به ولنؤكد الآن ذلك زيادة
تأكيد فنقول

إن النظم لا يحصل في الكلمة الواحدة بل في كلمات يضم البعض إلى البعض
وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات وأحوال انضمام بعضها إلى بعض . فاما
أحوال المفردات فلا يخلو أما أن يعتبر حال دلالة تلك الالفاظ أو حال
دلالة أحوالها من حركاتها وسكناتها وذلك هو الاعراب . وهذه أقسام
ثلاثة ليس لها رابع والنظم الكامل إنما يحصل إذا اختير من هذه الأمور
الثلاثة في كل موضع ما هو الأليق الاوفق وإذا عرفت ذلك ثبت أن
معارضة الكلام القصيح إنما تكون بالاتيان بكلام يشبه الكلام في الأول

في مواقع مفرداتها وفي اتصال بعضها ببعض فيما يرجع الى الدلالة على
الغرض المطلوب وقد شبهوا ذلك بنسج الديباج وصوغ السوار وفي الحقيقة
بينهما فرق فانه يتصور أن يعمل احدهم ديباجا ويحجى الآخر فيعمل ديباجا
مثل الاول من جميع الوجوه حتي لا يفصل الرائي بينهما وهذا لا يتصور في
الكلام فانه لا سبيل الى ان يحجى الى معنى بيت من الشعر أو فصل من
النثر فيؤديه بعينه بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذا هو المفهوم
من الاول ولا يخالفه بوجه من الوجوه مع كونه معارضة بل يكون ذلك
ترجمة

ولا يترك قول الناس ان الشاعر أخذ المعنى من شاعر آخر فاف
هذا تسامح منهم والمراد ان المعنى المدلول عليه بالدلالة المعنوية واحد فاما ان
يكون المدلول عليه بالدلالة الوضعية واحدا فذلك لا يكون الا الترجمة



﴿ الفصل الثالث في أقسام النظم ﴾

اعلم ان الجمل الكثيرة ان نظمت نظما واحدا فلا يخلو إما أن يتعلق
البعض بالبعض أو لا يتعلق فان لم يتعلق البعض بالبعض لم يحتج واضع ذلك
النظم الى فكروروية في استخراج ذلك النظم بل هو مثل من عمد الى
الآلى نغزطها في سلك * ومثاله قول الجاحظ «جنبك الله الشبهة . وعصمك
من الحيرة . وجعل بينك وبين المعروف سببا» وقول النابغة لبعض الملوك
* والله لقفاك خير من وجهه . ولشمالك خير من يمينه . ولأخمصك خير من رأسه .
ولخطاك خير من صوابه . ولميمك خير من كلامه . ولخدمك خير من قومه »
وقال بعض البلقاء في وصف اللسان «الاسان أداة يظهر بها حسن البيان .

وظاهر يخبر عن الضمير . وشاهد يثبتك عن غائب . وحاكم يفصل به الخطاب
وواعظ ينهى عن التبيح . ومزين يدعو الى الحسن . وزارع يحرق المودة .
وحاصد يحمص الضغينة . وله يؤثق الاسماع .

وهذا الضرب من النظم لا يستحق الفضيلة الا بسلامة معناه . وسلسلة
الفاظه اذ ليس فيه معنى دقيق لا يدرك الا بشاقب الرأي ودقيق النظر
واعلم انه ربما يظن بالكلام انه من هذا الجنس ولا يكون . مثل ان
تنظر الى قوله

سالت عليه شعاب الحى حين دعا * انصاره بوجوه كالدنانير
فليس الحسن هنا لجرد الاستعارة بل لما في الكلام من التقديم والتأخير
فان شككت فاعمد الى الجارين والظرف فأزل كلا منهما عن مكانه الذي
وضعه الشاعر فقل سالت شعاب الحى بوجوه كالدنانير عليه حين دعا انصاره
فانه يذهب الحسن والحلاوة

وأما القسم الثاني وهو الذى تكون الجمل المذكورة متعلقا بعضها
بالبعض وهناك تظهر قوة الطبع وجودة القريحة واستقامة الذهن وكلما كان
اجزاء الكلام أقوى ارتباطا وأشدّ تحاملاً كان أدخل في الفصاحة وهو مثل
ما أنشدنا من قول بشار

كأن مثار النفع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوي كواكبه
ثم ليس لهذا الباب قانون يحفظ فانه يحى على وجوه شتى ونحن نشير هنا الى
بعض الوجوه المعتبرة في ذلك

فالوجه الاول المطابقة وهو الجمع بين المتضادين في الكلام مع مراعاة
التقابل حتى لا يضم الاسم الى الفعل كقوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا

كثيراً) وقوله (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود) وقوله (سواء منكم من أسرّ القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار) وقوله (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وترزق من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير تولى الليل في النهار وتولى النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب)

الوجه الثاني المقابلة وهي أن تجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما ثم إذا شرطتهما بشرط وجب أن تشرط ضديهما بضد ذلك الشرط كقوله تعالى (فأما من أعطي واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره اليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره اليسرى) فلما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده وهو التيسير مشتركاً بين أضداد تلك الأمور وهو المنع والاستغناء والتكذيب

الوجه الثالث أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول البحري إذا ما نهى الناهي فليج به الهوى * أصاغت الي الواشى فليج بها الهجر وقريب منه قوله

فينا المرء في علياء أهوى * ومنحط آتبع له اعتلاء

وبينا نعمة اذ حال بؤس * وبؤس اذ تمقه الثراء

الوجه الرابع وهو الاعتراض وهو أن يدرج في الكلام ما يتم الغرض دونه فنه مذموم كقوله

وما يشني صدام الرأس مثل الصارم المضب

ووسط كقول اصري القيس

ألا هل أناها والحوادث جمة * بأن امرئ القيس بن تملك يبقرا
ولطيف وهو الذي يكسو المعنى جمالا كقوله تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم
وأنه لقسم لو تعلمون عظيم أنه لقآن كريم) وقوله (وأدخل يدك في جيبك
تخرج بيضاء من غير سوء)

(الوجه الخامس) الالتفات قيل أنه المدول عن النية إلى الخطاب أو
على المكس . فالاول قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك نعبد) والثاني قوله تعالى
(حتي إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) وقيل هو تمقيب الكلام بجملة تامة
ملافة إياه في المعنى ليكون تنميلا له على جهة المثل أو غيره كقوله تعالى (قل
جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) وقوله (ثم انصرفوا صرف
الله قلوبهم)

الوجه السادس الاقتباس من القرآن وهو أن تدرج كلمة من القرآن
أو آية منه في الكلام تزيينا لنظامه . وتفخيمًا لشأنه كما قال بعضهم . يا قوم
اصبروا عن المحرمات . وصابروا على المفروضات . ورابطوا بالمراقبات . واتقوا
الله في الخلوات ترفع لكم حيثن الدرجات

الوجه السابع التلميح وهو أن يشار في خفي الكلام إلى مثل سائر أو
شعر نادر أو قصة مشهورة من غير أن يذكر كقوله

المستغيث بعمرو عند كربته * كالمستغيث من الرضاء بالنار

الوجه الثامن إرسال المثلين وهو عبارة عن الجمع بين المثلين كقوله

الاكل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لاحالة زائل

الوجه التاسع اللف والنشر وهو أن تلف شيئين ثم ترمي بتفسيرهما

جملة تارة بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ماله كقوله تعالى (ومن رحمته جعل

لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ويقرب منه أن يذكر لفظاً يتوهم أنه يحتاج إلى البيان فيقيد مع تفسيره كقوله تعالى (يوم يأت لاتكلم نفس الا باذنه فمنهم شقي وسعيد فاما الذين شقوا في النار) الآية (وأما الذين سعدوا في الجنة) الآية

الوجه العاشر التعديد وهو إيقاع الاعداد من الاسماء المفردة في النثر والنظم على سياق واحد فان روعي فيه ازدواح أو تجنبين أو مطابقة أو مقابلة أو نحوها فذلك في غاية الحسن . مثاله قولهم . فلان اليه الحل والمقد والقبول والرد . والامر والهي . والاثبات والنفي * ومن النظم قول المتنبي الخيل والليل والبيداء تعرفني * والطنن والضرب والقرطاس والقلم الوجه الحادى عشر تنسيق الصفات كقوله تعالى (هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر) وقوله تعالى (يا أيها النبي انا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله باذنه وسراجاً منيراً) وقوله (ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم عتل ببد ذلك زميم)

الوجه الثانى عشر الابهام وهو ان يكون للفظ معنيان أحدهما قريب والآخر غريب فالسامع يسبق فهمه إلى القريب مع أن المراد هو ذلك البعيد وهذا انما يحسن اذا كان الغرض تصوير ذلك المعنى البعيد بالمعنى الظاهر وأكثر التشابهات من هذا الجنس ومنه قوله تعالى (والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه)

الوجه الثالث عشر مراعاة النظير وهو عبارة عن جمع الامور المتناسبة كقوله

أأخا القوارس لو رأيت موافقي * والحيل من تحت القوارس تخط
لقرأت منها ما تخط يد الوغي * والبيض تشكّل والأسنة تقط
الوجه الرابع عشر الموجه وهو أن يمدح بشيء يقتضى المدح بشيء آخر كقول
المتنبي

جمعت من الأعمار ما لوحوته * لهنت الدنيا بأنك خالد
فأول البيت مدح بالشجاعة وآخره بملوّ الدرجة
الوجه الخامس عشر المحتمل للضدين وهو أن يكون الكلام محتملا
للمدح والذم احتمالا متساويا كمن قال لرجل أعور
خاطلي عمرو قباء * ليت عينيه سواء

الوجه السادس عشر تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو كقولهم هم بحار العلم
الا أنهم جبال الحلم ومن النظم قول البديع الحمذاني
هو البدر الا انه البحر زائرا * سوي أنه الضرغام لكنه الوبل
الوجه السابع عشر تجاهل المعارف مثاله من التزليل قوله تعالى (وانا أواياكم
نعلى هدي أوفى ضلال مبين) ومن النظم قول المتنبي

أريقك أم ماء النمامة أم خمر * بني برود وهو في كبدي جمر
الوجه الثامن عشر في السؤال والجواب كقول الباخري
قد قلت هجرتي فما ذا العلة * صدت وتمليت وقالت قله
الوجه التاسع عشر الاغراق في الصفة كقول امرئ القيس
من القاصرات الطرف لودب محول * من الذرفوق الأتب منها لأترا

وقول المتنبي

كفي بجسمي نمولا أنني رجل * لولا مخاطبتي إياك لم ترني

الوجه المشرون في الجمع والتفريق والتقسيم . أما الجمع المفرد فهو ادخال جزئين تحت كل واحد مظهرا كان أو مضمرا كقوله

فأحوالى وصدغك واللبالى * ظلام فى ظلام فى ظلام
وأما التفريق المفرد فكقوله

ما نوال النعام وقت ربيع * كنوال الامير وقت سخاء
فنوال الامير بدرة عين * ونوال النعام قطرة ماء
وأما التقسيم المفرد فهو أن تذكر قسمة ذات جزئين أو أكثر ثم تضيف الى كل واحد من الاقسام ما يليق به كقوله

اديبان من بلخ لا ياكلا * ن اذا صحبا المرء غير الكبد
فهذا طويل كظل القنا * ة وهذا قصير كظل الود
واما الجمع مع التفريق فهو أن يشبه شيئين بشيء واحد ثم يفرق بين وجهي الاشتباه كقوله

فوجهك كالنار فى ضوءها * وقلبي كالنار فى حرها
شبه وجه المشوق وقلبه بالنار ثم فرق بين وجهي المشابهة بان الاول فى الليمان والحسن والثاني فى الحر * وأما الجمع مع التقسيم فاما أن تجمع أمورك كثيرة تحت حكم ثم تقسم بعد ذلك أو تقسم ثم تجمع مثال الاول قول المتنبي
الدهر معتذر والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطاف ومرتب
للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا * والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
فجمع فى البيت الاول أرض العدو وما فيها من كونها خالصة للممدوح وفى البيت الثانى ذكر التقسيم * ومثال الثانى قول حسان
قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا النفع فى اشياعهم نفعا

سجية تلك منهم غير محدثة * ان الحلائق فاعلم شرها البدع
وأما الجمع مع التفريق والتقسيم فكقول الحاتمي
ومن قيد المعبود قيد عبده * وذلك باد وهو خاف على القلب
فقيدك من نصر وقيدي من الاسى * وذاك على رجل وهذا على القلب
الوجه الحادى والعشرون في التزلزل وهو أن تدرج في الكلام لفظة
لو غير اعرابها لا تنقل المعنى الي ضدها مثل قولنا ولد الله عيسى من العذراء
البتول بالتشديد وهو حق ولو ذكر بالتخفيف صار كفرا
الوجه الثانى والعشرون في التسبب كقوله
أيا شمعاً يضىء بلا انطفاء * ويابدرا يلوح بلا محاق
فانت البدر ما معنى انتقاصى * وأنت الشمع ما سبب احتراقى
الوجه الثالث والعشرون في حسن التعليل وهو ان يذكر وصفان
أحدهما لمة الآخر ويكون الغرض ذكرهما جميعا كقوله
فان غادر الندران فى صحن وجنتى * فلا غرو منه لم يزل وابلا يهيمى
وقد اقتصرنا على هذا القدر من الامور التى تربط الجمل بعضها ببعض
وان كان ما بقى اكثر مما أوردناه

— الباب الثانى فى التقديم والتأخير * وفيه أحد عشر فصلا —

﴿ الفصل الاول فى فائدة التقديم والتأخير ﴾

اعلم أن الشيء اذا قدم على غيره فاما أن يكون فى النية مؤخرا وهو تكبر
المبتدأ اذا قدم عليه والمفعول اذا قدم على الفاعل . واما أن لا يكون على نية
التأخير ولكن على أن ينقل الشيء من حكم الى حكم آخر مثل أن تحيىء

الي اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له
فتقدم مرة هذا على ذلك وأخري ذلك على هذا مثل ما تصنع به زيد والمنطلق
حيث تقول تارة زيد المنطلق وأخرى المنطلق زيد

وقال سيويه عند ما ذكر الفاعل والمفعول كأنهم يقدمون الذي بيانه
أهم لهم وهم بيانه أعنى وإن كانا جميعا يهملهم ويعنيانهم . والنحاة مثلوا ذلك
بان الناس اذا تعلق غرضهم بقتل انسان خارجي ولم يتعلق غرضهم بصدوره
عن شخص معين فاذا قتل ثم أراد أحد أن يخبر عن ذلك فانه يقدم ذكر
المقتول الخارجى فيقول قتل الخارجى زيد ولا يقول قتل زيد الخارجى لان
الفرض متعلق باضافة القتل الي الخارجى لا بصدوره عن زيد . وأما اذا كان
رجل يبعد في الاعتقادات اقدامه على القتل فاذا صدر عنه القتل وأراد المخبر
ان يخبر بذلك قدم ذكر القاتل لان موضع التعجب صدور القتل من ذلك
الشخص لا وقوعه على المفعول . فهذا كلام جلي في فائدة التقديم والتأخير
ولكن لا بد من شرح ما يهمل تقديمه وما لا يهمل في مسائل النفي والاثبات
والاستفهام

﴿ الفصل الثاني في التقديم والتأخير في الاستفهام ﴾

اعلم أنك اذا بدأت بالفعل فقلت أبليت الدار التي كنت على أن تبنيها
كان الشك في الفعل وكان الفرض من الاستفهام معرفة وجوده واذا بدأت
بالاسم فقلت أنت بنيت هذه الدار كان الشك في الفاعل من هو لا في وجود
الفعل وان قلت أنت بنيت الدار والفرض معرفة وجودها اختل الكلام
فانه انما يقال أنت بنيت هذه الدار اذا كان البناء مشاهدا فشككت في

الباتي . فاما اذا لم يكن موجودا فكيف يقع الشك في بانيه . وكذلك اذا قلت أبليت هذه الدار أقلت هذا الشر قلت ما ليس لقائل ان يقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا

واعلم ان الاستفهام قد يجيء للتقرير تارة وللانكار أخرى والحال فيهما ما ذكرناه . فاما التقرير فاذا قلت أنت فعلت ذاك كان غرضك أن يقربانه للفاعل كقوله تعالى حكاية عن قوم نمرود أنت فعلت هذا بالهتيا يا ابراهيم فلا شبهة انه ليس غرضهم ان يقر لهم بوجود كسر الاصنام ولكن بان يقربان ذلك كان منه لا من غيره (فان قلت) أليس اذا قال أفعلت فالغرض ان يقربان الفعل كان منه لا بانه كان على الجملة فاي فرق بين الحالين (فنقول) اذا قال أفعلت فهو يقرره بالفعل من غير أن يردد الفعل بينه وبين غيره واذا قال أنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه تردد في نفس الفعل

واعلم أن الهمة فيما ذكرناه تفيد تقريراً للفعل بانه كان وانكاراً له لم كان وتوبيخاً لفاعله عليه أما الانكار فكقوله تعالى (أفا صفاكم ربكم بالبنين) وقوله (أصطفي البنات على البنين) فالانكار هنا في نفس الفعل وأما اذا قدم الاسم فقيه يتوجه الانكار الى الفاعل كقولك لمن اتحل شعرا أنت قلت هذا الشر كذبت لست تحسن شعرا مثله فانكرت أن يكون القائل هو ولم تنكر الشر

(فان قيل) قوله تعالى (آله أذن لكم) المقصود انكار أصل الاذن لا انكار انه من غير الله فاضافوه الي الله فلم تتصل همزة الاستفهام بالفعل (قلنا) هذا كقوله تعالى (قل آله الذين حرم أم الانبياء) تقديره لو وجد

التحريم لكان المحرم اما هذا واما ذاك ثم يستدل بطلان التشخيص على بطلان أصل التحريم ومثله قولك للرجل الذي يدعى أمرا وأنت تشكره متى كان هذا في ليل أو نهار ولما لم يوجد فيهما ثبت انه ليس بموجود أصلا فكذلك القول في الآية في انها نفي لاصل الاذن بنفي أقسامه وذلك المانع في النفي



الفصل الثالث في دخول الاستفهام على المضارع

واذ قد بينا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماضٍ فينبغي أن ننظر فيه والفعل المضارع فاذا قلت أفضل وأنت تفعل احتمل وجهين الاول انكار وجود الفعل كقوله تعالى (أنتزكموها وأتم لها كارهون) ليس المعنى انالسننا بمثابة من يحىء منه هذا الازام وان غيرنا يفعل ذلك جل الله وتعالى بل المعنى انكار أصل الازام وقوله * أيقنتي والمشرقى مضاجي * ليس المعنى انه ليس يحىء منه أن يقتل مثلى لانه قال والمشرقى مضاجي فذكر ما يكون منعا من الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من يتصور صدور الفعل منه (الثاني) الاستقباح كقولك للرجل الذي يركب الخطأ تخرج في هذا الوقت أتذهب في غير الطريق أتضر بنفسك * أما اذا بدأت بالاسم فلم يكن المراد توجيه الانكار الي وجود ذلك الفعل بل الي صدوره عن ذلك الفاعل اما للمبالغة في الاستحقاق كقولك لمن تستحقه أنت تمنني أنت تضربني * أو للمبالغة في التعظيم كقوله أهو يسأل الناس أهو يمنهم حقوقهم أو للمبالغة في بيان الحساسة كقوله أهو يسبح بمثل هذا أهو يرتاح للجليل واعلم أن الاستفهام بمعنى الانكار حاصله راجع الي تبيين السامع على

وجه فساد ذلك الشيء حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع عنه فلي هذا لا تقرر بالحال الا على سبيل أن يقال له انك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي هذا الحال . فمن ذلك قوله تعالى (أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى) فليس اسماع الصم مما يدعيه أحد فيكون ذلك للانكار وانما المعنى فيه تنزيل حال من يحاول اسماعهم منزلة من يحاول اسماع الاصم . والمعنى في تقديم الاسم حيث لم يقل أفأنت تسمع الصم هو ان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم أنت خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصم وان يجعل ظنه انه يستطيع اسماعهم بمثابة من ظن لنفسه قدرة على اسماع الصم

واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل فاذا قدمنا المفعول توجه الانكار الى كونه بمثابة أن يقع به مثل ذلك الفعل فاذا قلت "أزيدا تضرب" كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب ولهذا قدم "غير في قوله تعالى (قل أغير الله أتخذ ولياً) (قل أغير الله تدعون) المعنى أغير الله بمثابة أن يتخذ ولياً وقوله (فقالوا أبشر آمنة واحداً بتبعه) من هذا الجنس لأنهم بنوا كفرهم على أن البشر ليس بمثابة أن يتبع ويطاع

واعلم أن صيغة المستقبل اما ان تكون للحال أو للاستقبال وفي كلا القسمين اما أن يكون الاسم مقدماً أو الفعل فان كان للحال وكان الاسم مقدماً اقتضى شهاماً اقتضاه في الماضي من مطالبته بالافرار بكونه فاعلاً له أو بالانكار لذلك . فمثال الاول قوله تعالى (أفأنت تكره الناس) ومثال الثاني قوله تعالى (أم يسمون رحمت ربك)



﴿ الفصل الرابع في التقديم والتأخير في النفي ﴾

النفي اذا أدخلته على الفعل قلت "ماضرت زيدا" كنت نفيت فعلا لم يثبت له مفعول لانك نفيت عن نفسك ضربا واقما بزيد وذلك لا يقتضى كونه مضروبا بل ربما لا يكون مضروبا أصلا . واذا أدخلته على الاسم كقولك "ماأنا ضربت زيدا" لم تقله الا وزيد مضروب وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب

ويدل على هذا الفرق وجوه ثلاثة (الاول) انك اذا قلت ماأنا وحدي قلت ذلك الشر كله وجب أن يكون الشر مقولا على القطع ويكون ذلك النفي متوجها الى انه ليس هو القائل لكل ذلك (الثاني) انه يصح أن تقول ماضرت زيدا ولا ضربه أحد من الناس ولا يصح أن تقول ماأنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد من الناس (الثالث) أنك تقول ماضرت الا زيدا فيكون كلاما مستقيما ولو قلت ماأنا ضربت الا زيدا كان لغوا من القول لان نقض النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا وتقدمك ضميرك واتلاؤه حرف النفي يقتضى نفي أن تكون ضربته فهما متدافعا

وهذا الفرق بعينه يحىء في تقديم المفعول وتأخيره فاذا قلت ماضرت زيدا فقدمت الفعل كان المعنى انك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك من غير تعرض لبيان كونك ضاربا لنيره واذا قلت ما زيدا ضربت كان المعنى ان ضربا منك وقع على انسان فظن ان ذلك الانسان هو زيد فنفيت أن يكون إياه • والذي يزيد وضوحا أن لك أن تقول ماضرت زيدا ولا أحدا من الناس وليس لك ذلك في الوجه الثاني فلو قلت ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس كان فاسدا على ماضى في الفاعل

واعلم ان حكم الجار والمجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب فاذا قلت
 ما أمرتك بهذا فقد نفيت عن نفسك أمره بذلك ولم يجب أن تكون قد
 أمرته بشيء آخر * واذا قلت ملبهذا الامر أمرتك كنت قد أمرته
 بشيء غيره . وأقول يشبه أن يكون حكم الشيخ بأنه اذا اتصل النفي بالاسم دل
 على ثبوت أصل الفعل من باب دليل الخطاب

﴿ الفصل السادس في التقديم والتأخير في الخبر المثبت ﴾

والذي ذكرناه في الاستفهام والنفي قائم في الخبر المثبت فاذا قدمت
 الاسم فقلت زيد قد فعل وأنا فعلت اقتضى أن يكون القصد الى الفاعل
 . وقولي القصد الى الفاعل يقتضي وجهين (الاول) أن يكون النرض تخصيصي
 ذلك انقل بذلك للفاعل كقولك أنا كتبت في معنى الامر الفلاني وأنا شفيت
 في بابه والمراد أن تدعى الافراد بذلك وترد على من زعم انه كان ذلك من غيرك
 (الثاني) أن لا يكون المقصود هو التخصيص بل لاجل ان تقديم ذكر المحدث
 عنه بحديث أكّد لاثبات ذلك الفعل له مثل قولهم هو يعطى الجزيل فلا تريد
 الحصر بل ان تحقق على السامع أن اعطاء الجزيل دأبه وتمكن هذا الحديث في
 نفس المستمع وتقرره عليه . ومثله قوله تعالى (والذين يدعون من دون الله
 لا يخلقون شيئا وهم يخلقون) ليس المراد تخصيص المخلوقية بهم وقوله تعالى
 (واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) وقول
 الشاعر عميرة

هما بلسان المجد أحسن لبسة * شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

والدليل على ما قلناه انك لما ذكرت الاسم المحدث عنه فالاسم لا يؤتى به

معى عن العوامل الآلحديث قد ينوي اسناده اليه واذا كان كذلك فاذا قلت عبد الله فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه فيحصل شوق الى معرفة ذلك فاذا أفدته ذلك قبله الذهن قبول الماشق لمعشوقه فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفى الشبهة

ومن هنا تعلم القمامة فى قوله تعالى (فانها لا تعمى الابصار) وان فيه ما ليس فى قولهم فان الابصار لا تعمى وكذلك السيل فى كل كلام فيه ضمير قصة كقوله تعالى (انه لا يفلح الكافرون) فانه يفيد من القوة فى نفي الفلاح ما لا يفيد قولنا ان الكافرين لا يفلحون

ومما يحقق ما قلناه قول الرجل لمن يعمده ويضمن له أنا أعطيك أنا اكفيك أنا أقوم بهذا الامر وذلك اذا كان من شأن من يعمده ويضمن له أن يمترضه الشك فى وقائه بوعده ولذلك يكثر فى المدح كقولك أنت تطي لجزيل بل أنت تجود حين لا يجود أحد ويزيدك بيانا انه اذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يجز الابتداء بالاسم فاذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل عاده أن يخرج فى كل غداة قلت قد خرج ولم تحتج أن تقول هو قد خرج لانه لما لم يشك السامع فى ذلك لا جرم لا يحتاج الى تحقيقه

ومن المواضع التى لا تسقيم الاعلى ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى (ان وائى الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) وقوله تعالى (وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون) فانه لا يخفى على من له ذوق انه لو جئ بذلك انقل غير مبنى على الاسم فقيل ان وئى الله الذى نزل الكتاب ويتولى الصالحين وقيل وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فيوزعون لوجد المعنى زائلا عن صورته الشريفة

﴿ الفصل السادس في التقديم والتأخير في الخبر المتني ﴾

فاذا قلت أنت لاتحسن هذا كان أبلغ من أن تقول لاتحسن هذا ويكون الكلام الاول مع من هو أشد إعجابا بنفسه وأكثر دعوي في أنه يحسن ولو قلت لاتحسن أنت لم يكن الكلام بهذه القوة . وعليه جاء قوله تعالى (والذين هم بربهم لا يشركون) فانه يفيد من التأكيد في نفى الاشراك عنهم ما لو قيل والذين لا يشركون بربهم أو بربهم لا يشركون لم يفد ذلك . وكذا قوله تعالى (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقوله تعالى (فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون) وقوله تعالى (إن شرّ الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون)

﴿ الفصل السابع فيما يكون فيه تقديم الاسم كاللازم ﴾

وهو كمثل وغير في نحو قول المتنبي

مثلك شئى الحزن عن صوبه * ويستردّ الدمع عن غربه
وقول الناس مثلك يرعى الحق والحرمه . وكقول الذي قال له الحجاج لأحملنك
على الادهم يريد القيد فقال ومثل الامير يحمل على الادهم والاشهب *
وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه الى انسان سوي الذى أضيف اليه والمعنى أن
من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضى القياس أن يفعل ما ذكر
وكذا حكم غير اذا سلك به هذا المسلك فليل غيرى يفعل ذلك على معنى
انى لا أفعله لا أن يومي بغير الى انسان فيخبر عنه بانه يفعل كقول المتنبي
غيري باكثر هذا الناس ينخدع

أي أني لست ممن ينخدع ويفتر ولو لم يقدم المثل والغير لم يستقم المعنى

فأنك لو قلت شئ الحزن عن صوبه مثلك ويرعى الحق والحرمة مثلك ويحمل على الادهم والاشهب مثل الامير . وينخدع غيرى بهذا الناس رأيت اللفظ نايما عن معناه . والطبع يأبى أن يرضاه

واعلم ان الاستفهام استخبار وهو طلب الخبر من المخاطب فاذا اختلفت الحال في تقديم الفعل على الاسم وتأخير عنه في الاستفهام وجب أيضاً أن يختلف في الخبر فاذا كان معنى قولك أزيد قام غير معنى قولك أقام زيد وجب أن يختلف ذلك أيضاً في الخبر



❦ الفصل الثامن في تقديم النكرة على الفعل وتأخيرها عنه ❦

فاذا قلت أجاءك رجل كان المقصود انه هل وجد المجيء من أحد . واذا قلت أرجل جاءك كان المقصود معرفة جنس من جاءه ويكون هذا منك اذا كنت قد علمت انه قد أتاه آت ❦ واذا عرفت حكم النكرة في الاستفهام فابن عليه حكم الخبر فاذا قلت رجل جاءني لم يصح الا أن تريد ان تعلم المخاطب أن الذي جاءك رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من قد عرف انه قد أتاك آت فان لم ترد ذلك كان الواجب ان تقول جاءني رجل فتقدم الفعل وكذلك ان قلت رجل طويل جاءني لم يستقم حتى تفدر السامع انه ظن انه أتاك قصير ❦ ومنه قولهم شراً هرّ ذا ناب انما قدم فيه شر لان المراد ان تعلم ان الذي اهرّ ذا ناب من جنس الشر لا من جنس الخير



❦ الفصل التاسع في تقديم حرف السلب على صيغة العموم وتأخيرها عنها ❦

فاذا قدمت صيغة العموم على السلب وقلت كل كذا لم أفعله كان النفي

نفيًا عامًا ويناقضه الإثبات الخاص حتي لو قلت كل ذالم أفعله وفعلت بعضه
تناقض وأما اذا قدمت السلب على الكل فكان النفي نفيًا للموم وهو لا ينافي
الإثبات الخاص فاذا قلت لم أفعل كل كذا بل بعضه استقام وعلى هذا يظهر الفرق
بين الرفع والنصب في بيت أبي النجم

قد أصبحت أم الحيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع

فلو رفعت كله كان النفي عامًا واستقام غرض الشاعر في تنزيه نفسه عن جملة
الذنوب ولو نصبته كان النفي نفيًا للموم وهو لا ينافي إثباته لبعض الذنوب
ولا يتم غرضه

واعلم أن الشيخ جزم بأن نفي الموم يقتضي خصوص الإثبات فقوله لم
أفعله كله يقتضي أن يكون فاعلاً لبعضه وليس الأمر كذلك الا عند من
يقول بدليل الخطاب بل الحق ان نفي الموم كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي
خصوص الإثبات



❦ الفصل العاشر في تقديم بعض المفعولات على البعض ❦

من هذا الباب قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) فاذا قدمت الشركاء
أفاد انه ما كان ينبغي أن يكون لله شركاء لامن الجن ولا من غير الجن .
واذا أخرت فقلت جعلوا الجن شركاء لم يفد ذلك المقصود ولم يكن فيه
شيء أكثر من الاخبار عنهم بانهم عبدوا الجن مع الله فأما انكار المعبود الثاني
على الإطلاق فلا يكون في اللفظ دليل عليه مع تأخير الشركاء * وذلك ان
التقدير في التقديم هو ان شركاء مفعول أول لجعل ولله في موضع المفعول
الثاني ويكون الجن على تقدير آخر وهو كأنه قيل فن جعلوا شركاء لله فقيل

الجن * وإذا كان كذلك وقع الإنكار على جعل الشريك لله على الإطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء وحصل منه أن جعل الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار كما دخل جملة من الجن لأن الصفة إذا ذكرت مجردة غير مجرأة على شيء كان الذي تعلق بهامن النفي عامافي كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة فإذا قلت ما في الدار كريم كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفة له وحكم الإنكار أبدا حكم النفي فإذا أخر قفيل وجعلوا الجن شركاء لله كان الجن مفعولا أول والشركاء مفعولا ثانياً فيكون الشركاء مخصوصا غير مطلق لاستحالة أن يجري الخبر على الجن ثم يكون عاما فيهم وفي غيرهم فيبقى احتمال أن يكون المقصود بالإنكار جعل الجن شركاء لأجل غيرهم تعالى الله عن ذلك فحينئذ يحتاج في نفي هذا الاحتمال الي أن يقال وجعلوا الجن شركاء لله وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم



﴿ الفصل الحادي عشر في استيفاء أقسام التقديم والتأخير ﴾

قال علي بن عيسى النقل في الكلام بالتقديم والتأخير يحسن من وجوه ستة (الاول) أن تكون الحاجة الي ذكره أشد والي العلم به أهم كما قال سيويه وان كانا جميعا يهمنهم ويعنيانهم وذلك كقولهم قطع اللص الامير (الثاني) أن يكون التأخير أليق بما اتصل من الكلام كقوله تعالى (وتعشى وجوههم النار) فهذا أليق بما بعده وهو قوله (ان الله سريع الحساب) وهو أشكل بما قبله أيضاً لأن قبله مقرنين في الاصفاد (الثالث) أن يكون الاول أعرف من الثاني وذلك في الاخبار والصفات فالأخبار كقولك زيد قائم

ينبغي أن يتبدأ بذكر زيد لتطلع النفس بذكر ما يعرف الى الاخبار عنه بما لا يعرف فتقع الفائدة حينئذ على حقها وفي مرتبتها وذلك كقولك زيد قائم فهذا أصل الكلام في كل خبر الآ الافعال كقولك قام زيد فانه خص بالتقديم لقوة تلقه بالخبر عنه اذ كان لا يخلو منه

وأقول هاهنا بحث لا بد منه وهو أن لقائل أن يقول الفاعل ذات والفعل صفة والذات متقدم على الصفة في الرتبة ولاهم زعموا أن الفاعل جزؤ من الفعل والجزؤ قبل الكل واذا استحق التقديم في المعنى وجب أن يستحق في اللفظ

والجواب ان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء غير معين في زمان معين فالاسناد كالجاء الدائي لمفهوم الفعل والاسناد أمر اضافي والعقل اذا حصل له الشعور بالاضافة فلو توقف هناك ولم ينتقل الى ما اليه الاسناد كانت الاضافة مستقلة بالمعلومية وهو محال . وان انتقل الى ما أسند اليه الفعل فذلك الشيء هو الفاعل فاذا من ضرورة الاسناد فهم المسند اليه واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب أيضاً في الالفاظ لان دلالة الألفاظ على ما ثبت في النفس لا على ما في الخارج فهذا هو التحقيق في هذا الباب قال وأما الصفات فيجب أن يقدم فيها الاعرف كقولك زيد الطويل فزيد أعرف من الطويل (والرابع) تقديم الحروف التي لها صدر الكلام كحروف الاستفهام وحروف النفي

أقول تحقيقه من القول ان الاستفهام طلب فهم الشيء وطلب فهم كذا طلب حالة اضافية والعقل اذا أدرك الحال الاضافية فاما ان يقف فيكون الاضافة استقلالا في المعلومية وهو محال أو ينتقل الى ما تلك الاضافة

متعلقة به وإذا وجب انتقال العقل من الاضافة الى معروضها وجب أن يكون في اللفظ كذلك وهو أن ينتقل من اللفظة الدالة على تلك الحالة النسبية الى اللفظ الدال على ما تعلقت به النسبة فهذا وجب تقديم الاستفهام وسائر ما يتضمنه على الكلام (الخامس) تقديم الكل على جزئياته أقول لان الشيء كلما كان أكثر كلية كان أعرف عند العقل ولذلك كان الوجود أعرف الامور لكونه أعمها فان أحدا لا يشك في حصول الوجود وإذا كان العلم الاولي بحصول الوجود حاصلًا فإن يكون العلم بحقيقته أوليًا أولي (السادس) تقديم الدليل على المدلول فهذه الوجوه متينة للتقديم

وأما المتعين للتأخير فثمانية أمور (الاول) تمام الاسم كالصلة والمضاف اليه وتمام الشيء لا يتقدمه (الثاني) التوابع للاسماء والتابع لا يتقدم المتبوع (الثالث) الفاعل لا يتقدم الفعل لما بينا (الرابع) تقديم المضمر على المظهر أقول لذلك أربع أحوال (الاول) أن يكون المضمر مقدما في اللفظ مؤخرا في المعنى وذلك اذا قدم المنصوب على المرفوع لفظًا كقوله ضرب غلامه زيد وهو جائز (الثاني) أن يكون المضمر مؤخرا في اللفظ مقدما في المعنى وهو أيضا جائز كقوله تعالى « واذ ابتلي ابراهيم ربه » (الثالث) أن يكون المضمر متأخرا لفظًا ومعنى ولا شبهة في جوازه (الرابع) أن يكون متقدما لفظًا ومعنى كما اذا قدم المرفوع مع الضمير العائد الى المنصوب عليه وهو غير جائز كقولك ضرب غلامه زيدا (والخامس) اذا أوجب اللبس كقولك ضرب هذا ذاك فلا يجوز فيه التقديم والتأخير ويجوز ضرب هذا زيد لعدم اللبس (السادس) الحروف التي لها صدر الكلام نحو رب وما النافية لا تتأخر (السابع) ما لم يكن له قوة في العمل كالفعل وهو الصفة المشبهة والتمييز وما

عمل فيه حرف وما عمل فيه معنى (فالاول) كقولك هو حسن وجهه وكريم
أباً (والثاني) كقولك تصيب عرفاً وعشرون درهماً (والثالث) كقولك أنت
زيداً قائمٌ وذهبت إلى عمرو والرابع كقولك هذا زيد قائماً وفي الدار زيد جالساً
(الثامن) ما فصل فيه بين المامل والمعمول بما ليس منه كقولك كانت زيدا
الحي تأخذه والله أعلم

❦ الباب الثالث في الفصل والوصل . وفيه خمسة فصول ❦

❦ الفصل الاول في ضبط مفاقد هذا الباب ❦

هذا الموضع أعظم أركان البلاغة حتى أن بعضهم حدها بأنها معرفة
الفصل والوصل فلا بد من تحقيق القول فيه فنقول . فائدة المطف التثريك
بين المعطوف والمعطوف عليه ثم من الحروف العاطقة مالا يفيد إلا هذا القدر
وهو الواو . ومنها ما يفيد مع ذلك فائدة زائدة مثل الفاء وثم فإنها يفيد أن الترتيب
أما التفاء فمن غير التراخي وأما ثم فمع التراخي * وأوفانه يفيد التردد *
وغرضنا هاهنا متعلق بالبحث عما لا يفيد إلا الاشتراك فنقول
المطف إما في المفردات أو في الجمل أما في المفردات فإنه يقتضي
التثريك في الأعراب وأما في الجمل فالجمللة إما أن تكون قوتها قوة المفرد
كقولك مررت برجل خلقه حسن وخلقته قبيح فقد اشركت بين الجملتين في
الأعراب وهو الجر بكونها صفة للنكرة ليستدل به على التثريك في المعنى
وهو كون كل واحد منهما تقييداً للموصوف تخصيصاً له
وأما الجمل التي لا تكون قوتها قوة المفردات فلا يخلو إما أن يكون معنى أحدي
الجملتين لذاته متعلقاً بمعنى الجملة الأخرى أو لا يكون * فإن لم يكن فاما أن يكون

بين الجملتين مناسبة أو لا يكون فالاقسام لا تزيد على هذه الثلاثة
فالقسم الاول ان يكون إحدي الجملتين كالتوكيد للجملة الاخرى أو
كالصفة لها على ما سيأتى أمثلها فلا يجوز ادخال العاطف عليه لان الصفة
والتوكيد متعلقان بالموصوف والمؤكد لذاتيهما فلما كان التعلق الذاتي حاصلًا
استغني عن لفظ يدل على ذلك التعلق

والقسم الثانى وهو أن لا يكون بين الجملتين مناسبة أصلا فهنا يجب ترك
العاطف أيضا لان العطف للتشريك حيث يكون لا مشاركة أصلا استحالة
العطف ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله

لا والذي هو عالم ان النوى * مرّ وأبّ ابا الحسين كريم
فانه لما لم يكن بين مرارة النوى وبين كرم أبي الحسين مناسبة لم يحز
ذكر العاطف

وأما اذا لم يتعلق إحدى الجملتين بالآخرى تعلقاً ذاتياً ولكن بينهما
مناسبة فهنا يجب ذكر العاطف ثم لا يخلو اما أن يكون الحدث عنه فى الجملة
شيئين أو شيئا واحداً فان تعدد فلا يخلو اما أن تكون المناسبة بين الشيئين
الذين أخبر عنهما فقط أو بين اللذين أخبر بهما فقط أو تكون حاصلة من
الجملتين جميعا وهذا هو المعتبر فى ادخال العاطف فلو قلت زيد طويل
والخليفة قصير عند ما لا يكون لحدث زيد تعلق بحدث الخليفة اختل
ولو قلت زيد طويل وعمرو شاعر اختل لفظا * لانه لا مناسبة بين
طول القامة وبين الشعر * بل الواجب حصول المناسبة من الجملتين جميعا *
ثم ان المناسبة بين الامرين اللذين حدث بهما قد تكون لكونهما متشابهين
وقد تكون لكونهما متضادين تضادا على الخصوص * فالاول مثل قولك

زيد كاتب وعمرو ناثر والثاني في قولك زيد طويل وعمرو قصير • فاما اذا كانت المحدث عنه في الجملتين واحدا فكتقولك فلان يقول ويفعل ويضر وينفع ويأمر وينهى ويسئ ويحسن واشباه ذلك فادخل الماطف هنا كالضروري

لانك اذا قلت يضر وينفع كنت قد أفدت بالواو انك جعلته فاعلا لهما ولو تركت الماطف وقلت انه يضر ينفع لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له ثم اذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلة ازداد الاشتباك والاشتراك حتي لا يتصور تقدير افراد احدهما عن الآخر مثل قولك العجب انك أحسنت واسأت والعجب من أن تنهى عن شيء وتأتى مثله فانه لا يشتبه على عاقل أن المعنى جعل الفعلين في حكم فعل واحد ومثله قوله

لا تطعموا أن تبينونا ونكرمكم • أو ان نكف الاذى عنكم وتؤذونا المعنى لا تطعموا أن تروا اكراما يوجد مع اهانتكم وبجاعتها في الحصول

﴿ الفصل الثاني في أمثلة ما يترك فيه الماطف ﴾

(لشدة اتصال احدي الجملتين بالآخرى)

قد ذكرنا أن هذا انما يكون اذا كانت احدي الجملتين مؤكدة للتي قبلها أو صفة لها مثال التأكيد قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه) فقوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب بمنزلة أن يقول هو ذلك الكتاب وكذلك قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم الي قوله ولهم عذاب عظيم) فقوله لا يؤمنون تأكيد لقوله سواء عليهم أأنذرتهم أم لم

تذرهم وقوله ختم الله على قلوبهم تأكيد ثانٍ أبلغ من الاول
وكذلك قوله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم
بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا) ولم يقل ويخادعون الله لان هذه المخادعة
ليست شيئاً غير قولهم آمنا مع أنهم غير مؤمنين

وكذلك قوله تعالى (واذا القوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلو الى
شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن) لان معنى قولهم انا معكم
انا لم نؤمن وقولهم انما نحن مستهزؤن متضمن له وكذلك قوله (واذا
تلى عليه آياتنا ولي مستكبرا كأن لم يسمعهما كأن في أذنيه وقراً) لم يقل
وكأن في أذنيه وقراً لان المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقرهو
المقصود من التشبيه بمن لم يسمع الا ان الثاني أبلغ لان حال من لا يصلح
السمع منه أبلغ في عدم الانتفاع بالكلام من حال من يصح عليه ذلك ولا
يسمه وكذلك قوله تعالى (ما هذا بشراً إن هذا الا ملك كريم) قوله ان هذا
الا ملك كريم يحتمل أن يكون توكيداً لقوله ما هذا بشراً من وجهين وأن
يكون صفة له من وجه واحد

فأحد وجهي التوكيد ان المرتفع عن البشرية يجب أن يكون ملكاً قابلاً
للملكية تأكيداً لرفع عن البشرية

(والثاني) أن الناس اذا شاهدوا في الانسان من الخلق الحسن والخلق الجميل
ما تعجبوا عنده قالوا ما هذا بشراً كأن غرضهم أن يقولوا انه ملك واذا
كان المراد من قولهم ما هذا بشراً انه ملك كريم وكان ذلك مفهوماً قبل
التصريح به كان التصريح به تأكيداً

وأما الوجه الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو ان اخراجه عن جنس البشرية

يتضمن لا محالة دخوله تحت جنس آخر وجعله ملكا يكون تعيينا لذلك الجنس وتمييزاً له عن غيره

ومما جاء فيه الاثبات بان والا على هذا الحد قوله تعالى « وما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هو الا ذكر وقرآن مبين » وقوله تعالى « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى » ألا ترى ان الاثبات في الآيتين جميعاً تأكيداً لنفي ما نفى لان الاثبات ان ما علمه الله لنبيه ذكر وقرآن وذلك تأكيداً وتثبيتاً لنفي أن يكون ذلك شعراً

﴿ الفصل الثالث فيما يظن أنه من هذا الباب وليس منه ﴾

اعلم انك قد ترى الجملة حالها مع ما قبلها حال ما يقتضي العطف ثم انه يجب فيها ترك العطف لامر عرض وأعاد انقطاعها عما قبلها كقوله تعالى (الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون) فالظاهر يقتضي أن يكون معطوفاً على قوله انما نحن مستهزؤن كما جاء معطوفاً في قوله (يخادعون الله وهو خادعهم) وقوله (ومكروا ومكر الله) ولكن الفرق ان قوله انما نحن مستهزؤن حكاية عنهم وليس بخبر عن الله تعالى وقوله الله يستهزئ بهم خبر عن الله تعالى أنه يجازيهم عن كفرهم ويستهزؤ بهم فلو عطف عليه لخرج عن كونه خبراً عن الله وصار خبراً عنهم وأن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم ان الله يستهزئ بهم وليس كذلك الحال في قوله يخادعون الله وهو خادعهم ومكروا ومكر الله لان كل واحد من الجملتين خبر عن الله تعالى وكذلك قوله تعالى (واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون ألا انهم هم المفسدون) انما جاء انهم هم المفسدون مستأنفاً بالألا لانه خبر عن الله تعالى

بأنهم كذلك والذي قبله من قوله إنما نحن مصلحون حكاية عنهم فلو عطف
 لزم أن يكون خبرا عن اليهود ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم المفسدون
 وكذلك قوله تعالى (واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما
 آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء) فلو عطف أنهم هم السفهاء على ما قبله
 لصار ذلك خبرا عنهم عن أنفسهم أنهم هم السفهاء بعد أن زعموا أنهم إنعام
 يؤمنوا ثلاثا يكونون من السفهاء وفيه شيء آخر وهو أن الحكاية عنهم بأنهم
 قالوا كيت وكيت يشوق السامعين إلى العلم بمصير أمرهم وما يصنع بهم حتى
 سألوهم لما فعلوا ذلك فإذا فعل بهم فتولة الله يستهزئ بهم جواب عن
 ذلك السؤال المقدّر وحيث يجب أن يؤتي به غير معطوف على ما قبله
 وستعرف كيفية هذا النوع من الاضمار في باب الحذف والاضمار

• • •

﴿الفصل الرابع في عطف الجمل على الجمل﴾

اعلم أنك تارة تعطف جملة على جملة وأخرى تعتمد إلى جملتين أو جمل
 فتعطف بعضها على بعض ثم تعطف بعد ذلك مجموعا من جمل على مجموع آخر
 ويجب أن تجعل ما تصنع في الشرط والجزاء أصلا في هذا الموضع وذلك أنك
 تري جملتين قد عطف أحدهما على الأخرى ثم جملتا بمجموعهما شرطا
 كقوله تعالى (ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا
 وإثما مبينا) فالشرط مجموع الجملتين وقوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجرا
 إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) فالحكم غير متعلق
 بالهجرة على الانفراد بل بها مع أن يدركه الموت عليها
 واعلم أن جملك الجملتين في هذا جملة واحدة كجملك المفردين جملة ثم جملا

صفة أو خبراً أو حالاً كقولك زيد قائم غلامه وصررت برجل أبوه كريم وجاني زيد يعدوبه فرسه فكما ان الخبر والصفة والحال نفس الجملة لا شيء من أجزائها فكذلك الشرط مجموع الجملتين لا احداها واذا عرفت ذلك في الشرط والجزاء فاعرفه في العطف فانه لا فرق

مثاله قوله تعالى (وما كنت بجانب الغربي اذ قضينا الى موسى الامر وما كنت من الشاهدين الى قوله ولكننا كنا مرسلين) فلو جمعت كل جملة معطوفة على ما يليها لزم أن يكون وما كنت ثاوياً معطوفاً على فتناول عليهم الامر وذلك يقتضي دخوله في معنى لكن فيصير كانه قيل ولكنك ما كنت ثاوياً ولما بطل ذلك ثبت انه عطف مجموع وما كنت ثاوياً الى قوله مرسلين على مجموع وما كنت بجانب الغربي الى قوله الامر (فان قلت) فهلا قدرت ان تعطف وما كنت ثاوياً على وما كنت من الشاهدين دون ان تزعم انه معطوف عليه مضموماً اليه ما بعده الى قوله الامر (فنقول) ان قدرنا ذلك وجب ان ننوي تقديمه على ولكننا انشأنا قروناً وان يكون الترتيب وما كنت بجانب الغربي اذ قضينا الى موسى الامر وما كنت من الشاهدين وما كنت ثاوياً في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكننا كنا مرسلين وفي ذلك ازالة لكن عن موضعها لان سبيل لكن سبيل الا فكما لا يجوز ان تقول جاني القوم وخرج أصحابك الا زيدا أو الا عمراً فتجعل الا زيدا استثناء من جاني القوم والا عمراً من خرج أصحابك كذلك لا يجوز ان تصنع مثل ذلك بل كن فنقول ما جاءني زيد وما خرج بكر لكن عمراً حاضر ولكن أخاك خارج واذا كان تقديرك الذي زعمت يؤدي الى هذا الممتنع كان خطأ

واعلم أن الحال اذا كان جملة فقد يجيء مع الواو تارة وبدون الواو أخرى

ولا جل ذلك يليق الحلق هذا البحث بهذا الحال

﴿ الفصل الخامس في تفصيل الحال وتميز ما يستدعي ﴾

(الواو مما لا يستدعي الواو)

اعلم أن الشيء إذا وقع خبراً عن شيء آخر فاما أن يكون الخبر به جزءاً من الجملة واما أن لا يكون. القسم الاول قد استقصيناه فيه والقسم الثاني لا بد وان يكون زيادة في خبر آخر سابق وهو الحال مثل قولك جاءني زيد راكباً فالحال خبر في الحقيقة الا تري انك أثبت الركوب في قولك جاني زيد راكباً الا أن الترقق انك جئت به لتزيد معني في إخبارك عنه بالمجيء وهو ان تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد الاخبار لاثبات الركوب ولم تبشره لذلك بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الاثبات على سبيل التبع لغيره وأما في الخبر المطلق وهو الجملة الاسمية أو الفعلية فانك أثبت المعني اثباتاً جردته له من غير واسطة شيء آخر واذا قد عرفت ذلك فنقول

الحال إما ان يكون مفرداً أو جملة والقصد هنا الى الجملة وهي على ثلاثة أقسام جملة لا تصح فيها الواو. وأخرى لا تصح الا مع الواو. والثالثة يصح أن يجاء فيها بالواو وان لا يجاء بالواو

فاما ما لا يصح فيها الواو فهي التي يكون الفعل الواقع في صدرها يمكن أن يضم الى الاول في اثبات واحد مثل قولك جاءني زيد يسرع فانه بمنزلة قولك جاءني مسرعاً في انك تثبت مجيئاً فيه اسراع وتصل أحد الفعلين بالآخر وتجمل الكلام خبراً واحداً وتريد ان تقول جاني كذلك وبهذه الهيئة

وأما مالا يصح الامع الواو فهي التي لا يمكن ضمها الي القمل الاول
في الاثبات مثل قولك جاءني زيد وغلامه يسي بين يديه فانك بدأت
قائمت الحجيء ثم استأنفت خبرا ثانيا بسى الغلام بين يديه ولما كان ذلك
خبرا مستأنفا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجاء بالواو لتكون
عاطفة وتسميتهم لها واو حال لاينا في كونها عاطفة كما أن القاء في جواب
الشرط لاتنافي دلالتها على الجزاء افادتها للمطف

ثم اعلم ان الجملة اذا كانت من مبتدأ وخبر فالمبتدأ اما أن يكون ضميراً
لذي الحال أولاً لا يكون فان كان ضميراً لذي الحال لم يصلح بنفي الواو تقول
جاءني زيد وهوراكب ولو تركتها لم يجر لانك اذا جئت بضمير ذي الحال كان
بمنزلة ان تعيد اسمه صريحاً فتقول جاءني زيد وزيد يسرع واعادة ذكره تقتضي
استئناف الخبر عنه بانه يسرع لانك ان لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الذي هو
ضمير زيد ضائماً واذا جعلته خبراً عن المبتدأ الثاني امتنع جمعه تماماً للخبر
الاول والا لكان في محل الرفع والنصب معا لكونه حالاً للاول وخبراً عن
الثاني وذلك باطل

واعلم ان هذا الكلام يوجب أن لاتجىء جملة من المبتدأ والخبر حالاً
الامع الواو كقولهم

* كلمته فوه الي في * وكقوله * وجدته حاضراً الجود والكرم * وانما
صح الاول بنفي واو لان التقدير كلمته مشافهاً له والثاني انما صح لان تقديم
الخبر الذي هو حاضراً يجعله كأنه قال وجدته حاضراً عنده الجود والكرم
وليسست التقديرات عزيزة في كلامهم ويدل على ان محيى الجملة من المبتدأ
والخبر حالاً بنفي الواو على خلاف الاصل قلته وندوره مع احتمال ان ما جاء منه

فإنما جاء على ارادة الواو فهذا هو الكلام في المبتدا * وأما الخبر فإن كان ظرفاً وكان مقدماً على المبتداً كقولنا عليه سيف وفي يده سوط * وكقول بشار * خرجت مع البازي على سواد * كثر في مثل هذه الجملة مجيئها بنير الواو والسبب فيه ان ذلك الظرف في تقدير اسم الفاعل * ففوله * خرجت مع البازي على سواد * تقديره باقياً على سواد فسواد ارتفع باسم الفاعل اعتمد على ذي الحال فعمل عمل الفعل واذا عاد الامر الي هذا كانت الحال في ترك الواو ظاهرة لكونه من القسم الاول والله الموفق

— الباب الرابع في الحذف والاضمار والايجاز — وفيه خمسة فصول —

﴿ الفصل الاول في حذف المفعولات ﴾

اعلم أن الافعال المتعدية قد يكون لها مفعولات معينة وقد لا يكون والذي لا يكون له مفعول معين خاله كحال غير المتعدى في انك لا ترى له مفعولاً لفظاً وتقديراً وهو كقولهم فلان يحلّ ويمقد ويأمر وينهي ويضرب ويشفع * والمقصود في جميع ذلك اثبات المعنى في نفسه للشيء من غير أن تعرض لحديث المفعول حتي كأنك قلت صار بحيث يكون منه حل وعمد وأمر ونهي وعليه قوله تعالى (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص الى معلوم * وكذا قوله تعالى (وأنه هو أضحك وأبكى) الي قوله (وأنه هو أغنى وأقنى) والمعنى هو الذي منه الاحياء والامانة والاغناء والاقناء

وبالجملة فتي كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فالفعل لا يمدي هناك لان تمديته تنقص الغرض ألا ترى انك لو قلت هو يعطي الدنانير كان

المعنى بيان جنس ما تناوله الاعطاء نفسه لا بيان كونه معطيا
والقسم الثاني وهو أن يكون له مفعول معلوم الا أنه يحذف من اللفظ
وذلك لأغراض ثلاثة (الاول) أن يكون المقصود فيه أيضا بيان حال
الفاعل لا بيان المفعول كقول طفيل لبني جعفر بن كلاب

جزى الله عنا جعفر آحين أزلفت * بنا نعلنا في الواطئين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمنا * تلاقي الذي يلقون منا ملت
فهم خلطونا بالنفوس وأجلأوا * الى حجرات أدفات وأظلت
فقد حذف المفعول المعين في أربعة مواضع . قوله ملت وأجلأوا الى
حجرات وأدفات وأظلت لان الاصل ملتنا وأجلأونا الى حجرات أدفاتنا
وأظلتنا الا أنه كالتناسي حتى كأن لا قصد الى مفعول وكأن الفعل أبهم أمره
فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه كما يكون اذا قلت قد ملّ فلان تريد أن
تقول حصل له الاملال من غير أن تخص شيئا بل لا تريد علي ان تجعل
الملال من صفته

واعلم ان لك في قوله ملت فائد زائدة وهي ان من حكم مثله في كل أم
أن تملّ وتسأم وان المشقة قد بلغت فيه الى حد يعلم ان الام تملّ له الابن مع
ما في طباع الامهات من الصبر على المكاره في مصالح الاولاد وهو ان
قال أمنا كان المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ولو قال لملتنا لم يفد
العموم وانه بحيث تملّ كل أم من كل ابن وكذلك قوله الى حجرات أدفات
وأظلت لان المعنى أنها حجرات من شان مثلها أن يذني ويظل أي هي
بالصفة التي اذا كان البيت عليها أدفاً وأظّل ولا يجي هذا المعنى مع اظهار
المفعول

والضابط انه متى كانت العناية متوفرة على مجرد اثبات الفعل لا على أن يعلم المفعول فالاولى أن يحذف المفعول وعليه قوله تعالى (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون الآية) فيها حذف المفعول في أربعة مواضع اذ المعنى وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم ومواشيهم وامرأتين تذودان غنهما وقالتا لانسقي غنمنا فسقى لهما غنهما . والسبب ما قلنا من ان المقصود انه كان من الناس في تلك الحالة سقى ومن المرأتين ذود وانهما قالتا لا يكون مناسقى حتى يصدر الرعاء وانه كان من موسى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك سقى فأما ما كان المسقى غنما كان أو ابلا فخارج عن الغرض وموم خلافه لأنه لو قيل ووجد من دونهم امرأتين تذودان غنهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ابل بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم ينكر كما انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع أخ

والغرض الثاني في حذف المفعول المعين ان يكون المقصود ذكره لكنتك تحذفه لايهام انك لا تقصد ذكره كقول البحري

شجو حساده وغيظ عداه * ان يري مبصر ويسمع واع

المعنى لا محالة ان يرى مبصر حساسه ويسمع واع أخباره ولكنه تفاقل عن ذلك لانه اراد ان يقول ان فضائله يكنى فيها ان يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل وانه الشخص الذي ليس لأحد أن ينزعه فيها فليس شيء أشجى لهم من علمهم بأن هنا مبصرا و سامعا . الغرض الثالث ان يحذف لكونه جليا كقولهم أصغيت اليهودهم يريدون اذنى . وأغضيت عليه والمعنى

جفنى

﴿ الفصل الثاني في الاضمار على شريطة التفسير ﴾

وذلك مثل قولهم اكرمني واكرمت عبد الله أردت اكرمني عبد الله واكرمت عبد الله ثم تركت ذكره استغناء بذكره في الثاني * ومما يشبه ذلك مجيء المشيئة بمذلو وبمدلوف بحرف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة الي شيء كقوله تعالى (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) وقوله (ولو شاء لهداكم أجمعين) التقدير ولو شاء الله ان يجمعهم على الهدى لجمعهم ولو شاء الله أن يهديكم لهداكم الا أن البلاغة في أن يجاء به هكذا محذوفا واعلم أنه متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديما غريبا كان الاولي ذكره والا فلحذف أولي مثال الاول قوله

ولو شئت ان أبكى دما لبكيتك * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع لما كانت مشيئة الانسان ان يبكى دما أمرا عظيما عجيبا كان الاولي التصريح به . ومثال الثاني قولك لو شئت خرجت ولو شئت قت . وقوله تعالى (فان يشاء الله يختم على قلبك)

واعلم ان هذا الذي ذكرنا ليس بصريح اكرمني واكرمت عبد الله ولكنه يشبهه في انه انما حذف مفعول المشيئة لان الذي يأتي في جواب لو واخواتها يدل عليه



﴿ الفصل الثالث في انه قد يترك الكناية الي التصريح لما فيه من زيادة الفخامة من النادر فيه قول البحترى

يُحِبُّهُ قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو * دد والمجدو المكارم مثلا المعني قد طلبنا لك مثلا ثم حذف لان هذا المدح انما يتم بتني المثل وأما الطلب

فبالشيء الذي يذكر ليبي الغرض عليه واذا كان كذلك فلو قال قد طلبنا لك مثلاً في السوود والمجد فلم نجد له مكان قد ترك أن يوقع نفي الجود على صريح لفظ المثال واوقعه على ضميره. ومعلوم ان الكناية لا تبلغ مبلغ الصريح * وعليه جاء قوله تعالى (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) وقوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) فانه لو ترك الاظهار الى الاخبار قليل وبالحق أنزلناه وبه نزل وقل هو الله أحد وهو الصمد لم يكن فيه من التخمطة ما فيه الآن



﴿ الفصل الرابع في حذف المبتدأ ﴾

أورد الشيخ الامام أياتاً كثيرة حذف فيها المبتدأ وحكم بحسن ذلك المحذف ولم يذكر علته ويشبه أن يكون السبب هو انه بلغ في استحقاق الوصف بما جعل وصفه الي حيث يعلم بالضرورة ان ذلك الوصف ليس الا له سواء كان في نفسه كذلك أو بحسب دعوي الشاعر على طريق المبالغة واذا كان كذلك كان ذكره يبطل المبالغة فلماذا قال الشيخ ما من اسم حذف في الحال التي ينبغي ان يحذف الا وحذفه احسن من ذكره

ومن هذا الباب قوله تعالى (سورة أنزلناها) ومن باب حذف الخبر قوله تعالى (طاعة وقول معروف) أي طاعة وقول معروف أمثل ويمكن أن يجعل ذلك أيضاً من حذف المبتدأ

ومن مشكلات هذا الباب قراءة من قرأ « وقالت اليهود عزيز بن الله » باسقاط التنوين صورة ومعنى. ثم تارة يضمرون المبتدأ هكذا وقالت اليهود هو عزيز بن الله وتارة الخبر هكذا وقالت اليهود عزيز بن الله مبدوناً وهذا الأخير خطأ لانك قد علمت انه اذا أخبر عن مبتدأ موصوف بخبر فالتكذيب

ينصرف الى الخبر وتبقى الصفة على أصل الثبوت فلو قلنا الابن صفته لازم
اخرجه عن موضع النفي الى موضع الاثبات تعالى الله عنه
والذي يمكن أن يقال في تصحيح هذه القراءة هو أن الفرض ليس الآ
الدلالة على أن اليهود قد بنوا في رسوم الاعتقاد في هذا الشرك الى حيث
كانوا يذكرون عزيزاً هذا الذكر كما اذا حاولت أن تصف قوماً بالغلو في تعظيم
صاحبهم فانك تقول اني اراهم قد اعتقدوا فيه أمراً عظيماً فأبدأ يقولون زيد
الأمير * وهذا التأويل انما يستقيم اذا لم يقدر خبراً معيناً ولكن يريد انهم
كانوا لا يخبرون عنه بخبر الا كان ذكرهم له هكذا

ومن المشكلات أيضاً قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)
« ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم » ذهبوا في رفع ثلاثة الى أنه خبر لمبتدأ
محذوف والمعني ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة وهو أيضاً باطل لانه يلزم انصراف
التكذيب الى الخبر فقط كما بيناه فاذا قلنا ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة كنا قد
نفينا أن تكون هذه الآلهة ثلاثة ولم نف أن تكون آلهة جل الله عن
ذلك * والوجه أن يقال الثلاثة صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ والتقدير ولا تقولوا
لنا آلهة ثلاثة ثم حذف الخبر الذي هو لنا حذفه من لاله الا الله فبقي ولا
تقولوا آلهة ثلاثة ثم حذف الموصوف الذي هو آلهة فبقي ولا تقولوا ثلاثة
والفرق بين ذلك وبين ما قالوا انه اذا قيل لا تقولوا آلهتنا ثلاثة فبقي
اعتراف بوجود الآلهة ونفي لكونها ثلاثة * واذا قيل لا تقولوا لنا آلهة
ثلاثة لا يلزم اثبات أصل الآلهة لانه يصح أن يقال لا تقولوا في الوجود
آلهة ثلاثة ولا الهان فصح الفرق

واعلم ان القدح في التأويل الاول انما يصح لنا على القول بدليل الخطاب

﴿ الفصل الخامس في الإيجاز ﴾

وحده أنه العيارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير
 إخلال • ومنه قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) وكان الناس يضرّبون
 للثلث يقولهم القتل أننى للقتل استحساناً له فلما جاءت الآية تركوا ذلك
 ووجه الترقى من وجوه سبعة . الأول ان قوله القتل أننى للقتل في
 ظاهره تناقض لانه جعل حقيقة الشيء منافية لنفسه . ولئن قيل ان المراد منه
 ان كل واحد من أفراد هذا النوع ينقى غيره فهو أيضاً على عمومه خطأ لأن
 القتل ظلماً ليس أننى للقتل قصاصاً بل أدعي له وإنما يصح اذا خصص قيل
 القتل قصاصاً أننى للقتل ظلماً فيصير كلاماً طويلاً مع ان هذه التقييدات
 بأسرها حاصلة في الآية . والثاني أن القتل قصاصاً لا ينقى القتل ظلماً من
 حيث أنه قتل بل من حيث أنه قصاص وهذه الجملة غير معتبرة في كلامهم
 . الثالث ان حصول الحياة هو المقصود الاصلى ونقى القتل انما يراد لحصول
 الحياة والتنصيص على الغرض الاصلى أولى من التنصيص على غيره . الرابع
 ان التكرير عيب وهو موجود في كلامهم دون الآية . الخامس ان حروف
 القصاص حياة شذرة وحروف كلامهم أربعة عشر . السادس انه ليس في
 قولهم القتل أننى للقتل كلمة يجتمع فيها حرفان متلاصقان متحركان الا في
 موضع واحد بل ليس فيها الا أسباب خفيفة متوالية وقد عرفت ان ذلك مما
 ينقص من سلاسة الكلمة وجريانها على اللسان بخلاف قوله في القصاص
 حياة . السابع ان الدافع لصدور القتل عن الانسان كراهته لذلك وصارفه
 القوى عنه حتى انه ربما يعلم انه لو قتل قتل ثم لا يرتدع اما طمعا منه في

الثواب أو الذكر الجليل وإذا كان كذلك فليس انفي الاشياء للقتل هو القتل بل الانفي لذلك هو الصارف القوي وقوله في القصاص حياة لم يجعل مقتضيا للحياة على الاطلاق بل حياة منكورة والسبب فيه ان شرعية القصاص تكون رادعة عن الاقدام على القتل غالبا وان لم يكن دائما

واعلم أن في هذا التنكير فائدة أخرى لطيفة وهو أن الانسان اذا علم انه لو قتل قتل ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه فصار حياة هذا الموهوم قتله في المستقبل مستفادة بالقصاص وصار كانه قد حي في باقي عمره به ولذلك وجب التنكير وامتنع التعريف من جهة أن التعريف يقتضى ان تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها وليس الامر كذلك . ومثله قوله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) ولم يقل على الحياة وفائدة التنكير أن الحريص لا بد وأن يكون حيا وحرصه لا يكون على الحياة الماضية أو الراهنة بل على الحياة المستقبلية ولما لم يكن الحرص متعلقا بالحياة على الاطلاق بل بالحياة في بعض الاحوال لا جرم حسن التنكير

واعلم ان للتنكير في قوله تعالى (في القصاص حياة) فائدة أخرى وهي ان الرجل لا يرتدع بالقصاص حتي يكون له رادع الى القتل لكن من الجائز ان لا يكون للانسان عدو فيقصد قتله حتي يمنعه خوف القصاص وحينئذ لا تكون حياة ذلك الانسان لاجل الخوف من القصاص ولما دخل الخصوص في هذه القضية وجب أن يقال حياة ولا يقال الحياة كما وجب أن يقال شفاء ولا يقال الشفاء في قوله تعالى (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس) حين لم يكن شفاء للجميع

ومن حسن الایجاز قوله تعالى (يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو)

وقوله تعالى (وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها) فالغرض فيها المبالغة في وصف الله بالقدره عليهم مع حسن وصفه وقلة القاطله في تحصيل هذا المعنى . ومن ذلك قوله تعالى (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس)

❦ الباب الخامس في المباحث المتعلقة ❦

❦ بان وانما . وفيه ثلاثة عشر فصلا ❦

❦ الفصل الاول في مواقع إن وفوائدها ❦

وهي أربعة . الاولى انها تربط الجملة الثانية بالاولى وبسببها يحصل التأليف بينهما حتى كان الكلامين قد أفرغا لإفراغا واحدا ولو اسقطها كان الثاني نائبا عن الاول كقول بشار

بكرأ صاحبي قبل المجير * ان ذاك النجاح في التبكير

ولو قلت بكرأ صاحبي قبل المجير فذاك النجاح في التبكير بطلت المناسبة التي كانت حاصلة والالفة التي كانت موجودة . وهذا الضرب كثير في التنزيل كقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم) وقوله أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ان ذلك من عزم الامور) وقوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) * ومن أبين ذلك قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون . وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله تعالى (وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم) واشباه ذلك كثيرة

واعلم انك متى أسقطت ان من الجملة التي أدخلتها عليها فان كانت الجملة

الثانية انما تذكر لظهار فائدة ما قبلها احتيج فيها الى القاء والا فلا مثال
الاول قوله * ان ذاك النجاح في التذكير * فالترض منه أنه بين المعنى في
قوله بكرا وان يحتج لنفسه في الامر بالتذكير وكذلك قوله تعالى (ان زلزلة
الساعة شيء عظيم) بيان للمعنى في قوله (يا أيها الناس اتقوا ربكم) وكذا قوله ان
صلاتك سكن لهم بيان للمعنى في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء لهم *
ومثال ما لا يكون كذلك قوله تعالى (ان المتقين في مقام أمين) وقوله (انه
هذا ما كنتم به تمترون)

ومعلوم انك لو قلت ان هذا ما كنتم به تمترون فالتقون في جنات
وعيون لم يكن كلا ما تاما . وكذا قوله ان الذين سبقت لهم منا الحسنى لم تجد
لادخالك القاء فيه وجها . وكذا قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين
والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) جملة
الذين آمنوا اسم ان وما بعده معطوف عليه وقوله ان الله يفصل بينهم يوم
القيامة جملة في موضع الخبر ودخول القاء فيها محال لان الخبر لا يعطف على
المبتدأ . ومثله (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع أجر من
أحسن عملا)

الفائدة الثانية انك ترى لضير الامر والشان في الجملة الشرطية منها
من الحسن واللفظ ما لا تراه اذا هي لم تدخل عليه كقوله تعالى (انه من
يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين) وقوله انه من يحاددا الله (وقوله
انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب) وقوله (انه لا يفلح الكافرون) وقوله
(فانها لا تعمى الابصار) (فان قلت) اوليس قد جاء ضمير الامر والشان
مبتدأ به من غير ان في قوله تعالى (قل هو الله أحد) (فنقول) الدعوى

إنها لا تجيء في الجملة الشرطية الامع ان وأيضاً قيل في قل هو الله أحد
إن هو ليس بضمير الامر والشان

القائدة الثالثة أنها تبي النكرة وتصلحها لأن يحدث عنها كقوله *
ان شواء ونشوة * حبب البازل الامون * فترى حسنها وصحة المعنى معها ولو
جئت بها من غير ان فقلت شواء ونشوة لم يكن كلاما

واعلم انه لو كانت النكرة موصوفة كانت لذلك أصلح كقوله
ان دهرها يلم شلى بسعدي * لزمان يهيم بالاحسان
ليس يخفى انه وان كان يستقيم ان يقول دهر يلم شلى بسعدي ودهر صالح
الا أنه ليس الحالان سواء

القائدة الرابعة انها اذا كانت في الجملة فقد تنفى عن الخبر تقول ان مالا وان
ولدا أي ان لهم مالا فالضر هو لهم ويقول للرجل للرجل الناس إلب عليكم
هل لكم أحد فيقول ان زيدا وان عمرا أي لنا قال الاعشى
ان محلا وان مرتحلا * وان في السفر اذ مضوا مهلا
ولو أسقطت ان لم يجز حذف الخبر فان قلت مال وعدد ومحل ومصر تحل لم
تقل شيئا مفيدا

(الفصل الثاني) في حكاية قول المبرد في أن روي ابن الانباري ان الكندي
المتناسف ركب الي المبرد وقال اني أجد في كلام العرب حشوا فقال المبرد في أي
موضع فقال أجد العرب يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم
ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد فقال المبرد بل المعاني مختلفة
لاختلاف الالفاظ فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه . وقولهم ان عبد الله
قائم جواب عن سؤال سائل . وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار

منكر لقيامه فما أثار المتفلسف جواباً

واحتج الشيخ لصحة قوله بأنها إنما تذكر جواباً لسؤال سائل بأن قال
 أنا رأيتهم قد أئزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو والله
 إن زيدا منطلق ويدل عليه من التنزيل قوله تعالى (ويسألونك عن ذي القرنين
 قل سأنتلو عليكم منه ذكرا أنا مكناله في الارض) وكقوله في أول السورة
 (نحن نقص عليك نبأهم بالحق أنهم فتية آمنوا بربهم) وقوله (فإن عصوك
 فقل اني بريء الآية) وقوله (اني نهيت أن أعبد الذين تدعون من دون الله)
 وقوله (اني أنا النذير المبين) واشباه ذلك مما يعلم أنه يدل على أمر النبي
 صلى الله عليه وسلم بأن يجيب الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه وعليه
 قوله تعالى (فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين) الآية والمعني فأتياه
 فاذا قال لكم ما شأنكم فقولا انا رسول رب العالمين وقوله (وقال موسى
 يافرعون اني رسول من رب العالمين) وكذلك قوله في قصة السحرة (انا الي
 ربنا منقلبون) اذ من الظاهر انه جواب فرعون عن قوله آمستم له قبل أن
 آذن لكم

ثم قال الشيخ والتحقيق انها للتأكيد واذا كان جواب الخبر بامر ليس
 للمخاطب ظن في خلافه فلا يحتاج هناك الى ان وانما يحتاج اليها اذا كان
 للسامع ظن في الخلاف ولذلك تراها تزداد حسنا اذا كان الخبر بامر بعيد
 مثله كقول أبي نواس

عليك باليأس من الناس * ان غني نفسك في اليأس

فانما حسن موقعها لان الغالب ان الناس لا يحملون أنفسهم على اليأس
 ومن لطيف مواقعها أن يدعي علي المخاطب ظن لم يظنه ولكن يراد

أن يقال حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك كقوله

جاء شقيق عارضا رحمه * ان بني عمك فيهم رماح

أي بحيث هكذا مدلا بنفسه وشجاعته دليل على اعتقاده أنه لا يقوم له أحد حتى ظن أنه ليس مع أحد منا ربح يدفعه به فثبت أنه جواب سائل يظن في المسئول عنه أنه على خلاف ما يذكره المحيب

وأما جعلها مجموعة مع اللام جوابا للمنكر في قولك ان زيدا لقائم فبيد لانه اذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة الى التأكيد أشد . وكما يحتمل أن يكون الانكار مع السامع يحتمل أيضاً أن يكون من الحاضرين واعلم انها قد تجي اذا ظن المتكلم في الذي وجد أنه لا يوجد مثل قولك للشيء الذي يراه المخاطب ويسمعه ان كان من الامر ماري وانه كان مني احسان فقابلني بالسوء فكانك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت وتبين الخطأ في الذي توهمت وعليه قوله تعالى حكاية عن مريم (قالت رب ان وضعتا نثي والله أعلم بما وضعت) وكذلك قوله حكاية عن نوح صلى الله عليه وسلم (قال رب ان قومي كذبون)



﴿ الفصل الثالث في مواضع استعمال انما ﴾

اعلم ان موضوع انما على أن يجيء الخبر في أمر لا يدفع المخاطب صحته أو ما ينزل هذه المنزلة * مثال الاول قوله تعالى (انما يستجيب الذين يسمعون) وقوله (انما تنذر من اتبع الذكر) وقوله (انما أنت منذر من يخشاها) كل ذلك تذكير بامر معلوم لان كل واحد يعلم انه لا يستجيب الا من يعلم ويسمع ما يقال له وكذلك الانذار انما يؤثر مع من يؤمن بالله .

ومثال الثاني قول الشاعر

انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء
ادعي في كوث المدوح بهذه الصفة انه امر معلوم للكل على عايتهم اذا
مدحوا أن يدعوا أنهم ماذكروا المدوح الا بما لا ينكره أحد . ومنه قوله
تعالى حكاية عن اليهود (واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا انما نحن
مصلحون) المعنى انهم يدعون أن كونهم مصلحين أمر ظاهر معلوم ولذلك
أكد الامر فى تكذيبهم والرد عليهم فجمع بين ألا التى للتنبيه وان التى هى
للتأكيد فقال (ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)



﴿ الفصل الرابع فى الخبر بالنفي والاثبات ﴾

وهو نحو قولهم ما هو الا كذاب وان هو الا كذاب انما يستعمل فى
الامر الذى ينكره المخاطب أو ما ينزل هذه المنزلة واذا كان كذلك فلا يصح
استعمال هذه العبارة فى الامر الظاهر فلا تقول للرجل الذى رققه على أخيه
وتنبه للذى يجب عليه من صلة الرحم ما هو الا أخوك * فأما نحو انما مصعب
شهاب فيصلح ما مصعب الا شهاب لان ذلك ليس أمراً بينا فى نفسه بل
بحسب دعوى الشاعر فجاز استعمال ذلك فيه ولكنه يخرج المدح حيثئذ عن
أن يكون على حد المبالغة من حيث لا تكون قد ادعت فيه كونه معلوماً
بيناً * واذا عرفت ذلك فنقول

مثال الأول اذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت ما هو الا زيد لم
تقله الا وصاحبك يتوهم انه غير زيد ويحذف فى انكاره زيد * ومثال الثانى
قوله عز وجل (ان أتمم الأبشر مثلنا) فالبشرية معلومة لكن جاء الكلام

بأن والا دون انما لان الكفار جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قدأخرجوا
 أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم ولما كان كذلك أخرج اللفظ مخرجه عند
 ما يراد اثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعى خلافه ثم جاء الجواب من الرسل
 الذي هو قوله (قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشر مثلكم) بأن والا لأن حكم من
 ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يبيد كلام الخصم على
 وجهه ويحكيه كما هو فاذا قلت للرجل من شأنك كيت وكيت فيقول نعم
 من شأنك كيت وكيت ولكن لا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت انه يلزمني
 فالرسل كأنهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم فكما قلتم ولسنا ننكر
 ذلك ولا نجبهله ولكن ذلك لا يمنعنا أن يكون الله قد من علينا واكرمنا
 بالرسالة

وأما قوله سبحانه (قل انما انا بشر مثلكم) فجاء بانما لانه ابتداء
 كلام قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يبلغه اليهم ويقوله معهم ولما لم
 يكن جوابا لكلام سابق كما في الآية الاولى لا جرم جاء بانما * وكذلك
 قوله (ما أنت بمسمع من في القبور ان أنت الا نذير) انما جاء بالنفي والاثبات
 لانه لما قال وما أنت بمسمع من في القبور كان المعنى فيه أن يقال للنبي صلى
 الله عليه وسلم انك لا تستطيع أن تحول قلوبهم مما هي من الالباء ولا تملك
 أن توقع الايمان في نفوسهم مع اصرارهم على كفرهم * والايق بهذا الخطاب
 أن يجعل المخاطب به بمنزلة من ظن انه يملك ذلك ولا يعلم انه ليس في وسعه
 الا الانذار والتحذير فاخرج اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من يشك
 فقل ان أنت الا نذير * ومثله قوله سبحانه (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا
 ضرا الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني

﴿ الفصل الخامس في فائدة انما وذكر المبارات التي تقرب ﴾

« فائدتها منها ووجه الفرق بينهما »

(فائدة) هذا الحرف تخصيص الحكم بالذكور • ويستعمل في هذا التخصيص عبارات ثلاث (الاولى) جاءني زيد لا عمرو (الثانية) انما جاءني زيد (الثالثة) ما جاءني الا زيد ومما فيها متقاربة

والفرق بين المبارتين الاوليين ان قولك انما جاءني زيد يعقل عنه ايجاب القمل ونفيه عن غيره دفعة واحدة وليس الامر كذلك في جاءني زيد لا عمرو انما تقوله اذا لم يكن شبهة في انه جاء جاء وانه ليس هناك جائيان وانما الشبهة في ان ذلك الجائي الواحد زيد أو عمرو فتقول جاءني زيد لا عمرو أي ذلك الواحد الذي عرفت انه جاءني فهو زيد لا عمرو فدلالته الاولى ليست على نفي الشريك بل على اثبات التخصيص وأما نفي الشريك فيعلم منه على طريق اللزوم وهذا بعينه هو المفهوم من قولك انما جاءني زيد لانه اذا عرف انه جاءك انسان واحد فقط ثم ظن أن ذلك الجائي عمرو فتقول انما جاءني زيد ويكون غرضك تخصيص ذلك المجيء بزيد وليس الغرض مطلق نفي الشريك

وأما اذا قلت ما جاءني الا زيد فاعلم انها باصل الوضع تفيد نفي الشريك ولكنها قد تقام مقام انما في افادة التخصيص مثل قولك للرجل الذي يرتجى انك قلت قولا ثم قلت بخلافه ما قلت الآن الا ما قلته قبل وعليه قوله تعالى (ما قلت لهم الا ما أمرتني به) ليس المعني اني لم أزد علي

مأمرتي به شيئاً ولكن المعنى لم أَدعْ مأمرتي به أن أقوله لهم * والذي يدل على أنها موضوعة في الاصل لنفي التشريك أنه لا يصح أن يقال ما زيد الا قائم لا قاعد . ويصح أن يقال إنما زيد قائم لا قاعد . وليس السبب فيه الا أن قولك ما زيد الا قائم يفيد أنك نفيت عنه كل صفة تنافي القيام فيندرج فيه نفي التعود فاذا قلت بعده لا قاعد كان تكراراً وهو غير جائز لان لا العاطفة موضوعة لان يتقى بها ما أوجب للاول لالأن يباد نفي مانقي أولاً وأما صيغة إنما فهي بأصل وضما تدل على تخصيص الحكم بالذكر وأما نفي الشركة فليس ذلك نفس مفهومها بل لازماً من لوازمها * وليس حال ما يدل عليه النفي بوضعه كحال ما يدل عليه بطريق اللزوم فان قولنا زيد هو الجائي يفيدنا ان هذا المجيء لم يكن من غيره ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بلا العاطفة حتي تقول زيد هو الجاءى لاعمر وثبت أن قولنا ما جاءني الا زيد دلالة على نفي التشريك أقوى من دلالة على إثبات التخصيص وان قولك إنما جاءني زيد دلالة على إثبات الاختصاص أقوى من دلالة على نفي التشريك

واعلم ان حكم غير حكم الآ فاذا قلت ما جاءني غير زيد احتمل ان يكون المراد نفي أن يكون قد جاء معه انسان آخر وان يكون المراد تخصيص الحكم بالذكر

﴿ الفصل السادس في حكم الجملة المشتملة على المنصوب ﴾

(اذا دخلت فيها صيغتا ما والا)

اذا دخلت صيغتما والا على الجملة المشتملة على المنصوب كان المقصود

بالذكر حكم ما اتصل بالآ متأخرا عنه . ثم لا اما ان يكون متقدما على المرفوع والمنصوب معا أو على أحدهما . فان كان متقدما على أحدهما فالرفوع كقولك ماضرب عمرا لا زيد فيكون المرفوع هو المقصود بالذكر . أو على المنصوب كقولك ماضرب زيد لا عمرا فيكون المنصوب هو المقصود بالذكر وذلك لان الفاعل والمفعول لا بد وان يكون ذكر أحدهما أهم من ذكر الآخر ولا بد وان يكون ذلك الأهم ما تعلق به الا اذا أخرت الفاعل والمفعول جميعا عن الا فالاختصاص بالذكر لما يلي الا منها فاذا قلت ماضرب الا عمرو زيدا كان الاختصاص حيثئذ للفاعل وكأنك قلت الضارب عمرو لا غير . واذا قلت ماضرب الا زيدا عمرو كان الاختصاص للمفعول وكان المعنى انك قلت المضروب زيد لا غيره

واعلم ان تقديم الا على المرفوع والمنصوب نادر والسبب فيه انك اذا قلت ماضرب زيدا لا عمرو كان غرضك بيان اختصاص عمرو بضرب زيد لا بالضرب على الاطلاق وذلك يقتضى ان يتعدى الفعل الى المفعول قبل ذكر الفاعل لأن السامع لا يعلم ان مرادك تخصيص الفاعل بالفعل المعدي الي ذلك المفعول الا اذا صرح بذلك التمدى فاذا ذكرته غير معدي فقلت ما ضرب الا عمرو كان المعنى يقع في نفس السامع انك أردت أن تخصه بالضرب المطلق وانه ليس هنا مضروب الا وضاربه عمرو

(الفصل السابع في ان حكم المفعولين ما ذكرناه)

تقول لم اكس الا زيدا جية فيكون المعنى انه خص زيدا من بين الناس بكسوة الجبة . وان قلت لم اكس الا جية زيدا كان المعنى انه خص الجبة من

أصناف الكسوة وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جار
ومجرور كقول الحميري

لو خير المنبر فرسانه * ما اختار الا منكم فارسا
الاختصاص في منكم دون فارسا ولو قلت ما اختار الا فارسا منكم صار
الاختصاص في فارسا

﴿ الفصل الثامن في حكم المبتدأ والخبر أيضاً ﴾

تقول ما زيد الا قائم فيكون المراد تخصيص القيام من بين سائر
الاصناف المنافية للقيام التي يتوهم كون زيد عليها بدلا عن القيام مثل الجلوس
والاضطجاع والالتكاء . وتقول ما قائم الا زيد فيكون المراد تخصيص زيد
بالقيام دون من حضره من سائر الاشخاص

﴿ الفصل التاسع في تحقيق هذه الاحكام في انما ﴾

كما عرفت ان الاختصاص مع الايقع في المتأخر سوا كان فاعلا أو
مفعولا فكذلك الاختصاص في انما يقع في المتأخر فاذا قلت انما ضرب زيدا
عمرو كان الاختصاص في الضارب واذا قلت انما ضرب عمرو زيدا كان
الاختصاص في المضروب . وعليه قوله تعالى (انما يخشى الله من عباده
العلماء) فانه لما كان الغرض بيان المرفوع وهو أن الخاشعين هم العلماء لا جرم
تأخر عن المنصوب ولو أخر المنصوب لصار المقصود بيان الخشي منه ويتغير
المعنى وظاهر أن الاول أهم وعليه قول الفرزدق أيضا

انا الذائد الحامي الزمار وانما * يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي
لان غرضه ان يخص المدافع بأنه هو لا غيره لا المدافع عنه . ولو قال انما

أدفع عن احسابهم توجه التخصيص الى المدافع عنه ويصير كما اذا قال وما
أدفع الا عن احسابهم والله أعلم

﴿ الفصل العاشر في أن حكم المبتدأ والخبر بعد انما كذلك ﴾

ان تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ لكان الاختصاص
له وان قدمته على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان له للمبتدأ تقول انما
هذا لك فيكون الاختصاص في لك بدلالة أنك تقول انما هو لك لا لنيرك
وتقول انما لك هذا فيكون الاختصاص في هذا بدلالة أنك تقول انما لك
هذا لا ذاك وعليه قول الله تعالى (فانما عليك البلاغ وعلينا الحساب)
وقوله (انما السبيل على الذين يستأذنونك) فان من الظاهر ان الاختصاص
في الآية الاولى للمبتدأ الذي هو البلاغ والحساب دون الخبر الذي هو عليك
وعلينا * وفي الآية الثانية في الخبر الذي هو على الذين يستأذنونك لا على المبتدأ
الذي هو السبيل

﴿ الفصل الحادي عشر في حكم آخر من أحكام انما ﴾

اذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصح الا من المذكور كالتذكير الذي يعلم
أنه لا يكون الا من أولى الالباب لم يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما
لا يختص بالمذكور ويصح من غيره فلا يحسن أن تقول انما يتذكر أولو
الالباب لا الجهال كما يحسن أن تقول انما يجيئ زيد لا عمرو ثم ان النفي فيما
يجي فيه النفي يتقدم تارة ويتأخر أخرى مثال التأخير ما تراه في قولك انما
يجي زيد لا عمرو وقوله تعالى (انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) ومثال التقديم

قَوْلِكَ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَمَّا جَاءَنِي عَمْرُو وَهَذَا مِمَّا أَنتَ تَعْلَمُ بِهِ مَكَانَ الْفَائِدَةِ فِيهَا
فَأَنَّكَ تَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّكَ لَوْ لَمْ تَدْخُلْهَا وَقَلْتَ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَجَاءَنِي عَمْرُو لَكَانَ
الْكَلَامُ مَعَ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُمَا جَاءَاكَ جَمِيعًا وَإِذَا أَدْخَلْتَهَا كَانَ الْكَلَامُ مَعَ مَنْ
ظَلَطَ فِي الْجَائِي وَظَنَّ أَنَّهُ كَانَ زَيْدًا لَا عَمْرًا وَيَبْطُلُ بِهِ ظَنُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ
لَيْسَ فِي انْضِمَامِ مَا لِي أَنْ فَائِدَةً أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُهَا لِأَنَّكَ لَوْ قَلْتَ مَا جَاءَنِي
زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرًا جَاءَنِي لَمْ يَمُتَلِ مِنْهُ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّ الْجَائِي عَمْرُو لَا زَيْدٌ بَلْ
يَكُونُ دُخُولُ أَنْ كَالشَّيْءِ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ

﴿ الفصل الثاني عشر في حسن موقعها ﴾

أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ وَجَدْتَهَا أَقْوَى مَا يَكُونُ إِذَا كَانَتْ لَا يَرَادُ بِالْكَلَامِ
الَّذِي بَعْدَهَا نَفْسُ مَعْنَاهُ وَلَكِنَّ التَّعْرِيفَ بِأَمْرٍ هُوَ مُقْتَضَاهُ نَحْوُ أَنَا نَعْلَمُ
أَنَّهُ لَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ قَوْلِهِ (أَمَّا يَتَذَكَّرُ أَوَّلُوا الْأَلْبَابِ) أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُونَ
ظَاهِرَ مَعْنَاهُ وَلَكِنْ أَنَّ يَذَمُّ الْكُفَّارَ وَيُقَالُ لَهُمْ أَنَّهُمْ مِنْ فِرَاطِ الْعِنَادِ
فِي حُكْمٍ مِنْ لَيْسَ بِذِي عَقْلٍ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَمَّا أَنْتَ مَنْذُورٌ مِنْ
يُخْشَاهَا) وَقَوْلُهُ (أَمَّا تَنْذِرُ الَّذِينَ يُخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ) وَالتَّقْدِيرُ أَنَّ مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ
هَذِهِ الْحُشْيَةُ فَهُوَ كَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أُذُنٌ تَسْمَعُ وَقَلْبٌ يَعْقِلُ فَلَا نَذَارَ مَعَهُ كَلَّا إِذَا
وَالْمَجِبُ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ الَّذِي ذَكَرْتُ لَا يَحْصُلُ مِنْ دُونِ أَنَّهَا فَلَوْ قَلْتَ
يَتَذَكَّرُ أَوَّلُوا الْأَلْبَابِ لَمْ يَحْصُلْ هَذَا الْغَرَضُ وَالسَّبَبُ فِيهِ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ
أَمَّا وَقَعَ لِأَنَّ مَنْ شَأْنُ أَنَّ يُضْمِنَ الْكَلَامُ مَعْنَى النَّقْيِ مِنْ بَعْدِ الْإِثْبَاتِ
وَالْتَصْرِيحِ بِامْتِنَاعِ التَّذَكُّرِ مَنْ لَا يَعْقِلُ وَإِذَا أُسْقِطَ مِنَ الْكَلَامِ قَلِيلٌ يَتَذَكَّرُ
أَوَّلُوا الْأَلْبَابِ كَانَ مُجَرَّدَ وَصْفٍ لِأَوَّلِي الْأَلْبَابِ بِأَنَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ

معني نفى التذكّر ممن ليس منهم ومحال ان يقع تعريض شيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه فالتعريض بمثل أعني بان يقول يتذكر أولوا الالباب باسقاط انما لو وقع انما يقع بمدح انسان بالتيقظ وبأنه فعل ما فعل وتنبه لما تنبه لمقله وحسن تمييزه كما يقال كذلك يفعل العاقل وهكذا يفعل الكريم

﴿ الفصل الثالث عشر في قوله تعالى لم يكدرها ﴾

ذكر المفسرون في معناه انه لم يرها ولم يكدرها وتحقيقه ان الذي يقتضيه اللفظ اذا قيل لم يكدر يفعل وما كاد يفعل هو انه لم توجد مقارنة الفعل لان كاد لقرب الفعل من الوقوع فنفيه نفى لهذا القرب ومن المعلوم أن نفى القرب من الوقوع لا يدل على الوقوع وقوله تعالى (ما كادوا يفعلون) لا يدل على وقوع الفعل لولا ما سبق ذكره من قوله (فذبّحوها) فعلى هذا متى لم يكن في الكلام ما يدل على الوقوع كان الذي يفيد الظاهر نفى الوقوع ونفى القرب منه وقول ذي الرمة

اذا غير الهجر المحين لم يكدر * وسييس الهوى من حب مية يبرح

معناه ان براح محبتها لم يقارب الكون فضلا عن أن يكون

﴿ الباب السادس في أربعة فصول متفرقة خاتمة الكتاب ﴾

﴿ الفصل الاول في وجه الاعجاز في سورة الكوثر ﴾

لما رآه العلامة في ذلك رسالة وأنا أذكر حاصل ما فيها في هذا الموضع قوله تعالى « انا أعطيناك الكوثر » فيه ثمان فوائد (الفائدة الاولى) انه يدل على عطية كثيرة مستندة الى معط كبير ومتى كان ذلك كانت النعمة

عظيمة وأراد بالكوثر أولاده الي يوم القيامة من أمته * جاء في قراءة عبد الله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهو أبوهم وأزواجه أمهاتهم وأيضاً ما أعطاه الله في الدارين من مزايا الأثرة والتقديم والثواب لم يعرف كنهه الا الله. ومن جملة الكوثر ما اختصه به من النهر الذي طينه المسك ورضراضه التوم. وعلى حافظه من أواني الذهب والفضة مالاتماده النجوم (الثانية) انه بني الفعل على المبتدأ فدل على الخصوصية وتحقيقه ما يبتاني باب التقديم والتأخير ان تقديم المحدث عنه أكد لا ثبات الخبر (الثالثة) انه جمع ضمير المتكلم وهو يشمر بمظم الربوبية (الرابعة) انه صدر الجملة بحرف التوكيد الجاري مجري القسم (الخامسة) انه أورد الفعل بلفظ المضي دلالة على ان الكوثر لم يتناول عطاء العاجلة دون عطاء الآجلة دلالة على ان المتوقع من سيب الكريم في حكم الواقع (السادسة) جاء بالكوثر محذوف الموصوف لان المثبت ليس فيه ما في المحذوف من فرط الابهام والشياع. والتناول على طريق الاتساع. (السابعة) اختار الصفة المؤذنة بالكثرة ثم جاء بها مصروفة عن صيغتها (الثامنة) أتى بهذه الصيغة مصدرة باللام المعرفة لتكون لما يوصف بها شاملة. وفي اعطاء معنى الكثرة كاملة. ولما لم تكن للمعهود وجب أن تكون للحقيقة وليس بعض أفرادها أولى من بعض فتكون كاملة وقد دخل فيه الجواب عن كونه غير معقب ابناً لأن بقاء الابن بعده لا يخلو عن أسرین. اما أن يجعل نبيا وذلك محال لكونه خاتم الانبياء. أو لا يجعل نبيا وذلك يوهم انه خلف سوء فصيلين عن تلك الوصمة بما أعطي من الخير الكثير وهو حصول الغرض المتعلق بهم مع انتفاء الوصمة اللازمة لو كانوا ولم يكونوا أنبياء * وقوله عز وجل « فصل لربك وانحر » فيه ثمان فوائد (الاولى) فاء التمهيد

هنا مستمارة من معنى التسيب لمئين (أحدهما) جعل الانعام الكثير سبباً للقيام بشكر النعم وعبادته (وثانيهما) جعله سبباً لترك المبالاة بقول العدو فان سبب نزول السورة ان العاص بن وائل قال ان محمد اصبور^(١) فشق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأزل الله هذه السورة (الثانية) قصده باللامين التعريض بدين العاص واشباهه ممن كانت عبادته ونحوه لغير الله وتثبيت قدمي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصراط المستقيم واخلاصه العبادة لوجه الكريم (الثالثة) أشار بهاتين العبادتين الى نوعي العبادات أعنى بهما الاعمال البدنية التي الصلاة امامها. والمالية التي نحر البدن سنامها (الرابعة) التنبيه على ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الاختصاص بالصلاة حيث جعلت لعينيه قرّة ونحر البدن التي كانت همته فيه قوية «روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه اهدى مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل في أنفه برة من ذهب (الخامسة) حذف اللام الاخرى لدلالته عليها بالاولي (السادسة) مراعاة حق التسجيع الذي هو من جملة صنعة البديع اذا ساقه قائله مساقاً مطبوعاً. ولم يكن متكلفاً ولا مصنوعاً. (السابعة) انه قال لربك وفيه حسنان. وروده على طريق الالتفات. التي هي أم من الامهات. وصرف الكلام عن لفظ المضمر الى لفظ المظهر وفيه اظهار لكبرياء شانه. وابانة لغزة سلطانه. ومنه أخذ الخلقاء قولهم يأمرك أمير المؤمنين بكذا * وعن ممرضى الله عنه انه حين خطب الازدية الى أهلها قال خطب اليكم سيد شباب قریش مروان بن الحكم وسيد أهل المشرق جرير بجيلة ويخطب اليكم أمير المؤمنين عن نفسه (الثامنة) علم بهذا ان من حق العبادة أن يخص العباد بها ربهم ومالكهم وعرض بخطاء من

(١) الصبور سفي يثبت في ساق النخلة لا يثمر شيئاً اهـ

عبد مربوباً وترك عبادة ربه * وقوله تعالى (ان شئت) فيه خمس فوائد *
 (الاولى) علل الامر بالاقبال على شائته وترك الاحتفال بشائته على سبيل
 الاستئناف الذي هو جنس حسن الموقع وقد كثرت في التنزيل مواقفه *
 (الثانية) ويتجه ان تجعلها جملة للاعتراض مرسله ارسال الحكمة لحاتمة
 الاغراض كقوله تعالى (ان خير من استأجرت القوى الامين) وعني بالشاني
 المعاص بن وائل (الثالثة) انما ذكره بصفته لا باسمه ليتناول من كان في
 مثل حاله في كيدته لدين الحق (الرابعة) صدر الجملة بحرف التوكيد وفيه انه
 لم يتوجه بقيله الى الصدق ولم يقصد به الافصاح عن الحق ولم ينطق الا عن
 الشئان الذي هو قريب البغي والحسد . وعن البغضاء التي هي نتيجة الغيظ
 والحرد . ولذلك سمي بما ينبغي عن المقت الاشد (الخامسة) جعل الخبر معرفة ليم
 البتر للعدو الشاني حتي كأنه الجمهور . الذي يقال له الصنبور * ثم هذه السورة مع
 علو مطلعها . وتمام مقطعها . واتصافها مما هو طراز الامر كله من عجيبها
 مشحونة بالنكت الجلائل . مكنزة بالمحاسن غير القلائل فهي خالية من تصنع
 من يتناول التنكيت . وتعمل من يتعاطى التبكيت



﴿ الفصل الثاني ﴾

في وجه الحكم في المتشابهات ذكر القاضي في ذلك خمسة أوجه
 (الاول) ان المتشابه اذا كان مقرونا بالحكم كان ادعى لسائر أهل المذاهب
 الي النظر في القرآن لانهم متي ظنوا وجود ما ينصرون به أقوليلهم كان نظرهم
 فيه أقوى فيكون ذلك داعية للحق الي انشراح الصدور وللمبطل الي أن
 يتأمل كثير افيزول عن باطله وان كان جميعه محكما لم يكن يحصل هذا (الوجه

الثاني) وهو أن كون القرآن مشتملاً على الحكم والمتشابه يقتضى ان الناظر فيه والمتدبر له اذا نظر بما ظاهره التشبيه وبما يدل على التوحيد ان ينظر في أدلة العقول ليميز بين الحكم والمتشابه * الثالث انه عند النظر في ذلك ربما ذكر العلماء وتعرف منهم ما أشكل عليه وما دعا الي ذلك أولي مما يقتضى العدول عنهم لأن هذا كرتهم تكشف عن الحق (الرابع) ان كونه كذلك أبعد عن طريقة التقليد الى طريقة النظر لانه اذا وجد القرآن مختلفاً لم يكن بأن يقلد الحكم أولي من المتشابه فيخرج الى الرجوع الى الدلالة ولو كان الجميع محكماً لكان أقرب الى الاشكال على ظاهره (الخامس) انه سبحانه علم ان الصلاح ان يزداد نظرم وتأملهم ويتمبوا في معرفة الحق خواطرم

﴿الفصل الثالث﴾

(في الجواب مما قاله بعض الملحد من ان في القرآن تناقضاً)
اعلم ان الكلامين انما يتناقضان اذا تضمن أحدهما نفى ما أثبتته الآخر أو أثبات ما ينفيه وقد علمنا أنه ليس في كتاب الله تعالى ما هذه حاله فان ادعي مدع ما هذا حاله بينا فساد قوله ومتى قال في القرآن ما يقتضى ظاهره التناقض لكن يحتمل غيره قيل يجوز أن يكون المراد مالا يتناقض لان قوله تعالى (الله نور السموات والأرض) اذا احتمل ان يكون المراد به المنور فكيف يحكم بكونه مناقضاً مثل نوره بل يجب ان يستدل بقوله مثل نوره على أن المراد بالأول هو المنور. ومتى قال القائل في قوله ليس كمثل شيء انه يتناقض لأن دخول الكاف عليه يقتضى اثبات المثل والنفي يقتضى ضده قلنا له الواحد منا اذا أراد أن يؤكد المثل في الاثبات والنفي ادخل فيه الكاف فيقول ليس كمثل

زيد جواد ولا شجاع فيكون المبلغ من حذف الكاف وهو بين أن الوجه الذي به طعنوا في القرآن مما يعظم شأنه وقد ذكر ابن الراوندي آيات زعم أنها متناقضة والشيخ أجاب عنها فلنذكر بعض ذلك ليستدل به على جهل المعارض وركاكة عقله زعم أن قوله تعالى (وما تختلفوا الأمان بعد ما جاءكم العلم بغيا بينهم) مناقض لقوله (وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا) وقوله (أولئك الذين طبع الله على قلوبهم)

فأجاب الشيخ بأن المراد بالعلم في الآية الأولى القرآن والأدلة دون العلم في نفسه لأنه تعالى أطلق العلم ولم يقيد به وقد تسمى الحجة علما والكتاب علما يقال علم أبي حنيفة وعلم الشافعي وإذا احتمل ذلك زال التناقض (ومنها) أن قوله تعالى (ومن يضلل الله فإله من ولي من بعده) ينقض قوله تعالى (زين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم) فأحدي الآيتين يقتضي أن لا ولي للكفار والثانية تقتضي أن لهم وليا وأجاب الشيخ بأن قوله فإله من ولي المراد به في الآخرة عند اضلال الله لهم بالمقوبة وأراد بقوله (فهو وليهم اليوم) في الدنيا وتقييده بذكر اليوم يدل على ذلك وأيضا أن كان المراد في وقت واحد لم يتناقض لأن المراد فما لهم من ولي ينفع ويضر وكون الشيطان لهم وليا لا يقتضي أن ينفع ويضر (ومنها) ما ادعاه من أن قوله (إن كيد الشيطان كان ضعيفا) ينقض قوله (استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله) وقوله (زين لهم الشيطان أعمالهم فصدمهم عن السبيل) فزعم أن من يستحوذ عليه وعلى قلبه ويصده عن دينه كيف يكون ضعيفا. أجاب الشيخ أن المراد أن كون كيد الشيطان ضعيفا أنه لا يقدر على أن يضر وإنما يوسوس ويدعو فقط فإن أتبع لحقت المضرة والافحالة على ما كانت فهو بمنزلة فقير

يوسوس لثني في دفع ماله اليه وهو يقدر على الامتناع فان دفعه اليه فليس ذلك في
 لقوة كيد العقير لكن لضعف رأي المالك (ومنها) ما ادعاه من تناقض قولهم
 تعالى (ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة أيام) وقوله (قلنا
 أنكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتعملون له اندادا ذلك رب أن
 العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها الي قوله فقضاهن سبع سموات في يومين بعد
 وزعم ان ذلك إذا عد زاد على الستة لانه ذكر أنه خلق الارض في يومين وقدر في
 أقواتها في أربعة أيام وقضاهن سبع سموات في يومين وذلك يبلغ ثمانية أيام وأجبه فيها
 الشيخ انه تعالى اراد به قوله قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين
 الى قوله وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام مع اليومين المتقدمين ولم يرد بذلك بعد
 الاربعة غير ما تقدم ذكره وهذا كما يقول التصحيح سرت من البصرة ا الله
 بعدد في أربعة أيام وجزت الي الكوفة في أربعة عشر يوما ولا يريد سوى هذا
 العشرة بل يريد مع العشرة ثم قال تعالى (فقضاهن سبع سموات في يومين) و
 وأراد سوى الاربعة وهذا اذا حصل لم يكن مخالفا لقوله تعالى خلق السموات والارض
 والارض وما بينهما في ستة أيام قال ومنها قوله تعالى (الذي خلق لكم ما في الارض
 جميعا ثم استوى الي السماء فسواهن سبع سموات) وقوله (أنتم أشد
 خلقا أم السماء بناها رفع سمكها فسواها وأغطش ليلها وأخرج ضحاها
 والارض بعد ذلك دحاها) فزعم أن الآية الاولى تقتضي أن يكون خلق
 الارض قبل خلق السموات وفي الثانية يوجب أن خلق السموات قبل خلق
 الارض أجاب الشيخ أنه تعالى أخبر أن الارض بعد ذلك دحاها وقد كان
 خلقها من قبل فانما أراد بقوله دحاها انه بسطها فقد كان تعالى خلقها
 لا مبسوطة قبل خلق السماء ثم بسطها بعد خلق السماء فهذا القدر كاف في

تثنيه على جهل المعترض وسخافة عقله وقلة تأمله

الفصل الرابع في بيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التكرار والتطويل
اعلم ان عادة الفصحاء جارية بأنهم يكررون القصة الواحدة في مواضع
غراض مختلفة تتجدد في المواضع وذلك من الفضائل لا من المعائب وانما يعاب
تكرار اذا كان في الموضع الواحد والله تعالى انما أنزل القرآن على رسوله في
ث وعشرين سنة حالاً بعد حال وقد علم من حاله انه كان يضيق صدره لما
لهم من الكفار فكان تعالى يسليه بما ينزله عليه من أقاصيص من تقدم من الأنبياء
لمزيد ذكره بحسب ما يعلمه من الصلاح ولهذا قال سبحانه (ولأن نقص عليك
عن أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) وأيضاً فلان ظهور الفصاحة ومزيتها في
قصة الواحدة اذا أعيدت أبلغ منها في القصص المتغيرة فهذا هو الفائدة في
تكرار من كتاب الله من قصة موسى وفرعون وسائر الأنبياء وأما ما تكرر
في سورة الرحمن من قوله (فبأي آلاء ربكما تكذبان) فليس بتكرار لانه سبحانه
ذكر نعمة بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا القول وانما غنى بالتثنيه الجن والانس
بمعلوم ان الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعم
أخرى وان كان اللفظ واحداً

(فان قيل) فقد ذكر تعالى في سورة الرحمن ما ليس من النعم وعقبه
بهذا القول لانه قال (هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون فيها
وبين حميم آن) ثم قال (يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس فلا
تنتصرون) وذلك يظن فيما قلتم فنقول له ان جهنم والمذاب وان لم يكونا
من آلاء الله فان ذكره تعالى لهما ووصفه لهما على طريق الزجر

عن المعاصي. والترغيب في الطاعات من الآلاء والنعم. فأما ما ذكره تعالى إعادة قوله (ويل يومئذ للمكذبين) قال انه ذكر ذلك عند قصص مختلفة فبعد تكرار لأنه أراد بما ذكره أولاً ويل يومئذ للمكذبين بهذا القصة ثم أعاد قصة أخرى ذكر مثله على هذا الحد ولما اختلفت الفائدة خرج عز يكون تكرارها واما سورة الكافرين فليس فيها تكرار لأن المراد به لا أ. ما تعبدون اليوم والمراد بقوله ولا أنتم عابدون ما أعبد أنكم غير عابد لما أعبد اليوم وأراد بقوله ولا أنا عابد ما عبدتم أي غير عابد ما عبدتمو سلف لأنهم كانوا يعبدون في المستقبل من الحجارة والأوثان غير ما عبدوا من قبل وعنى بقوله ولا أنتم عابدون ما أعبد أنكم لا تعبدون ما أعبد اليوم وانما أنزل تعالى ذلك لأن قوما من الكفار قالوا لرسول الله صلى عليه وسلم اعبد ما نعبد نحن اليوم سنة حتى نعبد ما تعبد أنت اليوم سنة وهذا في كل سنة حتى نشترك في العبادة على هذا السبيل فأنزل الله هذه السورة جواباً ولا يصح في الخطاب اذا قصدت هذا الوجه الا أن تورد هذا على انه وليس المعتبر بتكرار اللفظ لانا نعلم ان الحروف والكلمات متكررة في الكلام وانما المعتبر بالأغراض والمقاصد فربما كان التشبيه في اللفظ غير مكم في المعنى وربما كان المتباين في اللفظ متكرراً في المعنى فهذا آخر ما أردنا ايراداً في هذا الكتاب ولنختم الكتاب حامدين لله ومصلين على رسوله محمد المصطفى وآله الطاهرين والحمد لله رب العالمين



تم طبع هذا الكتاب الجليل في ٢ شعبان المبارك



